نموذج تفويض

أنا الطالبة: رغد سلامة عيادة الهودات أفوض الجامعة الأردنية

حق تصوير رسالتي الماجستير / الدكتوراه و عنوانها : التناقض البريطاني- الفرنسي-الألماني على النفط العراقي منذ ١٩٠٨ - ١٩٢٥

تصويرا كليا أو جزئيا لغايات البحث العلمي و التبادل مع المؤسسات التعليمية و و الجامعات .

توقيع الطالب :

التاريخ : ٥/١١/٢٠١٣

قرار مجلس العمداء المتخذ في جلسته رقم ٩٢/١١ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٨ .

الجامعة الأردنيـــة
كلية الدراسات العليا

التاريـــخ: ٥ / ١ / ٢٠١٢

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير

أنا الطالب: رغد سلامة عبادة العوداث الرقم الجامعي: ٨٠٨٠٤٧٥

التخصص: تاريخ الكلية: الآداب

اعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي بعنوان: .....

المتاحف البريطاني - الفرنسي - الألماني على النقل العراقي منذ ١٩٠٨ حتى ١٩٢٥

.....

.....

.....

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتاسيسا" على ما تقدم فانني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: ٥ / ١ / ٢٠١٢

تعتمد كلية الدراسات ا...
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠١٢/١/٥

التنافس البريطاني ــ الفرنسي ــ الألماني على النفط العراقي منذ 1908 حتى 1925.

إعداد

رغد سلامة عيادة العودات

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التاريخ

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني/2012

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ..٥/٢/٢٠١٢

قرار لجنـــــة المناقشـــــــــة

نوقشت هذه الرسالة/الأطروحة (التنافس البريطاني ـ الفرنسي ـ الألماني على النفط العراقي منذ ١٩٠٨ حتى١٩٢٥) **وأجيزت بتاريخ** ٢٠١١/١٢/٦

أعضاء لجنة المناقشـــــــــة	التوقيـــــــــــــع
الدكتور عبد المجيد زيد الشناق، مشرفاً أستاذ – تاريخ العرب الحديث والمعاصر	.....
الدكتور نوفان رجا السوارية، عضواً أستاذ – تاريخ العرب الحديث	.....
الدكتور مهند أحمد مبيضين، عضواً أستاذ مشارك – العرب الحديث	.....
الدكتور وليد صبحي العريض، عضواً أستاذ – تاريخ العرب الحديث (جامعة اليرموك)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

إهداء :

إلى

والـــدي ووالدتي أطال الله في عمرهما....

وزوجي العزيز وابنتي شهد،

مع الحب و التقدير

شكر و تقدير :

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر، وعظيم الامتنـــان، لأســـتاذي المـــشرف، الأستاذ الدكتور عبد المجيد زيد الشناق؛ على توصياته القيمة، وتوجيهاته السديدة، ومتابعته الدؤوبة والحثيثة، منذ لحظة اختياري لهذا الموضوع، وحتى إخراجه على هذا النحو ، والـــشكر موصـــول لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة المحترمين؛ على تفضلهم بقراءة هذه الدراسة وسوف أعمل بكافـــة توجيهاتهم المطلوبة .

ومن باب أولى أن أسدي الفضل إلى الدكتور أيمن ابراهيم الشريدة على تقييمه العميق واســـقاطاته الموزونة على فصول هذه الرسالة روحا وتنقيحا وصياغة.

فهرس المحتويات :

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر و تقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
ملخص الرسالة	ز
المقدمة	1
الفصل الأول: دراسة الأوضاع الداخلية و الخارجية لبريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا، والجغرافيا التاريخية للعراق، و بدايات الوجود البريطاني ، الفرنسي، و الألماني في العراق .	4-41
أولاً : دراسة الأوضاع الداخلية و الخارجية لبريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا، والجغرافيا التاريخية للعراق.	4
1 : بريطانيا	5
2 : فرنسا	9
3 : ألمانيا	13
4 : الجغرافيا التاريخية للعراق.	17
ثانياً : بدايات الوجود البريطاني ، الفرنسي ، و الألماني في العراق. أ : الوجود السياسي:	22
1: بريطانيا	22
2 : فرنسا	26

3 : ألمانيا	28
ب : الوجود التجاري 1 : بريطانيا	31
2 : فرنسا	36
3 : ألمانيا	38
ج : الوجود التبشيري 1: بريطانيا	39
2 : فرنسا	40
3 : ألمانيا	41
الفصل الثاني : الاهتمام الدولي بريطانيا ، فرنسا ، و ألمانيا بـــالنفط العراقي خلال الفترة من 1908 وحتى 1918 :	70-42
أولاً : التنافس الدولي قبل عام 1909 م .	43
ثانياً : التنافس الدولي بعد عام 1909 م .	49
ثالثاً : التنافس خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918.	64
رابعاً : اتفاقية سايكس بيكو	69
الفصل الثالث التنافس الدولي على نفط العراق 1918م حتى عـــام 1925 :	85-71
دور النفط في اتفاقية سان ريمو	75
الخاتمة	86
قائمة المصادر و المراجع	88
الملاحق	98
الملخص باللغة الانجليزية	108

التنافس البريطاني ــ الفرنسي ــ الألماني على النفط العراقي منذ عام 1908 وحتى عام 1925م .

إعداد
رغد سلامة عيادة العودات

المشرف
الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشناق

ملخـــــــــص

تاتي هذه الدراسة، المكونة من مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول متناسقة العدد والحجم؛ لكـشف اللثام عن عقود تاريخية في غاية الاهمية، دخلت فيها المنطقة -موضوع الدراسة- دائرة الاستهداف الاوروبي المتطاحن على ثروات الشرق . وهذه الدراسة على سجيتها؛ جاءت لتكوين نظرة عامـة على التوجه البريطاني والفرنسي والألماني واهتمامه بالمصادر الاقتصادية للمنطقة وعلى رأسـها الطاقة (النفط) محرك عجلة الإنتاج الغربي، بل وكشفت عن المآرب السياسية الاستعمارية الكامنـة في حرمان الدولة العلية العثمانية، ورعاياها العرب من مداخيل وعائدات النفط، من خلال تكبيـل الحكومة العثمانية بقروض ومنح من أجل استحصال الامتيازات طويلة الأجل.

عرجت الدراسة في فصلها الأول، على تسليط الضوء على الأحوال الـسياسية والاقتـصادية والاجتماعية الداخلية، لكل من: بريطانيا وألمانيا وفرنسا، في قرن عُرف بأنـه عـصر التكـتلات والأحلاف الأوروبية المشحون بالتنافس، ليس على المستوى الداخلي فحسب، بل ظهرت أعراضه على الساحات البعيدة عن أوروبا ، وأخذ في وجوده في منطقة الدراسة (العراق) أشكالا مختلفـة،

منها التبشيري، والتجاري، والدبلوماسي. وقد أعطت هذه الدراسة نوعا من التحليل والتفصيل في فصلها الثاني لموضوع النفط العراقي، وأظهرت في ثناياه حدية الاقتتال والتزاحم البريطاني والألماني الدبلوماسي والسياسي عليه، خاصة خلال الفترة 1908م -1914م . والواضح أنه وإلى جانب النفط، كان لموضوع محاولة مد سكة حديد برلين- بغداد من جانب ألمانيا، الأثر الأكبر في رفع حالة التأهب السياسي؛ ليصبح في سقفه الأعلى عسكريا، الذي انتهى بحرب عالمية كبرى عام 1914م، وخروج ألمانيا والدولة العثمانية من المشهد دون أن يتم ترسيم الخطوط الأولى لموضوع الاتفاق النفطي، واكتشافه بشكل عملي في العراق. أما ما انتهى إليه الفصل الثالث في عجالته أي بعد أن وضعت الحرب أوزارها هو ذلك الحضور الفرنسي في المشهد، ومناورته للحصول على نصيب من نفط العراق من خلال توافقات وتفاهمات بين الدولتين البريطانية والفرنسية، جرت في دهاليز سايكس بيكو و سان ريمو و لوزان ،ولم يتناسَ الفصل بمجمله الإرهاصات الأمريكية وشركاتها من جهة لدخول اللعبة؛ وتحصيل ما يمكن تحصيله من شوون النفط في العراق، مع التأكيد على أن الدور الأمريكي، كان له الأثر البعيد في إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها، وتشكيل الملكية العراقية؛ لتكون الطرف الأول في المفاوضات القادمة في ما يتعلق بنفطها.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي التحليلي النقدي، من خلال الإحاطة قدر الاستطاعة بالوثائق والمصادر والمراجع المتاحة ذات العلاقة بالموضوع، بالإضافة إلى جمع المعلومات من المصادر الأولية، والاستفادة من الدراسات الحديثة والمترجمة، والاستعانة بالقواميس والخرائط واللغات الاخرى .

المقدمة:

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على موضوع اقتصادي في غاية الأهمية، وهو التنافس الدولي على النفط العراقي، خلال الفترة من 1908م -1925م، حيث يعتبر هذا الموضوع من الدراسات الحديثة التي تفتقر إليها مكتباتنا العربية. وقد جهدت الدراسة للحصول على الوثائق التي تشير إلى المعلومات التي هي على صلة مباشرة بالموضوع،لكن ضيق الوقت، وغياب الدعم المالي من الجامعة، وأسباباً عائلية، حالت دون وصولي إلى مكامن هذه الوثائق في بلدانها الأصلية، وما قد يشفع لهذه الدراسة أن الباحثة أفادت قدر الامكان من الوثائق العراقية الموجودة لدى مركز الوثائق والمخطوطات في الجامعة الأردنية، والوثائق العراقية المنشورة بأرقامها وتواريخها والمأخوذة من أرشيفها الأصلي في تلك البلدان، وأسهبت الدراسة واسترسلت في دراسة هذه الوثائق ومعالجة مضمونها، وحسبي هنا أن أشير إلى كتاب (قاسم أحمد العباس) الذي يحمل عنوان (وثائق النفط العراقي) وكتاب (العراق في الوثائق البريطانية من 1905م حتى 1930م) والذي عمل على جمع مواده وترجمتها (فؤاد قزانجي)، وهذان الكتابان اشتملا على مادة وثائقية غاية في الاهمية بما يتعلق بموضوع النفط خلال فترة الدراسة فقد تناولا الموضوع بشمولية واضحة ودقة متناهية قل نظيرها مما كان له من أثر في شحن بحثي بمادة جزلة حول هذه الفترة، أما الكتب الانجليزية والفرنسية والألمانية فكانت متمما أصليا ورئيساً بنفس الوقت في الإضاءة على مفاصل محورية، وتفصيلية، وذات قيمة في الدراسة، وعلى رأسها كتاب (Helmut Mejcher, Imperial Quest for oil Iraq 1910-1928) وكتاب (Marian Kent, Oil And Empire British Policy And Mesopotamian Oil 1900-1920). وكتاب (الكسندر أداموف قنصل روسيا في العراق في أواخر القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين) الموسوم (بولاية البصرة في ماضيها و حاضرها)، حيث تعتبر هذه الكتب من المصادر التي زودتنا بمادة دسمة عن تطور الأحداث وتسلسلها، والتحولات والانعطافات الدبلوماسية والسياسية الغربية التي شهدتها اسطنبول فيما يتعلق بموضوع نفط العراق وامتيازه وهي في الحقيقة مادة قلما وجدت في كتب عربية أو كتب مترجمة أخرى.

واجهت الباحثة مشكلة في تحديد تسمية بعض الاصطلاحات الواردة في هذه الدراسة، من قبيل: مصطلح العراق والذي تباينت بعض الدراسات في ترسيم مسماها ، فالكتب والمقالات والبحوث الأجنبية -وأقصد الانجليزية والفرنسية والألمانية والأمريكية- أشارت إلى العراق بمصطلح (Mesopotamia) وعنت به بلاد ما بين النهرين -دجلة والفرات-، وهذا ما رددته

بعض الكتب العربية والمترجمة في صيغته المذكورة، في الوقت الذي كانت تشير فيه بعض الكتب العربية التاريخية إلى مصطلح العراق في كثير من تناولاتها، لكن يختلف الواقع في مفهوم هذه التسمية وإطلاقها من لدن الدولة العثمانية نفسها وبعض مؤرخيها، فتارة ولاية الموصل، وتارة أخرى ولاية البصرة، وولاية بغداد أو العراق العربي تمييزا عن العراق العجمي. وعلى أية حال فقد استخدمتُ مصطلح العراق في سياقه التاريخي المتعارف عليه في كتاباتنا العربية المتداولة في الحقبة التاريخية الحديثة.

وحددت الدراسة بعام 1908م بناءاً على التطور الذي طرأ في الدولة العثمانية وهو انقلاب حركة تركيا الفتاة، وإنهاء المشاريع الاستراتيجية في العراق، ببناء سكة حديد بغداد- برلين. وتنتهي بعام 1925م وذلك بانتهاء التنافس البريطاني الفرنسي على العراق.

في الفصل الأول من الدراسة، والذي يعتبر فصلا تمهيديا في واقع الحال، تناولت الأوضاع الداخلية العامة في الدول الأوروبية المعنية إبان فترة الاندفاع نحو الشرق، وأفيد هنا أن عواملاً اقتصادية داخلية وخارجية، لعبت دورا كبيرا في سَوق بعض الدول الأوروبية إلى منطقتنا العربية، وأخذت في البداية شكلا دبلوماسيا وتجاريا وتبشيريا في التنافس، استخدمت فيها متتاليات الدبلوماسية الناعمة والأحلاف العسكرية.

أما الفصل الثاني فقد ابتدأ بتصوير الفترة من عام 1908م حتى عام 1914م، حيث كان المشهد في اسطنبول ينحو منحاً احتقانيا بين الدول والشركات المتكالبة على النفط العراقي، وكانت مسألة الاحتكاك العسكري مؤجلة، لكن ليست مرفوضة في تلك الأوقات بين هذه الدول، وخاصة بعد منح الألمان امتياز سكة حديد برلين ــ بغداد، والذي أصاب عمق المصالح الاقتصادية الحيوية البريطانية في مقتل. في هذا الفصل أعادت بريطانيا تنظيم أوراق اللعبة بشكل جيد، ومارست مع شركاتها ضغوطا دبلوماسية ومصرفية وعلى كافة الجبهات؛ للحيلولة دون حصول الألمان على الامتياز، لكن ورغم كل الجهود المبذولة لاحتواء الموقف الملتهب، إلا أن إرهاصات الحرب كانت تلوح في الأفق، وقد وقع ما كان يجب ألا يقع، ألا وهو الحرب العالمية الأولى، دون أن يتم ترسيم الوضع النهائي لموضوع الامتياز النفطي في العراق.

تناول الفصل الثالث الذي تناول الفترة من 1914م - 1925م؛ لتوضيح تراتيبية مسألة امتياز النفط التي لم تحسم نتائجها قبل الحرب بين الفرقاء، مع فارق أن فرنسا قد دخلت على حلبة المنافسة بديلا لألمانيا والدولة العثمانية وقطعت شوطا كبيرا في مشاكسة الانجليز والتشويش على شركاتهم النفطية فيما يخص الامتياز. ولا ننسى الدور الأمريكي في عرقلة بعض مساعي الانجليز والفرنسيين معا في هذا الإطار، كما عرض الفصل بدايات تشكيل الحكومة العراقية ودخولها طرفا

ذا شأن في معمعة موضوع تقاسم غنيمة النفط، الذي قدر لها أن تكون طرفاً فيه. وبناءً عليه؛ تـم تنظيم الحسبة المئوية لنصيب كل طرف من الاطراف التي دخلت بورصة التنافس على الامتيـاز مبكرا، قبل وبعد الحرب، بما في ذلك الشعب العراقي نفسه ممثلا بحكومته.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فهو المنهج التاريخي القائم على:

1- الإحاطة بالوثائق والمصادر والمراجع كافة ذات العلاقة بالموضوع.

2- جمع المعلومات من المصادر الأولية والاستفادة من الدراسات الحديثة.

3- دراسة المعلومات وتحليلها ونقدها.

4- تنظيم المعلومات المتعلقة بالموضوع.

5- ربط المعلومات وصياغتها وطباعتها.

وتجدر الإشارة إلى دراسة زين ، زين نور الدين ، الصراع الدولي في الشرق الأوسـط و ولادة دولتي سوريا و لبنان ، دار النهار ، الطبعة الثانية ، بيروت ، 1978م .وقد تعرض الباحث في الفصل الاول من كتابه إلى الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط و لموقعه الجغرافي و قد أشار به أيضا إلى التنافس الأوروبي للسيطرة على المنطقة غير أنه لم يتعرض لموضوع الدراسة و هو التنافس البريطاني الفرنسي و الألماني على العراق منذ 1908م- حتى 1925م .و مما تقدم يمكـن القول أنه لا توجد دراسة حسب علمي تناولت موضوع التنافس البريطاني الفرنسي الألماني علـى العراق منذ 1908م – حتى 1925م .

أخيراً، فإني ومع استكمال متطلبات هذه الدراسة أفدت من وقتي في تعلم حيثيات المنهجيـة العلمية التاريخية، طالبا للدراسات العليا وهو الأصل والهدف الأول من استحقاقات هذه الدراسـة، وابتعدت قدر الإمكان عن الاشكالات البحثية ومتغيراتها العاطفية مُسقطا منها ألف بـاء التعـصب والانحياز، وسلكت الموضوعية والحيادية سبيلاً علمياً في عرض فصول رسالتي .

وأخيراً وليس آخراً، فإنني لا أدعي الحقيقة الكاملة في الرسالة، وإن كنت أروم تحقيقها بكل جنباتها ملتمساً من القارئ الكريم، عذري عن كل نقص هنا أو ضعف هناك لأن الكمال لله وحـده فهو حسبي و به التوفيق، والسلام.

الفصل الأول

نظرة عامة في الأوضاع الداخلية والخارجية لبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا،والجغرافيا التاريخية للعراق، وبدايات الوجود البريطاني، والفرنسي، والألماني في العراق.

أولا : نظرة عامة في الأوضاع الداخلية والخارجية لبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا والجغرافيا التاريخية للعراق.

ثانيا: بدايات الوجود البريطاني، والفرنسي، والألماني في العراق:

1: الوجود السياسي.

2: الوجود التجاري.

3: الوجود التبشيري.

1: بريطانيا

دولة ذات سيادة، تقع قبالة الساحل الشمالي الغربي لقارة أوروبا وتتكون من أرخبيل بريطانيا العظمى، والجزء الشمالي من جزيرة إيرلندا، والعديد من الجزر الصغيرة. تعد إيرلندا الشمالية القسم الوحيد من المملكة ذا الحدود البرية. عدا ذلك تحد بريطانيا بالمحيط الأطلسي وبحر الشمال والقنال الإنجليزي وما يسمى بالبحر الإيرلندي. بريطانيا ذات نظام ملكي دستوري، تعتبر دولة اتحادية بموجب قرار سنة 1800م، تتكون من أربع دول: إنجلترا England ،وأيرلندا الشمالية Northern Ireland، واسكتلندا Scotland، وويلز Wales، يحكمها نظام برلماني، وتتمركز الحكومة في العاصمة لندن، لكن هناك حكومات محلية في كل من بلفاست وكارديف وإدنبره وهي عواصم إيرلندا الشمالية، وويلز، واسكتلندا، ذات الحكم الذاتي الداخلي[1]. وقد ازداد عدد سكان بريطانيا من 31 مليون نسمة عام1871م إلى 42 مليون نسمة عام 1900م[2].

قد كانت بريطانيا منذ القرن الثامن عشر موطنا للثورة الصناعية، وتفوقت على سائر الدول[3].عملت بريطانيا على تأسيس المصارف في مختلف أنحاء العالم[4] ،وكانت المصانع والمعامل البريطانية ومناجم الفحم في تزايد مستمر، وقد ظهرت فيها أيضا شبكة من السكك الحديدية وخطوط التلفون والتلغراف[5]،وقد تراوحت أطوال السكك الحديدية فيها حسب بعض التقديرات فبلغت عام 1850م 10500كم، ثم ارتفعت في عام 1870م ارتفعت إلى 24500كم ، وازدادت لتصل إلى 38000كم عام1910م [6].

كانت الموانئ تعج بالسفن المحملة بالبضائع منها وإليها، وهذا دليل على الإنتاج البريطاني الضخم من الفحم، والحديد، والمكائن، والأقمشة الصوفية والقطنية والكتانية، ومصنوعات الفخار والخزف والجلد، وكانت الألبسة المصنوعة في بريطانيا من أجود أنواع الألبسة في العالم[7].

---

(1) The New Encyclopedia Britannica, in30 vol. Helen Hemingway Bentan, 1973-1974, 15Edition ,vol3 ,pp197-200, Thereafter Will Mentioned Like This: Encyclopedia Britannica.

(2) صالح، محمد محمد، تاريخ أوربا الحديث (1870-1914) مطبعة شفيق، بغداد، 1968، ص50 و سيشار إليه لاحقاً صالح، تاريخ أوربا؛ أنظر: Derry, T.K& T.L Jarman, The European World 1870-1961, London, 1964, p35, Thereafter Will Mentioned Like This: Derry, The European World.

(3) البطريق، عبد الرحمن، التيارات السياسية المعاصرة، 1815-1960، دار النهضة العربية، بيروت، 1974م، ص75، وسيشار إليه لاحقاً: البطريق، التيارات السياسية.

(4) المرجع نفسه، ص55.

(5) صالح، تاريخ أوروبا، ص50.

(6) Derry, The European World, p31.

(7) صالح، تاريخ أوروبا، ص50.

وقد كانت حمولة السفن البريطانية التجارية بالأطنان 5.5 مليون طـــن عـــام 1870م، و8 مليون طن عام1890م، و11.5 طن عام 1910م. وكانت ثروة بريطانيا الوطنية في عـــام1865م حوالي 6 مليار باوند استرليني، وبلغت حوالي 10.700 مليار عام 1895م، وحوالي 14 مليار عام 1910م[1]، وقد بلغ الرأسمال المستغل في الخارج عام 1913م 3.760 مليون باوند استرليني منها 1.825 مليون في الإمبراطورية البريطانية، و755 مليون في الولايات المتحدة الأمريكيـــة، و110 مليون باون في روسيا، و65 مليون في اليابان، و25 مليون في الإمبراطورية العثمانية[2].

إن اطمئنان بريطانيا لسيادتها الاقتصادية العالمية لم يستمر طيلة القرن التاســـع عـــشر، إذ حدث في آخره اختلال في التوازن التجاري الدولي الذي كانت حريـــصة عليـــه[3]، وقـــد تـــأثرت الزراعة بالثورة الصناعية واستخدام الأساليب العلمية، مثل الأسمدة الكيماوية، والمكائن الزراعية، واستخدام رؤوس الأموال الضخمة في الإنتاج الزراعي؛ لتزويد المدن الصناعية بالمواد الغذائيـــة، غير أنه وبعد عام 1874م أخذ الإنتاج الزراعي يتدهور نتيجة للكساد الاقتصادي، والإنتاج الهائـــل من الحبوب الذي غزا أسواق أوروبا وبريطانيا من الولايات المتحدة، وأستراليا، وكندا،والأرجنتين، فكانت السفن تحمل عشرات الآلاف من الأطنان عبر المحيطات وتغرق بها أسواق أوروبا بـــالمواد الغذائية الرخيصة، وكانت نتيجة ذلك أن قلت[4] مساحة الأراضي المزروعة من 8.25 مليون دونم عام1871م إلى 5.75 مليون دونم في 1901م[5]. وقد أدى ظهور الثلاجات وشحن الأغذية إلـــى مسافات طويلة في الثلاجات لإغراق الأسواق الأوروبية والبريطانية بمنتجات اللحـــوم والألبـــان، فتزعزعت الصناعات المحلية وازداد استيراد الجبن والزبد، وبدأت بريطانيا تعتمد علـــى الخـــارج للحصول على غذائها[6]. فكانت تستورد حوالي 33مليون طن من الحبوب، و10 مليون رطل مـــن السكر، و3 مليون رطل من مستخرجات الألبان، ومليون رطل من الشاي[7].

وساد استخدام الكهرباء بدل الآلات البخارية، واستخدم البترول، مما أثر على صناعة الفحم البريطانية، كما أدى التقدم الصناعي في فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأمريكا وروسيا إلـــى فـــتح بـــاب التنافس، الذي أثر على الصناعة البريطانية، كما أخذت السفن الأوروبية تنافس السفن البريطانية في

---

(1) صالح، تاريخ أوروبا ، 53.
(2) المرجع نفسه ، ص53.
(3) البطريق، التيارات السياسية، ص76.
(4) صالح، تاريخ أوروبا، ص51.
(5) المرجع نفسه، ص52.
(6) المرجع نفسه ، ص52.
(7) البطريق، التيارات السياسية، ص55.

نقل المسافرين، والتجارة، وبذلك قلت موارد البحرية البريطانية، وواجهت خطر الاضمحلال الاقتصادي لولا القوة البحرية[1].

وقد عوضت بريطانيا عما خسرته في الزراعة بالصناعة والتجارة؛ فقد ازدادت تجارتها الخارجية من 418 مليون باوند في 1865م إلى 600 مليون باوند عام 1890م، و1085 مليون باوند عام 1910م[2].

وعندما لاحت الأخطار الاقتصادية أمام بريطانيا وبدا لها أن ألمانيا أخذت تسعى في البر والبحر، اضطرت لمضاعفة جهودها الحربية وخاصة في بناء السفن[3]، وبدأت تدخل في سلسلة من الأحلاف السياسية، فعقدت تحالف مع اليابان سنة 1902م، يؤمن المصالح البريطانية في الشرق الأقصى، وفي الوقت الذي كانت فيه فرنسا وروسيا حليفتين لبعضهما البعض، كان أفق بريطانيا البحري يقضي بحمايتها ضد أسطوليهما. وقد كانت هناك طريقتان للحماية من الوقوع في حرب سياسية معهما، فإما التحالف مع دولة أخرى لصيانة النفس[4] ضد فرنسا أو روسيا، وإما المحاولة بالمفاوضات الودية مع هاتين الدولتين[5].

شعرت بريطانيا وفرنسا أنهما في مركز يدعوهما إلى إبرام صفقة استعمارية رابحة لكليهما، لكن كان يبدو حينها أن التوصل إلى اتفاق بينهما أمر صعب المنال، إلى أن تسلم وزارة الخارجية تيوفل ديلكاسيه Déclassé[6] [7] الذي لعب دوراً مهماً في إزالة سوء الفهم الموجود، وأثمر عن ذلك توقيع الاتفاق المبدئي الودي بين الدولتين في 8 نيسان 1904م، أما فرنسا فقد سعت

---

[1] نوار، عبد العزيز، تاريخ أوروبا المعاصر (1871-1945)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص13-134، وسيشار إليه لاحقا: نوار، تاريخ أوروبا؛ وانظر: البطريق، التيارات السياسية، ص56-57.

[2] صالح، تاريخ أوروبا، ص52.

[3] البطريق، التيارات السياسية، ص77.

[4] جراي، إدوارد، مذكرات اللورد جراي وتبعه الحرب العالمية الكبرى، وزير خارجية بريطانيا إدوارد جراي من سنة 1892 إلى سنة 1916، ترجمة علي احمد شكري، 1929م، القاهرة، ص253، و سيشار إليه لاحقاً: جراي، مذكرات.

[5] المرجع نفسه، ص253.

[6] تيوفيل ديلكاسيه Déclassé ولد عام 1852م، سياسي فرنسي، بدأ حياته صحفياً سياسياً، واهتم بشؤون المستعمرات والسياسية الخارجية. كان وكيلاً لوزارة المستعمرات، ثم وزيراً لها 1892م-1895م، ووزيراً للخارجية 1898م-1905م. اتخذ في حادثة فاشودة موقف التساهل الذي بدأ به التقارب والاتفاق الودي بين بريطانيا وفرنسا، وأثر تأثيراً كبيراً في تكتيل الدول الأوروبية الذي تم في الحرب العالمية، واضطر ديلكاسيه للاستقالة في أثناء أزمة مراكش، بناء على طلب الإمبراطور غليوم2، وتولى البحرية 1911م-1913م، والخارجية 1914م-1915م، وساعد على ضم إيطاليا للحلفاء، ولكنه استقال لفشل سياسته البلقانية وتوفي عام 1923م، Encyclopedia Britannica,vol4,445.

[7] البطريق، التيارات السياسية، ص108.

بكامل قوتها لكسب تعاون بريطانيا معها، فعملت على الاعتراف بمركز بريطانيا في مصر[1]، وتعهدت فرنسا بألا تثير المصاعب في وجه الاحتلال البريطاني لمصر، بينما اعترفت بريطانيا بالمصالح الفرنسية في مراكش[2]، وأنتهى في هذا الإطار صراع الدولتين الاستعماري في جنوب شرقي آسيا، واتفقت الدولتان على تقسيم الهند الصينية إلى ثلاث مناطق، وبعدها احتلت فرنسا فيتنام واحتلت بريطانيا بورما[3]،وتم الاتفاق على أن يكون نهر الميكونج وجبال رايخ الحد الفاصل بينهما[4]، ثم دخلت بريطانيا بواسطة فرنسا على خط توقيع الوفاق الثلاثي Triple Entente مع فرنسا وروسيا عام30 آب 1907م[5]، وكانت الحكومة الفرنسية قد دخلت في مفاوضات مع الحكومة البريطانية منذ عام 1906م لتعلم مدى ما تستطيع بريطانيا إرساله لها من قوات عند إعلان الحرب للدفاع عنها،ووعدت بريطانيا أن ترسل قوة لا تزيد عن 200 ألف جندي، وأن يتولى الأسطول البريطاني حماية الشواطئ الفرنسية في بحر الشمال والمحيط الأطلسي وأن يتولى الأسطول الفرنسي حراسة المصالح المشتركة بين الدولتين في البحر المتوسط[6]. وكانت فرنسا قد سعت لأن تكون بريطانيا وروسيا معها، غير أنها واجهت مشكلة تنافس روسي بريطاني في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وفي نفس الوقت كان الطرفان يخشيان من توسع نفوذ الألمان عن طريق الدولة العثمانية في إيران[7]، وكانت مشكلة إيران أحد أهداف هذا التنافس بينهم علاوة على ذلك، أنه بعد انتزاع أفغانستان من إيران، وسيطرة بريطانيا على تلك الناحية، وسيطرة روسيا على آسيا الوسطى، واقتطاع أجزاء من الحدود الشمالية الشرقية لإيران، وسيطرة روسيا عليها، أصبح الاصطدام بين روسيا وبريطانيا على وشك الوقوع، وخاصة في إيران والحدود الشمالية للهند ومنطقة التبت، ولكن وبمساعي فرنسا ووساطتها؛ استطاعت حل المشكلة[8] وقد قام إدوارد جراي[9]

---

(1) شميم، علي أصغر، إيران دوره سلطنت قاجار، جاب هشتم، انتشارات حمدي، تهران، 1378، ص479، (ترجمة خاصة) ، وسيشار إليه لاحقاً: شميم، إيران؛ وانظر: البطريق، التيارات السياسية، ص108.

(2) البطريق، التيارات السياسية، ص 45.

(3) شميم، إيران، ص 479، ولمزيد من التفصيل أنظر ،ص 480-481.

(4) Marriott, J.A.R., A History of Europe 1815-1939, London, 1963, p406-408, Thereafter Will Mentioned Like This: Marriott, A History of Europe.

(5) يحيى، جلال، أوروبا في العصور الحديثة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1981، ص441، وسيشار إليه لاحقا: يحيى،أوربا في العصور الحديثة؛ و أنظر: قاسم، محمد و حسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر، وزارة المعارف العمومية، 1954، ص198، وسيشار إليه لاحقاً: قاسم، تاريخ القرن التاسع عشر.

(6) البطريق، التيارات السياسية، ص110.

(7) ولايتي، علي أكبر، تاريخ روابط خارجي إيران در دوره أول مشروطة، تهران، 1374، مؤسسة جاب وانتشارات وزارات أمور خارجية، ص4، وسيشار إليه لاحقا: ولايتي، تاريخ روابط خارجي إيران وأنظر المحلق.

(8) شميم، إيران، ص479، ولمزيد من التفصيل أنظر شميم، إيران، ص480-481.

(9) أدوارد جراي 1862-1933، سياسي بريطاني عين وزيرا للخارجية من عام 1905 حتى عام 1916 و كان من مشجعي تقارب بريطانيا مع روسيا وفرنسا، جراي، مذكرات،ص1.

و كنت لامرادوف[1] عن طريق سفرائهم في كلا البلدين بإجراء محادثات سرية، وتوجت المحادثات الطويلة بتوقيع اتفاقية بين البلدين في 1907م في بطرسبرغ[2]، تم فيها الاتفاق على إطلاق يد روسيا في شمالي إيران، وإطلاق يد بريطانيا في جنوبها، على أن تكون هناك منطقة لا يصل إليها الروس ولا البريطانيون، وأن تكون هناك منطقة عازلة للشاه القاجاري[3]، وكانت الاتفاقية تشمل مقدمة وخمس مواد[4].

كانت السياسة البريطانية منذ 1905م تنحى منحىً تفاوضياً في سياستها الخارجية مع الدول الأوروبية إلى حد ما، فقد قبلت أن تنهي معارضتها لمشروع سكة الحديد الألماني، إذا ما تنازلت الشركة الألمانية عن مد السكة الحديدية حتى الكويت على الخليج العربي، أي حتى النقطة الإستراتيجية الحساسة بالنسبة للمصالح الإستراتيجية البريطانية، لكن الحكومة الألمانية كانت قد أخضعت هذه التسوية لشروط لم تقبلها الحكومة البريطانية، مثل الوعد بالحياد البريطاني في حالة نشوب حرب قارية[5].

كانت بريطانيا قبل عام 1914م لا ترى حاجة إلى جيش دائم ضخم وتشعر بأنها محمية في جزيرتها ما دام أسطولها قويا، واعتمادها كان قائماً على مبدأ"مستوى دولتين "، أي يجب أن يكون لبريطانيا أسطول حربي يعادل على الأقل أسطولي أقوى دولتين بعدها مع زيادة 10%[6].

2: فرنسا

تقع في أوروبا الغربية وعاصمتها باريس تمتد من البحر الأبيض المتوسط إلى القنال الإنجليزي وبحر الشمال، ومن نهر الراين إلى المحيط الأطلسي. بسبب شكلها، تُعرف من قبل الفرنسيين "بالسداسي"، وهي مجاورة للمملكة المتحدة، وبلجيكا، ولوكسمبورغ، وألمانيا، وسويسرا، وإيطاليا، وموناكو، وأندورا، وإسبانيا[7].

---

(1) الكنت لامرادوف: سياسي روسي و وزير الخارجية الروسية في عام 1907م، ولايتي، تاريخ روابط خارجي إيران، ص5.

(2) ولايتي، تاريخ روابط خارجي إيران، ص5.

(3) Crig, Grodan. A., Europe 1815-1915, Printed In USA, Holt, Rinehart And Winston, 1961, p 483, Thereafter Will Mentioned Like this; Crig, Europe 1815-1914; Marriott, J.A.R, A History of Europe 1815-1939, London, 1963, p 415-416, Thereafter Will Mentioned Like This; Marriott History of Europe.

(4) شميم، إيران، ص479، ولمزيد من التفصيل أنظر: شميم، إيران، ص480-481.

(5) يحيى، أوروبا في العصور الحديثة، ص 473.

(6) قاسمية، خيرية، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق 1982م، ص 175، وسيشار إليه لاحقاً: قاسمية، تاريخ أوروبا.

(7) Encyclopedia Britannica,vol4, PP265.

وامتازت فرنسا بأنها تملك أراضٍ واسعة في أفريقيا وآسيا تجعلها ثاني إمبراطورية في العالم بعد الإمبراطورية البريطانية، ولهذا قامت المنافسة الاستعمارية بين الدولتين في ميادين كثيرة في كندا، ولويزيانا، وجزر الهند الغربية، والهند، ومصر، واستطاعت بريطانيا أن تتغلب على فرنسا في تلك الميادين؛ بفضل سيادتها البحرية التي لم تستطع دولة أن تنتزعها منها، حتى قيام الحرب العالمية الأولى[1].

وفي الوقت الذي كان يزداد فيه عدد سكان بريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وروسيا، ازديادا مضطرداً، كانت تشكو فرنسا من تناقص عدد السكان بسبب الحروب الكثيرة التي اشتبكت فيها، أثناء القرن التاسع عشر مما كان يضطرها إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية لتسد[2] النقص في مجال الزراعة والصناعة[3]، فكان عدد سكان فرنسا عام1800م حوالي 27 مليون نسمة، وارتفع إلى 38 مليون نسمة عام1870م، وقد وصل عام 1900م إلى 39 مليون نسمة[4].

وقد قامت الحكومات المختلفة بتقوية فرنسا من الناحية الاقتصادية بين عامي 1871م-1914م؛ فقد شجع الجمهوريون التجارة والزراعة والصناعة وقاموا بمد السكك الحديدية، وقد وصلت أطوال هذه السكك في عام 1850م إلى 3000كم، و17500 كم في عام 1870م ، وبلغت في عام 1910م حوالي 49500 كم[5].

وعملوا على الإصلاح، وتوسيع الموانئ الفرنسية، وتجميل باريس، وربط القنوات بعضها ببعض ، وقد تميزت فرنسا بمزارعها الغنية التي تمدها بما تحتاجه من المواد الغذائية، وتصدر ما يزيد عن حاجتها من الفواكه والخمور[6]، وقد أسست وزارة الزراعة في عام 1881م؛ لمساعدة الزراع، واستبدلت الضرائب المباشرة على المحاصيل بالضرائب غير المباشرة، وقدمت منح مالية لزراع كروم العنب، ومربي دودة القز، والذين يقومون بصناعة الكتان والحرير، وشجعت الحكومة الجمعيات التعاونية الفلاحية لتقوم بالبيع والشراء بالجملة، وأسست البنوك لتقديم القروض للزراع وأسست مؤسسات الضمان الاجتماعي عام 1894م، تحت رعاية الحكومة وفتحت المدارس الزراعية، وفرضت الحكومة ضريبة على المحاصيل المستوردة؛ لحماية الزراع الفرنسيين[7]،

---

(1) البطريق، التيارات السياسية، ص 106.
(2) المرجع نفسه، ص101.
(3) المرجع نفسه ، ص 107.
(4) Derry, The European World, P 35.
(5) Ibid, P31.
(6) البطريق، التيارات السياسية، ص85.
(7) صالح، تاريخ أوروبا، ص96.

فارتفعت قيمة المحاصيل الزراعية الفرنسية من 6 مليار فرنك في 1860م إلى أكثر من 11 مليار فرنك عام 1913م[1]، وكان الفرنسيون يتمتعون بالاكتفاء الذاتي في ضروريات الحياة.

أما في مجال الصناعة فقد تمت زيادة عدد المكائن، والمصانع، وكانت الزيادة من 870 ألف قوة حصانية للمكائن إلى 8.600 مليار قوة حصانية. وكان إنتاج الفحم 41 مليار طن عام 1913م ثلاثة أضعاف إنتاجه في القرن التاسع عشر، وفرضت الحكومة التعرفة الجمركية على البضائع المستوردة؛ لحماية الصناعات الوطنية، وازدادت الثروة القومية من 200 مليار[2] فرنك عام 1872م إلى 300 مليار فرنك عام 1913م. وقامت الحكومة الفرنسية بتشريع القوانين العمالية؛ لتنظيم اشتغال النساء ومنع عمل الأطفال دون 13 عام وحددت ساعات العمل اليومي بـ10 ساعات ومنعت السخرة[3]، وقد كانت فرنسا في عام 1900م ثالث دولة في العالم في إنتاج الحديد وصناعة الصوف[4].

تميزت فرنسا بمزارعها الغنية التي تمدها بما تحتاج إليه من المواد الغذائية، لذلك كان الفرنسيون يتمتعون ببلادهم باكتفاء ذاتي،وهذه الثروة الزراعية تفسر لنا الأسباب التي دعت الفرنسيين إلى تفضيل الاستقرار في بلادهم، وعدم الاندفاع إلى الهجرة كما فعل البريطانيون ومعظم الأوروبيين[5].

في أوروبا، كانت السياسة الفرنسية قبل عام 1914م تميل إلى الأمن؛ بسبب الخوف من القوة الألمانية؛ بسبب عدد السكان، وقوة التنظيم، ولا يمكن القول أن لفرنسا نية للتوسع في أوروبا ، ولا شك أن فكرة استرداد الإلزاس واللورين -اللتين فقدتهما عام 1871م لصالح ألمانيا نتيجة لخسارتها للحرب معها- كانت ثابتة في ذهن كل الفرنسيين، لكن لم تكن هذه القضية حاضرة في الفترة من 1900م- 1914م كعنصر فاعل في السياسة الفرنسية، ولم يكن لدى الرأي العام الفرنسي نزعة بالحرب لاسترداد هاتين المنطقتين[6].

أما على الصعيد الخارجي، ولدرء أي خطر عنها، فقد نجحت فرنسا في عقد معاهدة مع روسيا 1894م، وكانت هذه الاتفاقية كسبا لفرنسا لأنها ستضطر إلى الحرب في جبهتين وهذا ما

---

[1] صالح، تاريخ أوروبا، ص96.
[2] المرجع نفسه، ص97.
[3] المرجع نفسه ، ص97.
[4] البطريق، التيارات السياسية، ص85.
[5] المرجع نفسه، ص103.
[6] قاسمية، تاريخ أوروبا، ص172.

كانت تخشاه ألمانيا، كما أن فرنسا وفي هذا الإطار قامت عام 1902م بتوقيع اتفاق سري مع إيطاليا ينص على حياد إيطاليا في حالة النزاع بين فرنسا وألمانيا، إذا كانت هذه الأخيرة هي المعتدية[1].

ولما كانت فرنسا تمر في هكذا ظروف، والطابع الدفاعي هو المسيطر على سياستها الخارجية وجدت أنه من الضروري الاحتفاظ بصداقة روسيا؛ خوفاً من نجاح الألمان في ضمها إلى حلفها، لذلك عملت على إقراضها ما تحتاجه من مال، وبعدم معارضة سياستها في البلقان، ولا سيما أن فرنسا كانت تتطلع بسياستها إلى الاستيلاء على مراكش[2]، حيث وقعت مع بريطانيا اتفاقاً للتعاون في 1905م كما أشرنا[3].

كما بذلت فرنسا جهوداً حثيثة للتوفيق بين بريطانيا وروسيا، للانضمام معها في التحالف الثلاثي1907م[4]، وهكذا أحكم الوفاق الثلاثي بين بريطانيا وفرنسا وروسيا الطوق حول ألمانيا[5]، كانت فرنسا تشعر بضعف الاتفاق الثلاثي في حالة قيام حرب وذلك كون روسيا تعاني من حالة سيئة من الضعف والانحلال، ولا تستطيع فرنسا أن تقدر مدى المعاونة التي ستقدمها بريطانيا في حالة اقتحام الألمان للحدود الفرنسية، لأن الوفاق الودي بينهما لم يرتفع لمستوى المعاهدات الرسمية التي تلزم المتعاقدين بضرورة تقديم المساعدة الفعالة، ودخلت الحكومة الفرنسية في مفاوضات مع الحكومة البريطانية 1906 م لتعلم مدى ما تستطيع بريطانيا إرساله من القوات إلى فرنسا عند إعلان الحرب للدفاع عنها، وعدت بريطانيا أن ترسل قوة لا تزيد عن 200 ألف جندي، وأن يتولى الأسطول البريطاني حماية الشواطئ الفرنسية في بحر الشمال، والمحيط الأطلسي ويتولى الأسطول الفرنسي حراسة المصالح المشتركة بين الدولتين في البحر المتوسط[6].

كانت فرنسا وعلى لسان رئيس وزرائها جورج كليمانصو George Clemenceau [7] -الذي

---

[1] العاني، رعد مجيد، تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر : الصراع والتحالفات 1789-1914، دار كنوز المعرفة، ب ط، عمان، 2007، ص215، وسيشار إليه لاحقاً: العاني، تاريخ أوروبا.

[2] البطريق، التيارات السياسية، ص 109.

[3] العاني، تاريخ أوروبا، ص234.

[4] البطريق، التيارات السياسية، ص109.

[5] العاني، تاريخ أوروبا، ص342.

[6] البطريق، التيارات السياسية، ص110.

[7] جورج كليمانصو: George Clemenceau رجل دولة وسياسي بارز ولد عام 1841، عين محافظاً لإحدى المدن الفرنسية 1870-1871 ثم نائباً عن السين في الجمعية الوطنية الفرنسية 1872، عين وزيراً للداخلية ثم رئيساً للوزراء 1906-1909 شهد عهده الكثير من الاضطرابات مما أدى إلى إسقاط حكومته 1909 وعاد ليخلف بول بنلفيه رئيساً للوزراء وألف حكومة ائتلافية واستمرت حكومته في مواصلة الحرب العالمية الأولى حتى انتصرت، وترأس اجتماعات مؤتمر الصلح في باريس وقد اعتزل الحياة السياسية في عام 1919 وكرس نفسه للكتابة والمطالعة وتوفي 1929م،باكسون،موسوعة مشاهير العالم،ترجمة فريد حمدان، الجزء الثالث، دار الصداقة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 79-81، وسيشار إليه لاحقاً:باكسون، موسوعة مشاهير العالم.

صرح في عام 1908م- تعتبر أن خطر الغزو الألماني عليها سيظل ماثلاً، لأن الجيوش الألمانية سوف تغزو أرض فرنسا عن طريق بلجيكا بمجرد إعلان الحرب الأوروبية، وعلى إثرها بسنوات قامت حملة صحفية في فرنسا ضد قانون الخدمة العسكرية المختصر في سنتين لأنه لم يكن كافياً لسد حاجات البلاد، وطالبت بأن تكون الخدمة ثلاث سنوات من أجل زيادة الفعاليات العسكرية[1].

3: ألمانيا

تقع ألمانيا في وسط أوروبا وعاصمتها برلين يحدها من الشمال: بحر الشمال، الدنمارك من الشمال وبحر البلطيق، ومن الجنوب: النمسا،وسويسرا، ومن الشرق: بولندا، والتشيك، ومن الغرب: فرنسا ،ولوكسمبورغ، وبلجيكا وهولندا. تجتاز ألمانيا العديد من الأنهار، بعضها يعد الأطول في أوروبا: نهر الراين ويبلغ طول الجزء الألماني من النهر 865 كم، نهر إلبيه ويبلغ طول الجزء الألماني من النهر 727كم، نهر الدانوب ويبلغ طول الجزء الألماني من النهر 687 كم[2].

دبأت ألمانيا تتقدم تقدما منقطع النظير بعد 1871م، وساعدها في ذلك ما كان لها من خبرة فنية، وصناعية، وعلمية قبل الوحدة وكان لضم الالزاس واللورين من فرنسا بعد الحرب الفرنسية الألمانية، أهمية كبرى في تنشيط الصناعات الألمانية، وتوسيعها نظراً لوجود كميات كبيرة من الحديد في هذه المناطق[3].

وقد ازداد تعداد السكان من 25 مليون نسمة عام 1800م إلى 39 مليون عام 1870م، وقد وصل عام 1910م إلى 64 مليون نسمة[4]. وكانت ألمانيا قد تقدمت مالياً وصناعياً بين 1850م – 1870م إذ انتشرت شبكة من السكك الحديدية فبلغت عام 1850م حوالي 6000 كم، وارتفعت عام 1870م لتصل إلى 19500كم وأصبحت في عام 1910م 61000 كم[5].

وأسست عدداً كبيراً من البنوك في جميع أنحاء ألمانيا، غير أنه في السنوات الخمس الأولى، بعد 1870م، نجد تقدماً مالياً وصناعياً هائلاً لم يسبق له نظير، فقد شجعت الحكومة المركزية التصنيع وصرفت ألمانيا المليار دولار و التي هي الغرامة الحربية من فرنسا بعد الحرب الفرنسية الألمانية . ومما ساعد على تقدم ألمانيا الصناعي وفرة كميات الفحم والحديد، بعد انتزاعهم للإلزاس واللورين إضافة لتوحيد[6] الولايات الألمانية؛ لذلك توجهوا لإقامة المصانع وتسهيل وسائل النقل[7]

---

(1) البطريق، التيارات السياسية،ص110؛ وانظر: العاني: تاريخ أوروبا، ص231.

(2) Encyclopedia Britannica,vol8, PP49.

(3) البطريق، التيارات السياسية، ص74.

(4) Derry, The European World, p 35.

(5) Ibid, p 31.

(6) صالح، تاريخ أوروبا، ص41؛ وانظر: Derry, The European World, p 26.

(7) البطريق، التيارات السياسية، ص74.

وبناءً على ذلك، فقد أسست خلال الفترة من 1870م-1874م حوالي 857 شركة، وقد ازداد إنتاج الحديد من 1.5مليون طن 1870م إلى حوالي 8 مليون طن في 1900م و15 مليون طن عام 1913م، كما أن إنتاج الصلب ازداد من 169 ألف طن سنويا في 1870م إلى أكثر من 6.5 مليون طن سنوياً في1900م وحوالي 15مليون طن 1913م، بينما ازداد إنتاج الفحم من حوالي 70 مليون طن في 1890م إلى 200مليون طن في عام 1913م. وازدادت صادراتها في نفس الفترة 1890م-1913م من 800 مليون دولار إلى 2.500مليون دولار سنويا وقد سبقت بريطانيا في إنتاجها الصناعي وتجارتها الخارجية بعد 1900م، وأصبحت الدولة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وقد تقدمت ألمانيا أيضاً في الصناعات الكيماوية الكهربائية وأصبح أسطولها التجاري ثاني أسطول في العالم بعد بريطانيا[2]، وقد ساعدت شبكة الطرق البرية والنهرية على تسهيل المواصلات والتجارة الداخلية.وقد تغيرت السياسات بعد 1879م، من حرية التجارة، إلى حماية التجارة، وكان الهدف من ذلك حماية الصناعات الألمانية من المنافسة الأجنبية، وخاصة بريطانيا، والحصول على مورد جديد من المال من الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، سواء أكانت زراعية، أم صناعية، وإراحة الطبقة الزراعية في ألمانيا من المنافسة الأجنبية، وخاصة المستوردة من روسيا وأمريكا[3].

أما منتجات الألمانية فقد راجت في أوروبا، وغزت المنتجات البريطانية، حتى في بريطانيا وبلغت المنافسة البريطانية الألمانية ذروتها ما بين الفترة 1880م-1914م، إذ كانت التجارة البريطانية سابقا تستوعب 23% من تجارة العالم، فانكمشت إلى 17%، بينما ازدادت حصة ألمانيا من 9% إلى 12 %، وقد غزت البضائع الألمانية أسواق العالم في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا الجنوبية، مما أدى إلى خسارة بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وهولندا، وسويسرا، والسويد، وقد ازداد النشاط الصناعي بازدياد استخراج الفحم خصوصاً من وستفاليا، وبذلك تضاعف الإنتاج الألماني في صناعة الحديد والصلب[4].

وكذلك صدرت تشريعات عملت على رفع المستوى الاقتصادي، والصحي للعمال، فصدرت قوانين تأمين العمال ضد الحوادث المفاجئة، وكذلك تحديد ساعات العمل للنساء والأطفال، ووضع

---

[1] صالح، تاريخ أوروبا، ص41؛ وانظر: Derry, The European World, p26.
[2] البطريق، التيارات السياسية، ص75.
[3] صالح، تاريخ أوروبا، ص42.
[4] البطريق، التيارات السياسة، ص75.

حد أعلى لساعات العمل في بعض الصناعات وعين يوم الأحد يوما للاستراحة، وصدرت قوانين التقاعد في الشيخوخة والعجز[1].

ونشير هنا إلى أن سياسة ألمانيا في عهد الإمبراطور فيلهلم الثانيWilhelm 2nd[2]، سعت إلى انتهاج سياسة عالمية جديدة فحواها المطالبة بنصيبها من النفوذ الذي مارسته وتمارسه أوروبا في القارات الأخرى، مؤكدة بأنه ينبغي أن يكون لها مكان تحت الشمس[3].

ولم يقتصر هذا الاندفاع على الموقف الرسمي الألماني ،ففي عام 1891م تألفت في ألمانيا منظمة عرفت بالاتحاد الجرماني[4] Germanischen Union الذي كان يضم كبار الصناعيين، وكبار العسكريين، وبعض المثقفين، ويستمد تمويله من أساطين الصناعة الثقيلة، الذين كانوا الموجهين الحقيقيين له، لقد كان الاتحاد يؤكد في ممارساته وأعماله الدعائية، تفوق الألمان على جميع الشعوب الأخرى، ويعتبر الثقافة الألمانية أعلى وأفضل من أي ثقافة أخرى، ويدعو إلى اعتماد سياسة القوة لإنشاء إمبراطورية استعمارية واسعة تضم أقطاراً عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، بل ويدعو للاستيلاء على بعض أراضي الدول الأوروبية الأخرى، مثل: بلجيكا، وهولندا، وشمال سويسرا، ومناطق من فرنسا، وأوكرانيا، والقفقاس وغيرها.وفي نفس العقد تقريباً أي في عام1898م تألفت في ألمانيا منظمة أخرى لا يقل دورها -في الدعوة لسيادة ألمانيا على العالم- عن دور الاتحاد الجرماني[5]، وعرفت باسم اتحاد الأسطول الألماني Union Der Deutschen Flotte، الذي كان يطالب بإنشاء قوة بحرية كبيرة؛ لتحطيم الأسطول البريطاني وبسط السيادة الألمانية على

---

[1] صالح، تاريخ أوروبا، ص 43.

[2] فيلهلم الثاني 1859-1941: إمبراطور ألمانيا، وملك بروسيا (1888-1918)، خليفة فردرك 3، وحفيد فيلهلم 1. كما كان حفيد الملكة فيكتوريا (من ناحية أمه). كان شديد الإيمان بحق الملوك الإلهي، محباً للمظاهر العسكرية، شديد الاندفاع. أكمل دراساته بجامعة بون. سعى وليم كإمبراطور أن يجعل ألمانيا دولة تجارية وبحرية واستعمارية، عزيزة الجانب، رفيعة المكانة. وسرعان ما اصطدم ببسمارك، فأرغمه على الاستقالة 1890، وأصبح القوة المسيطرة على حكومته. حاول في سياسته الداخلية التهوين من شأن الأحزاب الاشتراكية، بسن القوانين القمعية، والقيام بالإصلاح الاجتماعي. ولكنه ركز أكبر اهتمامه في السياسة الخارجية، غير أن نصيبه كان الإخفاق الذريع في هذا الميدان، فقد فشل في تجديد معاهدة تأكيد التحالف مع روسيا 1890. ومع أنه كان يرغب في المحافظة على العلاقات الودية مع بريطانيا، إلا أنه برنامجه البحري، ومطامعه التجارية والاستعمارية حالت دون عقد تحالف بين الدولتين، ودفعت إنجلترا إلى تكوين الاتفاق الودي الثنائي مع فرنسا 1904، ثم الاتفاق الودي الثلاثي 1907، وازدادت علاقاته مع فرنسا توتراً بالتدخل الألماني في الشؤون الاستعمارية الفرنسية في أفريقيا، ولا سيما في المغرب، ولكنه تمكن من ضم تركيا إلى جانب ألمانيا. كان وليم مغرماً بالسياحة، ويكثر من إلقاء الخطب الرنانة، وأحدثت برقية التشجيع التي أرسلها 1896 إلى كروجر أزمة مع إنجلترا. وكان برنامجه الضخم في التسلح براً وبحراً، ودبلوماسيته (أوقلة إلمامه بالدبلوماسية الأوربية) مسؤولين إلى درجة ما عن نشوب الحرب العالمية 1. وكان الرئيس ولسن قد أعلن أن نزوله عن العرش ضروري ينفذ قبل البدء في إجراء مفاوضات الصلح، فقامت فتن في ألمانيا أكرهت الإمبراطور على النزول عن العرش، Encyclopedia Britannica,vol.6,PP680.

[3] قاسمية، تاريخ أوروبا، ص 162.

[4] التكريتي، هاشم صالح، التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى، المؤرخ العربي، جامعة البصرة، العدد 27، السنة 12، 1986، ص4، وسيشار إليه لاحقا : التكريتي: التغلغل الألماني.

[5] المرجع نفسه ص 43.

جميع البحار والمحيطات. إلى جانب هاتين المنظمتين، وتزامناً معهما، تألفت جمعية أخرى كان لها أيضا باع طويل في الدعوة للتوسع الاستعماري، وهي الجمعية الكولنيالية الألمانية Assembly Alcolinalah Deutschen، وكانت تمول من الصناعيين وأصحاب البنوك[1].

لكن ظهور الألمان على المسرح الاستعماري جاء متأخراً، لأن الدول الاستعمارية الأخرى كانت قد سبقتها في هذا المجال، واستولت على أكثر الأسواق أهمية وأغنى المستعمرات وأفضلها، ولهذا فقد تحتم على ألمانيا أن تفكر لا في الاستيلاء على أراضٍ شاغرة، بل بانتزاع المستعمرات ومناطق النفوذ من الدول الرأسمالية الأخرى[2].

لقد كان الإمبراطور فيلهلم الثاني يحس مما أبداه الساسة البريطانيون نية الخطر عليه وعلى دولته، التي تتطور وتكشف عن قوتها، هذا بالإضافة إلى أنه كان ساخطاً على بريطانيا العظمى لتحولها إلى فرنسا وروسيا[3].

وقد كان هناك توجه لأن يكون لألمانيا أسطول قوي لا تكون مهمته حماية التجارة الألمانية فحسب، بل تكون غايته أيضاً صرف بريطانيا عن العمل على إشعال نار الحرب في القارة ضد منافستها، بيد أن هذه الخطط كان من شأنها زيادة الهياج في بريطانيا، إذ زعمت الصحف البريطانية أن ألمانيا تريد أن تنازع بريطانيا العظمى سيادتها على البحار، وكان يروق للصحف البريطانية أن تعتبر سكة حديد بغداد مهددة للجزر البريطانية؛ لأنها في زعمها ترمي إلى قطع الطريق للهند[4].

لقد وصل التنافس الشديد بين لندن وبرلين أوجهُ فيما يخص بناء الأسطول الألماني؛ حيث أكدت بريطانيا وبالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية خلال مؤتمر السلام الذي عقد بناءً على دعوة من القيصر الروسي عقب انتهاء الحرب الروسية اليابانية، على ضرورة بحث مسألة تخفيض عام لسباق التسلح، وكانت ترمي من وراء هذا الطلب إلى أن تتخذ الدول قرارات تمنع ألمانيا من تكبير قوتها البحرية، وكانت بطرسبرغ وباريس وروما أيضاً مصممة على ألا تنظر في تخفيض التسليح، لكنها مع ذلك قررت ألا تعارض لندن[5].

---

(1) التكريتي ،التغلغل الألماني ، ص 43.

(2) المرجع نفسه، ص 43.

(3) ستيفه، فريدريك، المقدمات المنطقية للحرب العالمية، ترجمة محمود إبراهيم الدسوقي، المطبعة العربية، القاهرة، 1928، ص 115، وسيشار إليه لاحقا : ستيفه، المقدمات المنطقية للحرب.

(4) المرجع نفسه ، ص 112.

(5) المرجع نفسه، ص 110، 112.

الجغرافيا التاريخية للعراق:

تتنوع الطبيعة الجغرافية لأرض العراق من السهول إلى الجبال الشاهقة و الصحارى، وكلها أعطت المنطقة تباينا مناخيا واقليما، عاد بالنفع على العراق و أهله وحتى مستعمريه.ونبين هنا جغرافية العراق وكيف انعكست على دوره التاريخي في فترة حساسة من تاريخ المنطقة .

1- القسم الشمالي الشرقي من العراق: وهي التي تعرف بمنطقة كردستان، يمر في هذه المنطقة نهري الزاب و ديالي الأعلى، وتؤلف هذه المنطقة الأراضي الجبلية من العراق، بوديانٍ ضيقة، و طرقٍ منيعةٍ، و جبالٍ شاهقةٍ، و مضائقٍ، و أنهار سريعة المجرى .

2- الأراضي الواقعة بين نهري دجلة و الفرات: أراضٍ مكشوفة، ترابية يمر بها نهر الخابور، وتقطعها وديان صغيرة من الشمال، تلتقي بنهر الخابور، وتتجه نحو الجنوب[1].

3- الجزء الممتد من الحدود الايرانية وحتى بادية الشام: أراضٍ سهلية، المياه في هذه المنطقة قليلة لاسيما في المناطق البعيدة عن ملتقى الأنهار .

4- المنطقة الواقعة بين بغداد والبصرة: تشبه هذه المنطقة المنطقة الشمالية، إلا أن الأنهار و الجداول والبحيرات و المستنقعات تكثر فيها.

5- المنطقة الواقعة بين شط الحلة و نهر دجلة: منطقة صحراوية، تركتها القبائل واستقرت في ضفة نهر دجلة اليمنى على الأهوار .

6- المنطقة المرتفعة التي تحد بادية الشام وسهول نجد من الشرق وتحاذي الفرات: منطقة صحراوية قاحلة جرداء[2].

الأنهار :

العراق من المناطق التي تتوقف حياتها على أنهارها فوجود دجلة والفرات في العراق واروائهما للشواطئ، إضافة إلى الطمي الذي تجلبه هذه الأنهار معها ، تفيد جميعها في توسيع ساحات العراق الزراعية و تثريها[3]. وقد لا يكون هناك شيء إلى جانب النفط منح العراق شهرة أكثر من خصوبة أراضيه ، ولقد اشتمل الجهد البريطاني على اقامة[4] مشاريع زراعية موسعة في العراق؛ لاستغلال إنتاجها كمواد أولية لصالح المصانع البريطانية أولا والأوروبية ثانياً، خصوصاً القطن الذي يعتبر من أجود الأنواع التي تتنج، و تحتاج إليها المصانع البريطانية بكميات كبيرة؛

---

[1] الهاشمي ،طه ، جغرافية العراق الثانوية ، مطبعة دار السلام ، بغداد ، 1929،ص13، وسيشار إليه لاحقا:الهاشمي ، جغرافية العراق .

[2] المرجع نفسه ،ص 14-15 .

[3] المرجع نفسه ،ص48 .

[4] فوستر، هنري، نشأة العراق الحديث، ترجمة سليم طه التكريتي، الأهلية للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006،ص474 ، وسيشار إليه لاحقا: فوستر، نشأة العراق الحديث .

لتنسجها وتعود لتصدرها مرة أخرى للعراق، ولكن بعد أن تكون قد ربحت بدل الضعف ضـــعفين، من حيث أنها قامت بشراء المواد الأولية بأسعار زهيدة لا تذكر، وباعتها بأضعاف مضاعفة، محققة فائضاً في ميزانها التجاري ، ولذلك عملت و منذ بدايات وجودها على إنشاء مزرعة للقطـــن فـــي أوائل عام 1918م،والتي كانت تحت اشراف خبير بريطاني متخصص في انتاج القطن جلبته مـــن دائرة الزراعة الهندية[1].

وهذه التربة الخصبة كان مغذيها الأساسي هو الأنهار ولقد تعددت الأنهار في العراق و هي ذائعـــة الصيت فنذكر منها :

1-نهر دجلة: و الذي يبلغ طوله حوال 1146 ميل، يجتاز العراق من الشمال إلى الجنوب، و مـــن أهم تفرعاته و توابعه في الأراضي العراقية:

أ- الخابور

ب- الزاب الأعلى ويبلغ طوله تقريبا 200ميل .

ج- الزاب الأسفل و يصل طوله تقريبا إلى 190ميل .

د – النهر العظيم .

هـــ - ديالي و الذي قد يصل إلى 340ميل.

2- نهر الفرات: والذي يبلغ طوله حوالي 1460ميل[2] . ومن أهم المشاكل التـــي تتعلـــق بنهـــر الفرات:

أ – أن حركة النهر في الجهة الغربية تكون خارج قناته الخاصة ، و جريانه فـــي منطقـــة الحلة يكون في قناة خاصة بنيت لذلك تعرف بسد الهندية .

ب- يميل النهر في جزء من أجزاءه إلى الاندفاع خارج ضفته اليسرى مما ينتج عنه غمر للأراضي المحيطة به[3].

3- نهر شط العرب، والذي يبدأ من ملتقى نهري دجلة و الفرات في القرنة، و ينتهي إلى الخلـــيج العربي، يبلغ طوله حوالي 65ميل. وتكثر في العراق البحيرات و الأهوار و المستنقعات[4].

الطرق :

---

(1) فوستر، نشأة العراق الحديث،ص474 .

(2) الهاشمي ، جغرافية العراق،ص61،58.

(3) لوريمر، ج.ج ،دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج4، طبعة جديدة معدلة و منقحة أعدها قسم الترجمـــة لمكتـــب أمير دولة قطر ، الدوحة،د.ت ، ص2269-2270 ،وسيشار إليه لاحقا: لوريمر، دليل الخليج.

(4) الهاشمي ، جغرافية العراق،ص73،69 .

تباينت الطرق والمواصلات كنتيجة لهذا تباين الجغرافي في العراق و التي تنقسم إلى قسمين مواصلات برية ونهرية :

الطرق النهرية : تعتمد على السفن و البواخر ، وتمتد هذه الطرق على طول نهري دجلة و الفرات، وعلى أقسام البعض من توابعها كخابور دجلة بين زاخو فيشاخبور، و نهر الزاب الأسفل و طقطق .

الطرق البرية : بما أن العراق في قسمه الأعظم سهول، فتكثر فيه تبعا لذلك الطرق البرية، التي توصل القرى و المدن ببعضها البعض[1]،وتربط العراق بالمناطق المجاورة مثل طريق بغداد – حلب مثالا على الطرق الخارجية ، وترام بغداد الكاظمية مثالاً على الطرق الداخلية[2].

العراق من الولايات التابعة للدولة العثمانية لمدة تناهز الأربعة قرون منذ عام 1534م و حتى سقوط بغداد عام 1917م أثناء معارك الحرب العالمية الأولى على يد البريطانيين[3]،و قد كان العراق مقسم أثناء الحكم العثماني إلى ثلاث ولايات وهي: ولاية بغداد، والبصرة، وأخيرا الموصل .

1- ولاية بغداد : تقع في وسط العراق، في المنطقة التي يقترب فيها نهر الفرات من دجلة ، وهي أراضٍ سهلية يقطعها نهر دجلة من الشمال إلى الجنوب ،لا توجد بها المستنقعات، وتكثر فيها البساتين، تشتهر بزراعة الحنطة و الشعير و القطن و الحبوب[4]،و كانت تشمل إضافة إلى مناطقها متصرفيات الموصل و كركوك و السليمانية[5].

2- ولاية البصرة : تقع في منتهى جنوب العراق لها ضفاف على البحر ، يمر بها نهر شط العرب ، أراضيها سهلية تكثر فيها الأهوار و البحيرات و الجداول، هذه الجداول تأخذ المياه من نهر شط العرب لتسقي به بساتين النخيل التي تشتهر بزراعتها هذه المنطقة[6] إضافة إلى أشجار الفاكهة ، المزارع في ولاية البصرة قليلة لكثرة انتشار البساتين و المياه المتراكمة و التربة

---

(1) الهاشمي ، جغرافية العراق،ص93 .
(2) لوريمر، دليل الخليج،ص2272 .
(3) حسين، فاضل وآخرون،تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، ب ط،بغداد، 1980،ص3، وسيشار إليه لاحقا: حسين، تاريخ العراق المعاصر .
(4) الهاشمي ، جغرافية العراق،ص221 .
(5) لوريمر، دليل الخليج،ص2199 .
(6) الهاشمي ، جغرافية العراق،ص232-233.

الرملية[1] ، تشتمل ولاية البصرة على مديرية الفاو، وقائممقامية القرنة، ومتصرفية الحلة- التي تشتمل على كربلاء والنجف حتى العمارة - ،ومتصرفية المنتفك و الاحساء .

لقد كانت البصرة و منذ منتصف القرن الثامن عشر متسلمية أو متصرفية تابعة لولاية بغداد ، غير أنه و في عام 1851م أصبحت ولاية مستقلة بذاتها، غير أن الأمور المالية والعسكرية ظلت بيد والي بغداد ، وقد عادت عام 1869م لتصبح لواءً تابعا لولاية بغداد من جديد، وقد بقيت هكذا حتى عام 1884م لتعود ولاية قائمة بذاتها، وبعد هذا التاريخ لم تنظم ولاية البصرة إلى ولاية بغداد مرة أخرى[2].

3- ولاية الموصل : تقع في شمال العراق، يقطعها نهر دجلة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، يصب فيها من الشرق نهر الخابور و الزاب الأعلى ، القسم الواقع على ضفة دجلة اليسرى متموج وجبلي ، أما القسم الواقع على الضفة اليمنى فسهلي . تكثر البساتين في الجزء الجبلي و تنتج الفاكهة على اختلاف انواعها ، المزارع منتشرة في الجانبين السهلي و الجبلي وتزرع فيها الحنطة و الشعير و الأرز و التبغ[3] . كانت في البداية متصرفية تابعة لولاية بغداد، وعندما أدركت الدولة العثمانية أهميتها النفطية فصلت الأقسام الشمالية من ولاية بغداد وجعلت منها ولاية في عام 1879م، و أصبحت تتكون من سنجقين وهما كركوك والسليمانية[4].

ومن الجدير بالذكر أن القرون الثلاث الأولى من عمر العراق في أحضان الدولة العثمانية قد خلت من أي اصلاح جدي لأحوال العراق الاقتصادية أو الاجتماعية ، إذ اقتصر تعاقب الولاة على تهدئة الأوضاع الداخلية والاشتباك بعمليات عسكرية ضد الدول المجاورة والمناهضة للعثمانيين[5] .

وبعد قيام حركة الاصلاحات العثمانية عيّن عدد من الولاة القديرين لإجراء اصلاحات ، غير أنه في كل الأحوال كانت المهمة الرئيسية لهؤلاء الولاة هي الاستعداد العسكري لمواجهة اضطرابات القبائل و تحركاتها المناوئة للسلطة العثمانية المركزية ، وبقيت هناك محاولات لإجراء

---

(1) الهاشمي ، جغرافية العراق،ص232-233.

(2) العامر ، يقظان سعدون ، البصرة في العهد العثماني الأخير ، في : موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص343-394، المركز الثقافي ، جامعة البصرة ، 1990،ص246-247، وسيشار إليه لاحقا: العامر، البصرة في العهد العثماني الأخير؛وأنظر: لوريمر، دليل الخليج،ص2199.

(3) الهاشمي ، جغرافية العراق،ص226-227.

(4) العلوجي،عبد الحميد وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي مراجعة صاحب ذهب، دار الحرية للطباعة، ب ط، بغداد، 1973،ص75، وسيشار إليه لاحقا: العلوجي ، الأصول التاريخية ؛وأنظر: لوريمر، دليل الخليج،ص2199.

(5) حسين، تاريخ العراق المعاصر،ص3.

اصلاحات اقتصادية غير أن آثار هذا الاصلاح لم تتضح إلا في عهد الوالي مدحت باشا والي بغداد من عام 1869-1872م [1].

بلغ مجموع سكان العراق في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حوالي 2.5 مليون نسمة و من أبرز المشاكل التي ظهرت في نهايات العهد العثماني هي ثورة أميـــر المنتفـــك 1880م ، و انتفاضات وتمردات العشائر في الفرات الأوسط ، اضافة إلى الأمراض و المجاعـــات و الفقـــر و سوء الأحوال الصحية يضاف لها الفياضانات ، و قد استمرت الولايات قائمة على التنظـــيم الـــذي أسسه مدحت باشا [2].

---

[1] حسين، تاريخ العراق المعاصر،ص3.

[2] المرجع نفسه،ص5-6.

ب ــ بدايات الوجود (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) في العراق:

أولا: الوجود السياسي

1: بريطانيا :

قامت بريطانيا ومنذ عام 1639م بتأسيس مركز تجاري لها في البصرة برئاسة مقيم لها هناك British Agent[1]، أما في بغداد فقد افتتحت لها مركزاً في عام 1766م[2]، وفي عام 1798م[3] قامت بإبدال المقيم المحلي من الأهالي ببغداد بموظفاً بريطانياً ، ومن مهامه: مراقبة نشاط مبعوثي نابليون في العراق بما يتعلق بمشروع حملته على الهند[4]، وكانت قد بعثت إلى بغداد عام 1808م بمقيم جديد هو كلاوديوس جيمس ريتش Clauduis J.Rich، وفي عام 1812م أصبح المقيم البريطاني يعرف بالمعتمد السياسي في تركيا العربية[5]، وقد أخذ الوجود البريطاني أشكالاً مختلفة في البداية، فكانت شركة الهند الشرقية تعين تجاراً مقيمين في مدن شتى خارج الهند، وقد أنيط بهؤلاء واجبات وامتيازات قنصلية إن لم تكن دبلوماسية، وكانت حكومة الهند تدفع رواتبهم

---

(1) أداموف، الكسندر (قنصل روسيا في بلاد ما بين النهرين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين)، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة هاشم صالح التكريتي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1989، ج 2، ص 128، وسيشار إليه لاحقا : أداموف، ولاية البصرة.

(2) العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي، تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني، دار المأمون، بغداد، 1989، ص44، وسيشار إليه لاحقا : العراق في الوثائق البريطانية ؛ وأنظر : أمين، عبد الأمير محمد، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1778، ترجمة هاشم ساطع لازم، مطبعة الارشاد، بغداد، 1977، ص 137، وسيشار إليه لاحقا : أمين، المصالح البريطانية في الخليج؛ وأنظر: العزاوي،محمد عبدالله، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ،في: موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص295-310 ، المركز الثقافي ، جامعة البصرة ، 1990،ص 29،و سيشار إليه لاحقا : العزاوي ، دور البصرة التجاري .

(3) المنشئ البغدادي ، محمد ابن السيد أحمد الحسيني، رحلة المنشئ البغدادي عام1237هـ1822م، ترجمة عباس العزاوي ، شركة التجارة للطباعة ، بغداد ،ب ط، 1948، ص7 ، وسيشار إليه لاحقا : المنشئ البغدادي ، رحلة.

(4) أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 129.

(5) المرجع نفسه، ص 128؛وأنظر:لوريمر ، ج.ج ،دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ج4، طبعة جديدة معدلة و منقحة أعدها قسم الترجمة لمكتب أمير دولة قطر ، الدوحة،د.ت، ص2050،وسيشار إليه لاحقا: لوريمر ،دليل الخليج .

وتمدهم بحرس من الهنود وقوارب وبوارج صغيرة[1]، وكانت العلاقات قد أخذت بالتحسن بين داود باشا والي بغداد والمقيم السياسي البريطاني الجديد، ثم تولى القنصلية البريطانية ما بين عامي 1822م-1842م السيد روبرت تيلر Robert Taylor، وهو من أوائل الذين نقبوا عن الآثار في

المدن السومرية القديمة، وكان هوالمقيم الجديد لشركة الهند الشرقية، وقد كان عسكرياً عرض على الوالي العثماني داوود باشا تأسيس فصيل من ألف شخص[2] يماثلون الجنود البريطانيين في لباسهم وتدريبهم ولكنه رفض[3]، وكان قد سُمِحَ للقناصل بحرية التنقل بين بغداد والبصرة؛ إذ كان المقر الرئيسي للقنصل البريطاني في البصرة، وفي عام 1832م انتقل مركز المقيم البريطاني إلى بغداد وأصبح لقبه في المخاطبات الرسمية القنصل البريطاني العام، وعين له مساعد قنصل في البصرة والموصل[4].

وقد كانت التزامات القنصلية في بغداد تكمن في المحافظة على سير البريد بين بريطانيا والهند عبر الصحراء السورية[5]، ورعاية الشؤون الهندية والبريطانية في العراق التركي[6].
وكانت الوكالة البريطانية في كل من الموصل والبصرة صورة مصغرة عن المقيمية البريطانية في بغداد،على أن نشاط وكالة الموصل كان في نواحي التنقيب عن الآثار وفي النواحي الاقتصادية والدينية[7].

وقد كانت وكالة البصرة هي الأخرى تحت إشراف الوكيل السياسي في بغداد غير أنها كانت تتفوق على وكالة الموصل من الناحية السياسية الاقتصادية فقط، إذ كانت على اتصال اقتصادي مباشر مع حكومة الهند، وكانت البصرة قد أصبحت نهاية لمشروعات خطوط المواصلات العالمية عبر العراق[8].

---

(1) الزبيدي، فخري، بغداد من 1900-1934، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1990، ص 29، وسيشار إليه لاحقا : الزبيدي : بغداد ؛ وأنظر: المنشئ البغدادي ، رحلة ،ص7.

(2) ولستيد، جيمس ريموند، رحلة إلى بغداد في عهد الوالي داوود باشا، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، مطبعة توينبي، بغداد، 1984، ص103، وسيشار إليه لاحقا : ولستيد، رحلة إلى بغداد ؛ وأنظر : نوار، عبد العزيز سليمان،تاريخ العراق الحديث (من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا)، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968، ص 284، وسيشار إليه لاحقا : نوار، تاريخ العراق الحديث؛وأنظر:لوريمر،تاريخ الخليج، ج4،ص2050.

(3) أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 155.

(4) العراق في الوثائق البريطانية، ص 44.

(5) أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 129.

(6) إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي دراسة وثائقية، دار المريخ،ط1، الرياض، 1981، ص 117-118، وسيشار إليه لاحقا : إبراهيم، حكومة الهند.

(7) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 294.

(8) المرجع نفسه، ص 297.

و كان كريستيان رسام Chrristian Rassam[1] أول من تولى وكالة الموصل في كانون أول 1839م، ومن أهم أسباب نجاحه وكيلاً سياسياً بريطانياً في الموصل أنه كان مواطناً عثمانياً من أهل حلب ومتبنٍ للبريطانيين من حيث التفكير السياسي والعاطفي الديني[2] ؛ إذ تحول للمذهب البروتستنتي واستمر رسام في عمله هذا حتى توفي وهو في منصبه 1872م، وبعد وفاته أصبحت بريطانيا تعين لهذا المنصب موظف بريطاني الأصل[3].

قام القبطان البريطاني هنري بلوس لينش، بتكليف من الحكومة البريطانية في عام 1831م-1832م، بدراسة طرق مواصلات الخليج، وفي عام 1838م-1839م قام بدراسة مجرى نهر دجلة حتى منابعه[4]، وكانت الحكومة البريطانية الهندية قد أسندت إلى جسني مهمة دراسة صلاحية نهر الفرات للملاحة؛ بهدف رسم أقصر الطرق التي تصل بين البحر المتوسط والخليج العربي والهند. ونظمت البعثة ما بين سنة 1835م-1837م[5]، وأنزلت باخرتين باسم دجلة والفرات[6]، لكن عام 1876م غرقت الباخرة دجلة وتوفي عشرون من بحارتها من ضمنهم ضابطان، وقد وصلت الباخرة فرات في عام 1836م وحدها إلى البصرة، ووصلت قناعة البعثة بقيادة جسني لأن تكون المحمرة بدلاً للبصرة ومركزاً للمواصلات بين الهند وبريطانيا عبر وادي الفرات،على اعتبار أنها مهيأة بشكل أفضل لتحويل بريد الهند الذي يجلب بالسفن النهرية التي تسير في نهر الفرات[7]. وصل راولنسون Henry.Rawlinson إلى بغداد في 1843م وهويحمل لقب الوكيل السياسي في العراق التركي[8].

---

[1] تعلم رسام في الأزهر ثم أخذه المبشرون إلى مالطة ليسهم في ترجمة الإنجيل إلى العربية، ثم عاد مع بعثة جسني إلى العراق وساهم في عمليات نقل باخرتي بعثة جسني من شواطئ المتوسط إلى موانئ الفرات وساعد في إتمام أعمال هذه البعثة فتمت مكافأته بتعيينه في وكالة الموصل عام 1839، المرجع نفسه، ص 295.

[2] نوار، تاريخ العراق الحديث، ، ص 295.

[3] المرجع نفسه ، ص 296.

[4] شتوتجارت، فريدريش هـ. كوخفاسر، الرايخ الألماني وإنشاء سكة حديد بغداد فصل من فصول السياسة الألمانية في الشرق، في : مصطفى ماهر وكمال رضوان تحرير وترجمة، ألمانيا والعالم العربي، ص 372-438، دار صادر، ب ط، بيروت، 1974، ص 373، وسيشار إليه لاحقا : شتوتجارت، الرايخ الألماني.

[5] أوبنهايم، ماكس فون، رحلة أوبنهايم من البحر المتوسط إلى الخليج، ترجمة عبد الكريم الجلاصي، ديوان رئيس الدولة، مركز الوثائق والبحوث، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2002، ص 11، وسيشار إليه لاحقا : أوبنهايم، رحلة أوبنهايم.

[6] أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 167؛وأنظر:لوريمر ، دليل الخليج، ج4، ص2051.

[7] المرجع نفسه، ص 168.

[8] نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 289 ؛ وأنظر : شتوتجارت، الرايخ الألماني، ص 373.

وفي هذه الفترة كان القنصل البريطاني في بغداد يلعب الدور الأول بلا منازع من بين ممثلي القوى الأوروبية في المدينة، وكان الوكيل البريطاني في بغداد يخضع للسفارة البريطانية في اسطنبول، وفي نفس الوقت يتولى مهمة الممثل السياسي والوكيل لحكومة الهند البريطانية[1].

وقد كان العديد من وكلاء القناصل في البصرة مرتبطين ارتباطاً وثيقاً في شركة لينش كشركاء في هذه الشركة الهامة، ، وتحت حماية المقيميات البريطانية، قامت الجالية البريطانية بنشاط ملحوظ في العراق، فلعبت دوراً في تقوية النفوذ البريطاني، وكان على رأس هذه الجاليات هنري لايارد Henry.Layard، وفليكس جونز Felix Jones، وآل رسام Chrristian Rassam ،والتاجران البريطانيان روس وهكتور Ross And Hector، والمؤسسات البريطانية الناشئة وعلى رأسها لينش[2]. وقد قام الرحالة البريطاني كاميرون برحلة عبر العراق في عام1879م، بإيعاز من حكومته بهدف دراسة طريق عبور خط سكك حديد دجلة الذي كانت تخطط له بريطانيا[3]:

وكان منصب المقيم في الفترة من 1822-1874 قد شغله :

1822م-1842م روبرت تيلر.

1843م-1855م هنري راولنسون.

1855م-1868م كيمبول

1868م- 1874م هيربرت[4]

لقد كان الأوروبيون يسكنون في موضع يقال له ماركيل أوكوت إفرنجي، يقع على الضفة اليمنى لشط العرب على مقربة من مدينة البصرة وكانت توجد هناك القنصلية البريطانية إضافة إلى ورشة تعود لشركة الملاحة البريطانية لينش Lynch[5].

أكد اللورد جورج ناثانيال كرزون George Nathaniel Curzon[6] ،على ضرورة حماية كل الطرق التي تؤدي إلى الهند، وأشار إلى ضرورة الانتباه إلى العراق، لما لها من[1] أهمية تجارية واقتصادية

---

[1] أوبنهايم، رحلة أوبنهايم، ص 270.

1812-1840:كان يطلق على الممثل البريطاني في العراق لقب مقيم .

1840-1873: يطلق عليه وكيل سياسي .

1874-1904: يطلق عليه مقيم .

1904 – فصاعدا يطلق عليه قنصل .لوريمر، دليل الخليج ، ج4، ص2052،ص2162.

[2] نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 297؛وأنظر: لوريمر ، دليل الخليج، ج4، ص2041.

[3] أوبنهايم، رحلة أوبنهايم، ص 44؛وأنظر: لوريمر ، دليل الخليج، ج4، ص2054.

[4] نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 285 ؛وأنظر: لوريمر ، دليل الخليج، ج4، ص2173.

[5] أداموف، ولاية البصرة، ج1، ص 42

[6] اللورد جورج ناثانيال كورزون : سياسي بريطانية شغل منصب الحاكم العام للهند البريطانية في الفترة ما بين 1899 و1905 ووزير خارجية بريطانيا خلال أعوام 1919 حتى 1924. Simons ,Geoff , Iraq From Sumer To Saddam , 2nd Eddition , Macmilian Press ,1990 ,P184, Thereafter Will Mentioned Like This : Simons , Iraq

فهي تقع على الطرف الشمالي لمنطقة[2] الخليج، ومجاورة لفارس، وتتحكم في الطريق الذي يصل الخليج العربي بالبحر المتوسط[3].

أما في بغداد فقد تصدى الكولونيل نيومارش L.S.Newmarch لمنصب القنصل العام من عام1902م إلى 1906م، ليحل بعده الكولونيل رامسي G.Ramsey من عام 1906م إلى 1909م ويليه مباشرة لوريمر G.G.Lorimer منذ 1909م إلى 1913م[4].

كانت هناك لجنة من المهندسين الأوروبيين برئاسة وليم وليكوكس[5] منذ عام1908م، تقوم بدراسات لتعيد إنشاء القنوات المائية الموجودة سابقاً في العراق، وكان وليكوكس واحداً من الشخصيات الهامة التي زارت العراق في شتاء 1904م، والذي أدخل إلى فكرة مشروعه بالإضافة إلى ترميم قنوات الري، حماية العراق من الغرق بسبب الفيضان الربيعي للأنهار، وكذلك تجفيف الأهوار التي كانت تشكل ما يقرب ثلث سهول العراق[6].

2: فرنسا

كان اهتمام الفرنسيين بالعراق ثقافيا وجاء من باب حماية الأتباع الكاثوليك ضد النساطرة[7] في شمال العراق[8]، أما على المستوى القنصلي فكان لفرنسا قناصل أو وكالات قنصلية، وكانت القنصلية الفرنسية أقدم القنصليات في بغداد، إذ يرجع تاريخ تأسيسها إلى أوائل القرن الثامن عشر[9]،وكان أوتر Otter قنصلاً لفرنسا في بغداد 1735م-1744م[10]، وعملت فرنسا على استبدال

---

(1) Simons , Iraq ,P184.

(2) مصطفى، احمد عبد الرحيم، أسس السياسة البريطانية في العراق، مجلة البصرة، العدد 4، بغداد، 1975، ص5، وسيشار إليه لاحقا : مصطفى، أسس السياسة البريطانية.

(3) حسين، فاضل، وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد،1980،ص 11، وسيشار إليه لاحقا : حسين، العراق المعاصر.

(4) منتشاشغيلي، ألبرت،العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة هاشم صالح التكريتي، مديرية مطبعة جامعة بغداد، 1978، ص 134-135، وسيشار إليه لاحقا : منتشاشغيلي،العراق في سنوات الانتداب.

(5) وليام وليكوكس مهندس معماري بريطاني شهير أقدم في سنة 1911 بأمر من الحكومة العثمانية على إنشاء سد الهندية على الفرات بعد أن أخفقت السدة التي أنشاها المهندس الألماني (سوندرفر) في سنة 1889 في تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها وقد شارك في إنشاء هذه السدة حوالي 3500 عامل عراقي عدا الأتراك والهنود والأرمن؛وأنظر: براي،ن،الحاكم السياسي لكربلاء، مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية 1908-1920، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، دار واسط للدراسات والنشر، بغداد، ط1، 1990، ص 33، وسيشار إليه لاحقا: براي، مغامرات لجمن.

(6) أداموف، ولاية البصرة، ج1، ص 25.

(7) المذهب النسطوري : وهومذهب يؤكد على التمايز والفصل بين الطبيعة الإلهية للمسيح والطبيعة البشرية، رستم، سعد، الفرق والمذاهب المسيحية منذ ظهور الإسلام حتى اليوم، الطبعة الأولى، الأوائل للنشر، دمشق، 2003، ص 26، وسيشار إليه لاحقا : رستم، الفرق والمذاهب المسيحية.

(8) Longgring , S.H. , Iraq 1900-1950 , oxford. London 1955, p 68 Thereafter Will Mentioned Like This : Longgring , Iraq 1900-1950 .

(9) الزبيدي : بغداد، ص 28.

(10) أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 106.

رجال الكنيسة الذين كانوا يشكلون الهيئة القنصلية الفرنسية في البصرة من عـــام1670م- 1739م بأشخاص عاديين[1]، وكان والي بغداد قد أعطى القنصل الفرنسي لقب رئيس الجالية الأوروبية في الميناء، وقد احتج المقيم البريطاني على ذلك مما أدى إلى سحب الفرمان فوراً[2]، وتم تعيين السيد روسو قنصلاً فرنسياً في بغداد عام 1776م[3]،غير أن القنصل الفرنسي لم يكن يتلقَ راتبه بانتظام

ولم يكن مدعوماً من دولته كما كان القنصل البريطاني وكان حاكم البصرة يضع القنـــصل الفرنسي في المرتبة الثانية بعد القنصل البريطاني[4].

وكانت فرنسا ومنذ غزو نابليون لمصر تنافس بريطانيا على مستعمراتها في الهند، فكانت خطة نابليون الوصول إلى الخليج العربي عبر نهر الفرات وشط العرب وتحويل البصرة إلى قاعدة رئيسة ضد حكومة الهند[5]، ثم تم تعيين ريموند قنصلاً لفرنسا في بغداد عام1815م[6]، وقد كـــان فونتينير Fontanier القنصل الفرنسي في العراق من عام 1836م-1839م[7].

غير أن التمثيل السياسي الفرنسي في العراق كان ضعيفاً؛ لأن فرنسا ركزت جهودها في الحصول على مركز ممتاز في مصر دون العراق، وذلك على اعتبار أن مستقبل خطوط المواصلات العالمية سيكون لمصر دون العراق[8]، وكان القنصل الفرنسي فـــي بغـــداد يمثـــل الرعايـــا النمـــساويين، والإيطاليين، والسويسريين[9].

قامت الحكومة الفرنسية بعد ثورة 1848م بإصدار قرار بإلغاء القنـــصلية الفرنـــسية فـــي الموصل، وتحولت القنصلية إلى مجرد مقيمية[10].

وتولى مصالح الفرنسيين وكيل سياسي غير أنه كان من أهل البلاد، وقد ازدادت المنافـــسات بـــين المنقبين البريطانيين والفرنسيين عن الآثار، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى إعادة النظـــر بقرارهـــا الخاص بإلغاء القنصلية، حتى عادت وافتتحتها وعُين القنصل الفرنسي بـــالاس Palace فـــي عـــام 1851م، وهوأحد علماء الآثار الفرنسيين[11].

---

(1) أمين، المصالح البريطانية في الخليج،ص 92.
(2) المرجع نفسه، ص 93.
(3) أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 122.
(4) إبراهيم، عبد العزيز عبد الغني، سياسة الأمن في حكومة الهند في الخليج العربي 1858-1914، دراسة وثائقية دار الملك عبد العزيز، الرياض، 1982، ص 98، وسيشار إليه لاحقا : إبراهيم، سياسة الأمن.
(5) أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص128.
(6) المرجع نفسه، ج2، ص 147.
(7) المرجع نفسه ، ج2، ص 154 ؛ وأنظر : نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 288.
(8) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 289.
(9) أوبنهايم، رحلة أوبنهايم، ص 272.
(10) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 291.
(11) المرجع نفسه، ص 292.

وقد زار العالم الأثري الفرنسي De Morgan العراق، وأكد على أن مصادر النفط الحقيقي تقع على الجهة الأخرى من الحدود مع فارس، وقد درسها بشكل مفصل، فحدد طول الحقل النفطي الممتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي -أو من كركوك حتى سفوح شاه كوه وراء قصر شيرين في إيران- بما يقرب من 300كم، وتخرج فقاعات هذا العرق في هذه الجهة من الحدود في عدة مواضع بالقرب من كركوك، وفي طوزخورماتو، وكفري، ومندلي، حيث يظهر النفط على شكل زيت لزج ذو لون أخضر ورائحة كريهة على سطح المياه في الآبار التي تحفر خصيصاً لهذا الغرض[1].

وقد كانت الجالية الفرنسية في العراق لا تتعدى خمسين شخصاً بما فيهم أعضاء المؤسسات الدينية التبشيرية[2].

3: ألمانيا

لقد أعطى قيام الإمبراطورية الألمانية عام 1871م زخماً قوياً جديداً للنوايا التوسعية للأوساط الحاكمة في ألمانيا، ومنذ ذلك التاريخ أخذت ألمانيا تبرز أكثر فأكثر قوة ذات أثر متزايد في السياسة الدولية عامة، وفي الصراع من أجل المستعمرات خاصة[3].

لقد أجهد الجنرال البروسي مولتكه Moltke نفسه مثلاً عندما كان خبيراً في الجيش العثماني في الفترة 1835م-1839م، في نشر العديد من المقالات في الصحف الألمانية، يدعو فيها الأوساط الحاكمة في برلين إلى العمل في أن يستوطن الألمان في منطقة أزمير ووادي الفرات، مشيراً إلى الثروات الهائلة التي تتمتع بها هذه المناطق[4].

نشر البروفيسور شبرنجر Schpringer، وكان قد قام بسفرةٍ طويلة في الدولة العثمانية فكتب كتاباً بعنوان بابل أغنى بلد في الماضي وأكثر المناطق ملائمة للاستيطان في الحاضر ،أشاد فيه بالعراق ،وأنه لا توجد في العالم كله منطقة أكثر ملائمة منها لاستيطان الألمان[5].

وقد زار العديد من المستشرقين الدولة العثمانية، ودعوا لاستيطان الألمان فيها من مثل زخاو Zakaw "سفرة في سوريا وما بين النهرين"، و"على دجلة والفرات"، وكتاب

---

(1) أداموف، ولاية البصرة، ج1، ص 35.
(2) الزبيدي ، بغداد، ص 28.
(3) التكريتي : التغلغل الألماني، ص 46.
(4) المرجع نفسه، ص 44.
(5) المرجع نفسه، ص 44.

أوبنهايم Openheim "من البحر المتوسط إلى الخليج العربي "،فقد أكد المؤلفان كلاهما أن شمال العراق هوأكثر المناطق ملائمة للاستيطان[1].

أما شبرنجر فقد دعا إلى إنشاء مزارع ألمانية واسعة في جنوب العراق يستغل فيها أصحابها الألمان عمل العرب أهل المنطقة، وقد طور باول Pauel وروروباخ Rorbach وهما من أبرز مفكري الإمبريالية الألمانية هذه الأفكار، وتحمس في الدعوة إلى التوسع في إنشاء تلك المزارع، واستغلال عمل الأهالي في جنوب العراق[2].

أما هوجو كروتة HougoKroteh وهو مفكر آخر من مفكري الإمبريالية الألمانية فقد أصدر عام 1902م كتاباً بعنوان "سكة حديد بغداد والفلاحون الشفابيون فيما وراء القفقاس وفلسطين"، حمل أفكاراً حول الاستيطان في العراق[3].

وبحث كروتة بتفصيل كبير الظروف المناخية السائدة في العراق ،وصعوبة تعود الألمان عليها،واقترح دعوة فلاحين مجربين من شفابياSchwaben للهجرة إلى بلاد ما وراء القفقاس وفلسطين ليؤلفوا طليعة الاستيطان الألماني في العراق، ولم يُغفل كروتة الاعتبارات السياسية والإستراتيجية؛ حيث نجده يلح على الحكومة الألمانية بأن تسعى من أجل أن تحصل شركة ألمانية على امتياز سكة حديد بغداد، وطالب بأن تحصل ألمانيا أيضاً على محطة للفحم في الكويت لتستخدمها، وطالب أيضاً بمد خط من أسلاك التلغراف يربط الخط التلغرافي لسكة حديد بغداد بخط تلغراف الشرق الأقصى الألماني وذلك حتى يبقى المستوطنون الألمان محتفظين بجنسيتهم الألمانية وفي ربط الاستيطان في العراق بإنشاء سكة حديد بغداد، وإقامة قاعدة عسكرية بحرية في الكويت[4].

أدخل مفكر ألماني آخر هوسيجموند شنايدر Sigmund Schneider بعض التعديلات على خطة كروتة هذه حيث اقترح أن يشمل النص النهائي لامتياز سكة حديد بغداد على بند خاص يقضي بمنح شركة الأناضول مناطق واسعة نسبياً بمحاذاة خط سكة حديد بغداد المقبل؛ لكي يستوطنها الألمان على أن يؤلفوا من بينهم حرساً للسكك الحديد على غرار شرطة السكك الحديدية الاستعمارية البريطانية[5].

---

(1) المرجع نفسه، ص 44.
(2) التكريتي، التغلغل الألماني ، ص 44.
(3) المرجع نفسه ، ص 44.
(4) المرجع نفسه ، ص 45.
(5) المرجع نفسه، ص45.

قام الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني بزيارة للدولة العثمانية للمرة الثانية عـــام 1898م[1]، فكان من أهم نتائج هذه الزيارة منح الألمان امتياز بناء سكة حديد بغداد[2]. فصدرت في 27 تشرين الثاني 1899م إرادة من السلطان عبد الحميد بمنح شركة سكة حديد الأناضول[3].

الامتياز المبدئي للاستمرار في إنشاء خط سكة حديد بغداد، وفي 24 كانون الأول 1899م، تم توقيع العقد الخاص بذلك في اسطنبول، وتم إبرام العقد النهـــائي فـــي 5 آذار 1903، أعطـــي الامتياز لمدة 99 عام، كما أن الخط سيمتد من قونية إلى أدنه فالموصل وسامراء وبغداد والبصرة، وينتهي إلى نقطة على الخليج يتم تحديدها فيما بعد، وتلقت الشركة حقوق الامتياز وتعهـــدت بـــأن تفرغ من إنشاء الخط في غضون ثماني سنوات، وبأن تقوم بإنشاء بعض الخطوط الفرعية. وقـــدر الطول الإجمالي للخط الحديدي بألفين وخمسمائة كلم، كما قدرت التكلفة الإنشائية بـــ 550 مليـــون فرنك والتزمت الحكومة التركية بضمان سنوي قدره 16500 فرنك لكل كيلومتر، واحتفظت لنفسها بحق بيع الخط الحديدي ولكنها التزمت بجعل تشغيل الخط في يد شركة سكة حديد الأناضول[4].

فهذه السكة لا تقتصر أهميتها على الجانب الاقتصادي فقط، بل تعتبر وسيلة فعالة لتحجـــيم النفوذ البريطاني، ونشر النفوذ الألماني في العراق، وبذلك تكون موازية للطريق البحري، غير قناة السويس تؤمن لألمانيا خط مواصلات متصل إلى آسيا، كما أنه من أهداف مد هذه السكة هو الحـــد من النوايا الانفصالية للشيخ مبارك الصباح شيخ الكويت التي كانت بريطانيا تدعمها وقد تم اختيار الكويت لتكون النقطة التي تنتهي عندها سكة الحديد، وقد حاولت ألمانيا إقناع الباب العالي بالتوسط لدفع شيخ الكويت؛ لإصدار إعلان خاص يؤكد فيه بأنه لن يمنح أي امتيازات للرعايا الأجانـــب إلا بموافقة السلطان، وبعد أن تتم مطالب ممثلي سكة حديد بغداد، عندها أعلنت بريطانيا إعلان الحماية على الكويت لكي تقطع الطريق على وصول السكة إليها وضغطت على السلطان ماليـــاً وسياســـياً لإبعاده عن ألمانيا، بل وشجعت كلاً من روسيا وفرنسا على رفض طلب الحكومة العثمانية بزيـــادة الضرائب الجمركية فيها[5].

وكان الألمان سابقا تحت رعاية البريطانيين مثلما هو الحال بالنسبة للبلجيكيين ولـــم تفـــتح القنصلية الألمانية أبوابها إلا بحلول عام1894م، حيث أسندت إدارتها إلى كارل ريـــشارتس الـــذي

---

[1] نائبيان، جليل، روابط ايران با دول خارجي در دوران قاجارية، (ترجمة خاصة)، انتشارات خردابـــة، 1373، جاب اول، ص 197، وسيشار إليه لاحقا : نائبيان، روابط ايران.

[2] التكريتي: التغلغل الألماني، ص 48.

[3] شتوتجارت، الرايخ الألماني، ص 376.

[4] شتوتجارت، الرايخ الألماني ، ص 377.

[5] التكريتي : التغلغل الألماني، ص 49.

يشمل نطاق عمله ولايات بغداد، والبصرة، والموصل، وتشمل رعايته حاليا المواطنين النمساويين والمجريين[1].

وكانت القنصلية الألمانية تقع في أقصى الزاوية الشرقية من بغداد وكان فردريك روزن Fredrick Rozen قنصلاً ألمانياً في بغداد 1898م[2]، وقد وجد إلى جانب القنصل مسمى آخر وهو نائب القنصل[3].

وإلى جانب رعاية المصالح الألمانية، فقد كان القنصل الألماني في بعض الأحيان يقوم برعاية الشؤون النمساوية، فذكر روزن أنه كان يرفع العلم النمساوي إلى جانب العلم الألماني أيام الأحد، وكان يتابع شؤون الجالية النمساوية[4].

الوجود التجاري:

بريطانيا:

ترجع علاقات بريطانيا العظمى التجارية مع العراق إلى منتصف القرن السابع عشر، فبعد أن تأسست شركة الهند الشرقية بنحو نصف قرن، وضعت لها وكالة في البصرة[5] عام 1639م[6]، وكان لها وكيل في بغداد يأتي إليها من بومباي خصيصاً[7]، ليتفقد مصالحها الاقتصادية في العراق[8].

أغلقت شركة الهند الشرقية البريطانية مركزها التجاري في بندر بوشهر ونقلته إلى البصرة عام 1768م[9] ،وكانت خطوة بريطانيا الأولى إزاء هذا المخطط هو ترسيخ نفوذ شركة الهند الشرقية البريطانية في بغداد والبصرة، وتحويل ممثليها هناك إلى وكلاء سياسيين، مُنِحوا صلاحيات واسعة ومبالغ نقدية للصرف على الممثليات[10] ،بعد أن كانت قد حصلت في عام 1764م على امتياز جديد يقضي بموافقة الباب العالي على تأسيس مركز دبلوماسي تجاري لها في البصرة باسم وكيل مما

---

(1) أوبنهايم، رحلة أوبنهايم، ص 272.

(2) صفوة، نجدة فتحي، العراق في مذاكرات الدبلوماسيين الأجانب، مطبعة منير الطبعة 2، بغداد، 1984، ص 31، وسيشار إليه لاحقا : صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين.

(3) المرجع نفسه، ص 60.

(4) صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين ، ص 60.

(5) خدوري، مجيد، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، مطبعة الشعب، الموصل، 1933، ص 54، وسيشار إليه لاحقا : خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق.

(6) أمين، المصالح البريطانية في الخليج،ص 134.

(7) نيبور، رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر، ترجمة محمود حسين الأمين، مراجعة وتعليق سالم الألوسي، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1967، ص 45، وسيشار إليه لاحقا : نيبور، رحلة نيبور إلى العراق.

(8) خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، ص 54.

(9) أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 118.

(10) المرجع نفسه، ج2، ص 128.

عزز نفوذ الشركة الاقتصادي والتجاري[1]. وكانت شركة الشرق الأدنى البريطانية تقوم بالتجارة مع بغداد، ودخلت في منافسة مع شركة الهند الشرقية للتجارة مع البصرة[2].

صدر فرمان في عام 1834م من السلطان العثماني، والذي سمح لبريطانيا باستخدام باخرتين بقصد تسهيل التجارة بين الشرق والغرب، لكنه سمح لهما بالإبحار فقط في نهر الفرات[3]، فأرسلت بريطانيا باخرتين وأسمتهما دجلة والفرات، وقام بتسييرهما[4] الملازم فرانسس جسني Frances Chesney[5] على تسييرهما وقد صدرت التعليمات النهائية بإبحار بعثة جسني في نيسان 1835م، وكانت مهمة بعثته محددة بالأهداف التالية:

1: أن يقوم جسني بدراسة الفرات لتحديد مدى صلاحيته للملاحة البخارية؛ لفتح طريق سريع إلى الهند، ولتنمية التبادل التجاري.

2: مدى سرعة نقل البريد بواسطة البواخر بطريق الفرات بين الهند وبريطانيا.

3: التعاون مع السلطات العثمانية في سبيل إنجاح البعثة[6].

أنزلت الباخرتان دجلة والفرات إلى مياه الفرات وبدأتا رحلتهما نحو البصرة في منتصف آذار من عام1836[7] ، وأكد جسني أن نهر الفرات صالح للملاحة البخارية إذا توفرت دولة مستنيرة تزيل العقبات الطبيعية[8] ، لذلك عملت بريطانيا على الإبقاء على أسطول بريطاني في الخليج ومياه العراق؛ لسد المجال أمام المنافسة الأوروبية[9]، وكان جسني قد حاول إقناع حكومته بزراعة قطن في الموصل، هذا إلى جانب زراعة كميات كبيرة من القمح والشعير والغلال ذات الأهمية للصناعة والتجارة البريطانية[10].

قام هنري لينش عام 1840م بتأليف شركة بيت لينش المشهورة، والتي تولاها بعده أخوه ستيفن لينش، إذ عُرفت الشركة باسمه في العراق Stephen Lynch And Company[11]، وفي عام

---

(1) العراق في الوثائق البريطانية، ص 43.
(2) أمين، المصالح البريطانية في الخليج،ص 37-138.
(3) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 248؛ وأنظر: لوريمر ، دليل الخليج، ج4، ص2056.
(4) المرجع نفسه ، ص 243 ؛ وأنظر: أداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 279.
(5) فرانسس جسني: ملازم بريطاني عمل في الجيش العثماني وحارب مع العثمانيين على الجبهة الروسية استدعته الحكومة البريطانية لتسيير بعثة لاستكشاف صلاحية أنهار العراق للملاحة البحرية، نوار، العراق الحديث، ص243 ؛ وأنظر: اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 279.
(6) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 249؛ وأنظر: لوريمر ، دليل الخليج، ج4، ص2058.
(7) المرجع نفسه، ص 256.
(8) المرجع نفسه، ص 263.
(9) المرجع نفسه، ص 268.
(10) المرجع نفسه، ص 277.
(11) العراق في الوثائق البريطانية، ص 42.

1856م تم تأسيس البنك العثماني برأسمال بريطاني والذي كان الهدف من إنشائه تشجيع تجارة الشرق الأدنى[1].

و في عام 1860م منحت الحكومة العثمانية امتيازاً بتأسيس شركة لينش وإخوانه المحدودة والتي قامت بتسيير باخرتين لها بمساعي المنقب البريطاني هنري لايارد للوصول عبر نهر دجلة حتى مدينة الموصل وذلك في عام 1862م، وكانت أول سفينتين تم استخدامهما من قبل لينش هما لندن ودجلة وقد سيرت رحلات منتظمة بين الهند وموانئ الخليج العربي وكانت هذه الرحلات في البداية رحلة كل ستة أسابيع ثم رحلة واحدة في الشهر ثم رحلة واحدة كل أسبوعين وبالارتباط مع هذه التطورات، كما نظمت سفرات منتظمة بين بغداد والبصرة وأصبحتا تقومان برحلات منتظمة في النهر، تنقلان خلالها البريد والمسافرين والبضائع ذات المنشأ المحلي والأجنبي على السواء[2]. ومن ناحية أخرى تم تسير باخرتين هما بغداد والبصرة العثمانيتين من قبل نامق باشا والي بغداد لأغراض تجارية، ولمكافحة القرصنة. والخطوة الحضارية الأخرى التي أعقبت إصلاح الملاحة النهرية، هي ربط العراق مع أوروبا والهند بخطوط التلغراف، فأصبحت بغداد منذ نهاية خمسينيات القرن التاسع عشر على صلة مباشرة بالعاصمة العثمانية اسطنبول بواسطة خط تلغراف يمر عبر سكوتارى وسيواس وديار بكر، ثم يمتد هذا الخط إلى البصرة عام 1864م ثم الفاو، وهناك رُبط التغلراف العثماني بالهند بواسطة كيبل في قاع الخليج العربي، فكان الخط الذاهب إلى البصرة يمر براً ليبدأ من بغداد إلى كوت العمارة ثم القرنة بمحاذاة نهر دجلة، وكان هناك فرع من خط التلغراف الذي يربط الهند مع أوروبا عبر فارس والذي يمر بكرمانشاه وهمذان وطهران ثم أصفهان وشيراز وبندر بوشهر[3]، وعندما بدأ عام 1864م أقام مدحت باشا اتصالاً بحرياً مباشراً مع كل من لندن واسطنبول عن طريق قناة السويس، ولتحسين الملاحة البحرية في دجلة أنشأ مصلحة خاصة لذلك، ووضع تحت تصرفها السفن الخمسة الموجودة، وقد وافق الباب العالي على اقتراح لنامق باشا بتأسيس إدارة نقل[4] ملاحية حميدية تابعة للدولة العثمانية؛ لذلك فقد ابتاعت الدولة العثمانية -لغرض تكوين إدارة ملاحية- ثلاث بواخر وهي: الموصل والفرات والرصافة من بلجيكا في عام 1868م، لكن هذا التعاقد لم ينجح[5].

---

[1] اداموف، ولاية البصرة، ج 1، ص92.
[2] اداموف، ولاية البصرة ، ج2، ص 185-186.
[3] المرجع نفسه ج2، ص 186 ؛ وأنظر : نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 277.
[4] المرجع نفسه ، ج2، ص 188.
[5] العراق في الوثائق البريطانية، ص 45 ؛ وأنظر : اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 189.

وقد غرقت الباخرة دجلة عام 1876م التابعة لشركة لينش، وتم التعويض عنها بالباخرة بلوس لينج، وهي سفينة قوية ذات مدخنتين، ثم أضافت الشركة باخرة ثالثة وهي المسماة خليفة[1].

ونظراً لتنامي أهمية الخليج العربي التجارية، فإن سفن الشركة الهندية البريطانية للملاحة التجارية British Indian Steam Navigation، والتي تم تسيرها منذ عام 1864م، وشركة بومباي والخليج العربي للملاحة البخارية Bombay And Gulf Steam Navigation Company -تمولها الحكومة البريطانية لنقل البريد: ولها خطان: الأول أسبوعي؛ لنقل بريد الموانئ الرئيسية في الخليج وهي مسقط وبندر عباس وبوشهر والبصرة، والثاني خليجي داخلي؛ لخدمة الساحل الخليجي- لم[2] تعودا تكفيان للحركة التجارية، بل أصبحت الحركة التجارية تتطلب ارتباطاً مباشراً مع موانئ أوروبا القريبة، وهكذا ظهرت في الخليج شركتان جديدتان عام 1877م، وهما شركة الخليج العربي للملاحة البخارية Arabian Gulf Steam Navigation Company، والثانية منييه وشركاؤه Mennier et Company، ربطت مرسيليا بشواطئ الخليج والعراق، وفي عام 1890م انضمت شركة بريطانية جديدة وهي كري داوز وشركاؤه Gray Dawes Company، وفي عام 1893 بدأت الشركة البريطانية العربية الفارسية للسفن البخارية Anglo-Arabian And Persian Stemship Company، وفي عام 1894م جاءت شركة خط كلان Clan Line، ثم في عام 1895م جاءت شركة بريطانيا والمستعمرات للملاحة البخارية British And Colonial Steam Navigation[3].

إن الحركة التجارية عبر ميناء البصرة تتألف من 3 عناصر هي :1- استيراد البضائع الأجنبية لاسيما إلى العراق، 2-ومرور هذه البضائع بشكل ترانزيت -عبور- إلى فارس،3- وتصدير الخامات من العراق وفارس أيضاً[4]، تصدر ولاية البصرة[5] الخيل والصوف والجلود إلى جانب التمور والحبوب[6]، ويتم تصدير النحاس والحديد الخام والملح المجلوب من الجزيرة من خلال ميناء البصرة[7]، وتستورد الأقمشة وقضبان الحديد والسكر والخشب و القرطاسية، أما أهم البضائع المصدرة من البصرة فكانت التمور والصوف والقمح والسمسم وجلود المواشي

---

(1) العراق في الوثائق البريطانية، ص 44؛ وأنظر: لوريمر ، دليل الخليج، ج4، ص2253.

(2) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 209.

(3) المرجع نفسه،، ج2، ص 209.

(4) المرجع نفسه، ج2، ص 212؛وأنظر:العامر، البصرة في العهد العثماني الأخير،ص258.

(5) المرجع نفسه، ج2، ص 214 ؛ وأنظر : ديولافوا، رحلة مدام ديولافوا من المحمرة إلى البصرة وبغداد 1881، ترجمة علي البصري، مراجعة وتدقيق مصطفى جواد، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2007، ص 29، وسيشار إليه لاحقا : ديولافوا، رحلة مدام ديولافوا.

(6) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 214 ؛ وأنظر : ديولافوا، رحلة مدام ديولافوا، ص 29؛وأنظر:العامر، البصرة في العهد العثماني الأخير،ص258.

(7) ولستيد، رحلة إلى بغداد، ص 99.

والخيل[1]،وكانت ترد إلى العراق منسوجات مانشستر ولنكشير القطنية ومنسوجات بارد فورد الصوفية، فضلاً عن بقية المصنوعات المعدنية والأصباغ وزيت المكائن[2]. أما صادرات فارس عن طريق البصرة فتتألف غالبيتها من الأفيون والسجاد، وبدرجة أقل من الصمغ والجلد المدبوغ والصوف[3]. وتنقسم تجارة بغداد إلى قسمين هما: المتاجرة مع الهند من جهة، ومع فارس من جهة أخرى، وقد ازدادت المتاجرة مع الهند وتدنت مع فارس بسبب التجارة المباشرة من أرضروم إلى اسطنبول، فتستورد السكر والحديد والملابس الناعمة والخشنة من الهند، والتي يتم توزيعها في بلاد كردستان وسوريا وآسيا الصغرى[4]، وتصدّر عرق السوس والجلد المدبوغ والصوف والسمن العربي وشعر الماعز والصمغ[5]، وتبلغ حمولة السفن الصغيرة التي تنقل البضائع بين بغداد والبصرة ما بين 100-200 طن[6]،أما السفن التي كانت تأتي إلى البصرة فهي من السفن البحرية الكبيرة التي تتراوح حمولتها بين 300-400 طن[7].

وقد بلغ مجموع البضائع الواردة إلى البصرة خلال عام 1895م 35 نوع من البضائع، بلغ مجموع قيمتها 1399465 باون إسترليني، وقد ازدادت التجارة البريطانية مع العراق عام 1903م لتصبح 43%من البضائع الواردة إلى العراق ذات منشأ بريطاني أو هندي بريطاني[8].

بلغت نسبة السفن البخارية التي تبحر تحت العلم البريطاني في عام 1900م 96% من السفن التي زارت الخليج العربي، وكان عدد السفن غير البريطانية التي زارت الخليج العربي في 1909م قد بلغ 24 سفينة مقابل 138 سفينة بريطانية، أما في عام 1910م فقد بلغ عدد السفن البريطانية 174، وغير البريطانية 28 سفينة[9].

---

(1) العراق في الوثائق البريطانية، ص 45؛وأنظر: العزاوي،محمد عبدالله، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ،في: موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص295-310 ، المركز الثقافي ، جامعة البصرة ، 1990،ص305-306، وسيشار إليه لاحقا : العزاوي، دور البصرة التجاري؛و أنظر: عبد الحسين ، فلاح حسن ، مدينة البصرة كما وصفها الرحالة الأوروبيون في العصر الحديث ، في: موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص311-344، المركز الثقافي ، جامعة البصرة ، 1990،ص338-339، وسيشار إليه لاحقا : عبد الحسين، مدينة البصرة كما وصفها الرحالة الأوروبيون .

(2) خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، ص 55؛وأنظر: عبد الحسين، مدينة البصرة كما وصفها الرحالة الأوروبيون ؛ وأنظر: العزاوي، دور البصرة التجاري،ص305-306.

(3) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 214 ؛ وأنظر : ديولافوا، رحلة مدام ديولافوا، ص 29.

(4) ولستيد، رحلة إلى بغداد، ص 98.

(5) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 214 ؛ وأنظر : ديولافوا، رحلة مدام ديولافوا، ص 29.

(6) ولستيد، رحلة إلى بغداد، ص 98.

(7) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 210.

(8) العراق في الوثائق البريطانية، ص 45.

(9) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 209 ؛وأنظر:العامر، البصرة في العهد العثماني الأخير،ص259.

في أيلول 1908م أبلغ لينج السفير البريطاني أن الإدارة الحميدية تعيش فوضى على طول دجلة والفرات، فقدم اقتراحاً إلى الباب العالي بدمج شركة لينش بالإدارة الحميدية ولم يمانع من رفع العلم العثماني على جميع البواخر، وقد استمرت المفاوضات طيلة عامي 1908م -1909م؛ لغرض تكوين شركة عثمانية جديدة برأسمال بريطاني وإدارة بريطانية، وكانت بريطانيا تريد التعجيل في إتمام إنشاء هذه الشركة قبل وصول خط برلين بغداد إلى العراق[1]، وتقضي الاتفاقية بدمج شركة لينش في شركة الإدارة الملاحية الحميدية وأن تكون الإدارة والميزانية مناصفة لمجلس إدارة رئيسه بريطاني، له الصوت المرجح عند تساوي الأصوات، ويتكون مجلس الإدارة من 7 مديرين 3 بريطانيين و4 عثمانيين، وتبلغ مدة الاتفاقية خمسة و سبعون عاماً برأسمال قدره 322000 باون إسترليني، ويمكن زيادته مستقبلاً إلى 500000 باوند إسترليني، وأن يدفع للدولة العثمانية مبلغ 161000 باوند إسترليني عن حصتها من البواخر والخدمات التي تقدمها مختلف المراسي التابعة للإدارة الحميدية، وقد وافق مجلس المبعوثان العثماني على الاتفاقية في حزيران 1910م، بشرط إلغاء امتيازات شركة لينش الذي حصلت عليه في الأعوام 1834م-1841م حالما يتم الدمج وتنفيذ الاتفاقية، لكن لينش لم توافق على الشرط الإضافي، وفضلت أن تبقى الشركة كما هي تحت حماية العلم البريطاني[2].

طلبت الجهات الحكومية البريطانية في عام 1906م من الباب العالي السماح للباخرة الحربية كوميت بمرافقة البواخر التجارية المارة في نهري دجلة والفرات؛ لغرض ردع أو تخويف العشائر القاطنة على ضفاف النهرين –دجلة و الفرات- التي تقوم أحيانا بالاعتداء على السفن التجارية التابعة لشركة لينش، لكنها عادت وعدلت عن ذلك، ورأت أنه من الأفضل ترك مسؤولية حماية الأمن إلى القوات العثمانية[3].

فرنسا:

فرنسا الحاضرة دائماً حيثما تكون بريطانيا كان لها من تجارة العراق نصيب، خاصة أن بريدها ومراسلاتها وسفنها التجارية الذاهبة من وإلى الهند، تعرج على البصرة حيث تنقل الرسائل

---

[1] العراق في الوثائق البريطانية، ص 48.
[2] المرجع نفسه ، ص 49.
[3] المرجع نفسه ، ص 54 .

المرسلة بعد ذلك عبر الطريق الصحراوي إلى البحر المتوسط[1]. وتؤكد إحدى رسائل بيرولت Pyrault[2] إلى مجلس مديري الشركة في بوند شيري Pond Chirie[3]، على أهمية البصرة، لما لها من دور أساسي في تجارة الخليج العربي باعتبارها مركزاً للاستهلاك والتوزيع والتجميع، كما أنها مصدر مهم لسد حاجة مقاطعة ايل دي فرنس Ile De France[4] من منتجات البصرة، كالتمور والمواشي والحبوب، وفي رسالة أخرى للوكيل نفسه يحث فيها مجلس الشركة على زيادة عدد السفن الفرنسية المتوجهة للبصرة، وإرسال المساعدات لوكلاء الشركة فيها حتى يتمكنوا من مواجهة شركة الهند الشرقية البريطانية الذين يعملون على مراقبة الوكلاء والقناصل الفرنسيين فيها[5]، كما سعت فرنسا وخلال الفترة 1836م-1839م على حث الفرنسيين لإنشاء خط ملاحي لنقل الحجاج بين الهند والبصرة والجزيرة العربية، وبنفس الفترة أيضاً، عينت شركة الهند الشرقية الفرنسية وكيلاً لها في البصرة لمتابعة عملياتها التجارية، ومراقبة النشاط البريطاني والهولندي السياسي والتجاري ومتابعته في مناطق الخليج العربي، وبلاد فارس وشبه القارة الهندية[6].

وتابعت فرنسا هذا النشاط وتحديداً في عام 1864م، حيث تقدمت شركة ملاحية فرنسية بمشروع لمد خط بواخر في نهر دجلة، لكن نامق باشا والي بغداد رفض المشروع[7]، بسبب المعارضة البريطانية الشديدة[8]. وهذا الأمر لم يثنها عن مواصلة و متابعة أهدافها، حيث أسست عام 1877م شركة منييه وشركاؤه Mennier et Company؛ لتربط مرسيليا بشواطئ الخليج والعراق والتي استمرت حتى عام 1895م، حيث حلت محلها شركة المراسلات البحرية الفرنسية Messageries Maritimes[9].

وحاولت إنشاء خط حديدي من سامسون Samsan بفرنسا إلى البصرة، إلا أن الحكومة العثمانية رفضت إقرار المشروع في عام 1889م[10].

---

(1) الحلو، صادق ياسين محمد، البصرة في الوثائق الوطنية الفرنسية ووثائق وزارة الخارجية الفرنسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد3، 1988، ص 101، وسيشار إليه لاحقا: الحلو، البصرة في الوثائق الفرنسية.

(2) بيرلوت: وكيل شركة الهند الشرقية الفرنسية في عام 1769، الحلو، البصرة في الوثائق الفرنسية، ص 104.

(3) بوند شيري: وهي مدينة تقع على الساحل الشرقي للهند وهي المقر الرئيسي للفرنسيين، الحلو، البصرة في الوثائق الفرنسية، ص 104.

(4) ايل دي فرنس: منطقة كانت سابقاً مقاطعة، شمال فرنسا، عاصمتها التاريخية باريس، منطقة زراعية واسعة تغذي باريس وضواحيها بالخضر، والفاكهة، ومستخرجات الألبان.، Encyclopedia Britannica,vol.5,PP300.

(5) الحلو، البصرة في الوثائق الفرنسية ، ص 104.

(6) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 275؛ وأنظر : الحلو، البصرة في الوثائق الفرنسية، ص 109.

(7) المرجع نفسه، ص 275 ؛ وأنظر : الحلو، البصرة في الوثائق الفرنسية، ص 109

(8) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 275؛ وأنظر : الحلو، البصرة في الوثائق الفرنسية، ص 109.

(9) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 206.

(10) إبراهيم، سياسة الأمن، ص 272.

ألمانيا:

حاول الألمان ضمان السيطرة الاقتصادية في الدولة العثمانية[1]، وظهرت لهم منذ عام 1870م اهتمامات مصرفية وتجارية مع الحكومة العثمانية؛ فالبنك الألماني Wurttenbergische Verainsbank Of Stuttgart وسع قروضه مع الحكومة العثمانية منذ عام 1880م[2]. وشرعت الشركات الألمانية تستثمر رؤوس أموالها منذ أن حصلت أولى شركاتها عام 1888م على امتياز خط حديدي بين حيدر باشا وأزمير، ثم حصلت هذه الشركة على امتياز آخر 1893م يصل قونية، وبعد ذلك طلبت امتيازاً آخر 1899م لوصل الخط للخليج العربي، وبعد دراسة الموضوع منح الامتياز عام 1903م، وتأسست شركة فرعية له باسم الشركة السلطانية العثمانية لخط حديد بغداد، وكان من شروط الامتياز إمكانية إنشاء خطوط فرعية إلى المدن المجاورة للخط، وعلى ألا تتجاوز مدة الامتياز 99 عاماً [3]. إلى ذلك بدأت ألمانيا أيضاً بإقامة خط مباشر للسفن التجارية:-Hamburg America line بين البصرة وهامبورغ عام 1906م، التي ازدادت عدد رحلاتها تباعاً[8] خلال الفترة 1906م-1910م، فقد كانت أربع رحلات في عام 1906م، وتضاعفت لتصل إلى اثنتي عشرة رحلة عام 1907م، وإحدى عشر رحلة في عام 1908م، وتسع رحلات في عام 1909م، وعشرة رحلات في عام 1910م، فتمكنت بذلك المصانع الألمانية من إقامة صلات مباشرة مع منطقة الإنتاج في العراق[4]، وزودت السوق العراقي بالسكر البلوري والثقاب والرصاص والصفائح ومكائن الخياطة والسكاكين والخرداوات والجلد المدبوغ والأنسجة الصوفية والحريرية والمخملية. وبلغ مجمل ما نقلته الشركة المذكورة من السكر 2270 صندوقاً في عام 1906م، و11600 صندوقاً في عام 1907م، و20700 قطعة في عام 1908م، و21660 قطعة في عام 1909م، و75897 قطعة في عام 1910م[5]، بل وتعدى نشاطها إلى محاولة المساهمة في نفقات الإنارة في العراق[6].

وبهذا يظهر أن ألمانيا كانت تريد أن تكون وسيطاً بين دول شمال أوروبا والمستهلكين في العراق وغرب فارس[7]، ففي البصرة خطط الألمان لإنشاء مركز سكة حديد ومركز

---

(1) Crig , Europe 1815-1914 , pp 464

(2) أوبنهايم، رحلة أوبنهايم، ص 264-265 ؛ وأنظر : Crig , Europe 1815-1914 , pp 464

(3) خدوري، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق، ص 29.

(4) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 214.

(5) المرجع نفسه، ج2، ص 255.

(6) المرجع نفسه، ج2، ص 255

(7) المرجع نفسه، ج2، ص 265.

جمركي[1]،وأصبح البيت التجاري هناك وكيلاً لشركة الملاحة الألمانية هامبورغ أمريكا[2] ، وقد أدت شركة فونخاوس الألمانية دوراً في التجارة الخارجية إلى جانب شركة هامبورغ أمريكا، وسيرت إحدى بواخرها التجارية في شط العرب تحت غطاء امتياز حصل عليه أحد التجار في العراق المدعو آغا محمد جعفر وذلك في شهر كانون الثاني 1911م[3].

الوجود التبشيري:

بريطانيا:

لقد كان المبشر البريطاني البروتستانتي جروفزGrofes أول مبشر بروتستانتي يصل إلى العراق في عام 1829م، وقد حاول أن يشمل بنشاطه البصرة وبغداد والموصل لكنه عاد وترك العراق واتجه إلى الهند في عام 1832م[4]، كما ترافق ذلك مع وصول المبشر البريطاني صموئيل Samuel على ظهر باخرة تحمل البريد مع بعثة جسني في عام 1836م، وكان نشاطه في البصرة أولا ثم انتقل إلى بغداد، وكان يسير في شوارع المدينة ويوزع كتبه المسيحية مما استثار المسلمين، ودفع البريطانيين إلى ترحيله من العراق؛ حتى لا يثير فتنة هناك[5]. ازداد النشاط التبشيري البروتستانتي بعد صدور فرمان عام 1848م باعتبار البروتستانت جماعة قائمة بذاتها، مستقلة عن بقية الجماعات المسيحية الأخرى[6]، وكان قد وصل العديد من المبشرين لمختلف بقاع الدولة العثمانية ومن هؤلاء أنطون جيفريل Anton Givrail ممثل جمعية الكتاب المقدس البريطانية والأجنبية Britsh And Foreig Bibe Society الذي أرسل إلى جنوب العراق في عام 1878م، وفي نفس الوقت وصل إلى هذه المنطقة روبرت بروس Robert Bruce مرسلاً من قِبل القسم الهندي في الجمعية التبشيرية الكنسية Church Missionary Siciety، وكانا يقومان بتوزيع الكتاب المقدس والمساعدة الطبية مجاناً[7].

كان النشاط الأوروبي على أشده في العراق، وقد تأسست مدارس الإليانس اليهودية Alliance School عام 1865م، في كل من الموصل والكاظمية والحلة والعمارة والبصرة، بتأثير الجاليات البريطانية والفرنسية، كانت الإرسالية الدينية البريطانية تحت إشراف الدكتور دبليوأي

---

(1) صفوة، العراق في مذكرات الدبلوماسيين، ص 61 ؛ أنظر : Longgring , Iraq 1900-1950 , PP66.
(2) اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 208.
(3) العراق في الوثائق البريطانية، ص 53.
(4) نوار، تاريخ العراق الحديث، ص 307.
(5) المرجع نفسه، ص 260.
(6) المرجع نفسه، ص 316.
(7) اداموف، ولاية البصرة، ج1، ص 229.

ويجرام W.A.Wegram وقد نشطت في شمال العراق وفي جنوبه[1]. وبعد النجاح الفرنسي نلاحظ أن القنصلية البريطانية أخذت تحث جمعية رجال الكنيسة[2] الانجليكانية[3] على القدوم إلى الموصل، وتأسيس مدرسة مماثلة. وهناك مستشفى ومدرسة صغيرة تديرها جمعية الكنيسة الانجليكانية أوبالأحرى جمعية رجال الكنيسة، وهي جمعية دينية تبشر بالبروتستانتية البريطانية أسست مدرسة ومستشفى لها في بغداد منذ عام 1881م[4].

فرنسا:

اقتصر النفوذ الفرنسي على إرسال البعثات الدينية الكاثوليكية التي تتمثل بالآباء والرهبان الدومنيكان[5]، الذين كانوا في معظمهم يتقنون اللغة العربية مما ساعدهم على تحقيق أهدافهم[6]، وكان وجودهم في مرحلة مبكرة جداً فكان للكرمليين الفرنسيين[7] مصلىً تم افتتاحه في بغداد في عام 1731م[8]، وقد ظل رؤساء الكرمليين في بغداد يشغلون منصب قناصل فرنسا هناك حتى عام 1781م، إلى أن توجهت فرنسا لتعيين قناصل علمانيين؛ لأن ذلك أكثر ملائمة لمصالح فرنسا السياسية والتجارية[9]، وتعتبر بعثة العالمين وبروجر وأوليفر أولى طلائع البعوث التي أرسلها

---

(1) بيل، جريتوود، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر خياط، دار الرافدين، بغداد، 2004، ص 37، وسيشار إليه لاحقا: بيل، فصول من العراق القريب؛ وأنظر: العراق في الوثائق البريطانية، ص 60.

(2) العراق في الوثائق البريطانية، ص 61.

(3) الكنيسة الأنجليكانية :وهي كنيسة متوسط بين الكاثوليكية والبروتستانتية ظهرت في بريطانيا في منتصف القرن السادس عشر بدعم ملكي، رستم، الفرق والمذاهب المسيحية، ص 155-157.

(4) العراق في الوثائق البريطانية، ص 91.

(5) الرهبنة الدومينيكانية : تأسست عام 1215 في اسبانيا على يد قديس اسباني اسمه دومينيك، وكان دومينيك هذا قد مرّ بسكان جنوب فرنسا الهراطقة، وقرر تأسيس رهبانية خاصة لإرجاع الهراطقة وهوالأمر المعروف بالكثلكة، فأعطاه البابا انيوسنت الثالث Innocent 3ed الإذن في ذلك عام 1215. وقد أطلق على هذه الرهبنة منذ تأسيسها اسم رهبانية الأخوة الواعظين، بسبب عملهم بالوعظ وفي عام 1220 أضاف دومينيك تغير على نظام رهبانيته بأن أضاف الفقر على النذور الرئيسية للأخوة وقد انتشرت هذه الرهبنة أولا في فرنسا وبعد وفاته في كل أوروبا، رستم، الفرق والمذاهب المسيحية، ص 114

(6) العراق في الوثائق البريطانية، ص 81.

(7) الآباء الكرمليين : أسس هذه الرهبنة في فلسطين الراهب الصليبي الايطالي القديس سان برتولد ST. Berthold حيث سكن في جبل الكرمل شمال فلسطين في نصف القرن الثاني عشر، وفي بداية القرن الثالث عشر، أعطى البطريرك اللاتيني للقدس نساك الكومل أوالرهبان الكرمليين قانونا وفي عام 1238 وبعد هزيمة الصليبيين في فلسطين انتقل الكرمليون إلى قبرص وصقلية وفرنسا وبريطانيا، وقبلوا قانون إحدى الرهبانيات الفقيرة الفرنسيسكانية ثم بعد ذلك في القرن السادس عشر اشتهرت رهبانية الكرمليين بنصفها النسائي على عهد الراهبة الكرملية تيريزيا (الأباتا)، رستم، الفرق والمذاهب المسيحية، ص115.

(8) اداموف ، ولاية البصرة ، ج2 ، ص108 .

(9) المرجع نفسه ، ج1، ص201.

الفرنسيون بعد الثورة إلى الشرق الأوسط، فقد زارا في عام 1795م بغداد وقد وثّقا علاقتهما بسليمان باشا من خلال أوتري Outrey طبيبه الخاص[1].

وقد استمرت البعثات التبشيرية ولكنها أخذت طابعاً رسمياً بدعم من البابا، الذي قام في عام 1840م، بتعين مبعوث بابوي خاص يعرف بـ "قاصد رسولي"، وقد يشغل هذا المنصب الأسقف ألتماير Altmaiar[2]، الذي عمل على تأسيس مطبعة هناك، كما ملكت البعثة التبشيرية مدارس ارتادها المسلمون، وكذلك مدارس للفتيات تديرها راهبات كاثوليكيات وبيتاً للأيتام[3].

وقد كان الفرنسيون أكثر الأوروبيين تأثيراً في الموصل، نظراً لكثرة بعثاتهم الدينية التي كانت قد وصلت لها منذ عام 1851م، وإلى بغداد عام 1881م، وقد أخذ نفوذهم الديني يتقلص وذلك لكونهم أخذوا يتمركزون في سوريا[4]. وتوجد في بغداد كنيسة كاثوليكية أسستها هيئة مذهبية فرنسية ولهذه الهيئة مدرسة أخرى في البصرة، وتؤدي هاتان المدرستان دوراً في تثبيت نفوذ فرنسا في الشرق وتوسيعه[5]، كما أن دعم القنصل الفرنسي للإرساليات التبشيرية الكاثوليكية كان على أشده عام1909[6].

ألمانيا:

تأسست مدرسة ألمانية لأول مرة في الموصل عام 1909م، ولكنها لم تستمر طويلاً وكثر تردد البعثات الألمانية للتنقيب عن الآثار في العراق مع ازدياد نفوذ ألمانيا في الدولة العثمانية[7].

---

(1) ابراهيم ، حكومة الهند ، ص99.

(2) ألتماير: وهوأسقف فرنسي من منطقة الإلزاس يقيم في البعثة التبشيرية الدومينكانية الفرنسية في الموصل، اداموف، ولاية البصرة، ج2، ص 108.

(3) اوبنهايم ، رحلة اوبنهايم ، ص183.

(4) العراق في الوثائق البريطانية ،ص 90.

(5) ديولافوا، رحلة مدام ديولافوا، ص 77.

(6) العراق في الوثائق البريطانية، ص 60.

(7) المرجع نفسه، ص60.

الفصل الثاني:

الاهتمام الدولي بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا بالنفط العراقي خلال الفتـــرة مـــن 1908 وحتى 1918:

1: التنافس الدولي قبل عام 1909.

2: التنافس الدولي بعد عام 1909.

1: التنافس الدولي قبل عام 1909م

كان شغف الأوروبيين في التنقيب عن النفط في العراق قديماً ويعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث زار المنطقة لهذه الغاية أشخاص وبعثات مختلفة، كان أهمها البعثة الألمانية، التي أوصت في تقريرها عام 1871م إلى الاستثمار النفطي في هذه المنطقة[1]، واصفة إياه عام 1901م بأنه –العراق- بحيرة حقيقية من النفط[2]. وكان ذلك الاهتمام متزامنا مع ظهور سياسة ألمانية شرقية عرفت يومئذ بسياسة "الاندفاع نحو الشرق" Drang Nach Osten[3]، زمن الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني الذي أكد دعواه وأحقيته بالمشرق الأدنى بعدما سيطرت بعض القوى الكبرى الأوروبية على أجزاء منه، وجاء التفكير ببناء خط سكة حديد برلين - بغداد تتويجاً لهذا التوجه[4].

في أوائل سنة 1890م، وفي إطار التجسيد العملي للمساعي الألمانية، حصل المجلس الإداري الأعلى للبنك الألماني Die Deutsche Bank على كتاب من الحكومة العثمانية أعطي بموجبه الأفضلية في حقوق التعدين في العراق[5]، كما وضع السلطان عبد الحميد الثاني عام 1899م امتيازاً لألمانيا لبناء سكة حديد تصل إلى الكويت على الخليج العربي[6]. وجدير بالذكر أنه وفي عام 1895م، أي خلال الفترة التي كان فيها الألمان ينشطون في هذا المسعى، كان المهندسون الفرنسيون يجرون مسوحات نفطية في مناطق باباكركر[7] وطوزخرماتو[8][9] .

---

(1) Kent, Marian, Oil And Empire (British Policy And Mesopotamian Oil 1900-1920), The Macmillan, London,1976, P15, Thereafter Will Mentioned Like This: Kent, Oil And Empire .

(2) Atiyyah, Ghassan, Iraq 1908-1921 A Socio –Political Study ,Beirut, 1973, P76, Thereafter Will Mentioned Like This : Atiyyah, Iraq 1908-1921.

(3) الحسني، عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث،ج1، مطبعة دار الكتب،بيروت،1983، ص56، وسيشار إليه لاحقا : الحسني، تاريخ العراق السياسي.

(4) منتشاشغيلي، العراق، ص 139.

(5) سليمان، حكمت سامي، النفط في العراق، مطابع دار اليقظة العربية، دمشق، 1958، ص 52، وسيشار إليه لاحقا: سليمان، النفط في العراق

(6) منتشاشغيلي، العراق، ص 139.

(7) بابا كركر: عبارة عن حقل نفطي كبير بالقرب من مدينة كركوك في العراق كان النفط يستخرج منها بطرق بدائية أثناء عهد العثمانيين وكانت تشتهر بابا كركر بالنار الأزلية التي هي نار تخرج من الأرض على شكل متفرق لكثرة وجود النفط والغاز www.wikipedia.org .

(8) طوز خورماتو: هي مدينة وقضاء بشمال شرق العراق، تقع على بعد ٩٠كم إلى جنوب كركوك، تتبع محافظة صلاح الدين www.wikipedia.org .

(9) العلوجي، عبد الحميد وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي مراجعة صاحب ذهب، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1973، ص93، وسيشار إليه لاحقا : العلوجي، الأصول التاريخية.

وفي خضم الاهتمامات المتزايدة على النفط تم انجاز تقارير عدة عن العراق من قبل الحكومات ومن قبل الأشخاص كما في حالة كولبنكيان Calouste Safkis Gulbenkian[1][2]، الذي كان تقريره الشامل حول النفط في العراق الدافع للسلطان عبد الحميد الثاني لإصدار فرمان عام 1890م، قرر فيه أن استغلال حقول النفط في ممتلكات الإمبراطورية أو أي مكان يقع في ولاية الموصل، يعود الحق به إلى الخاصة الملكية[3]. وعلى إثرها وفي عام 1904م تحديداً، قام السلطان عبد الحميد الثاني بتحويل أراضي العراق النفطية الواقعة في ولايتي بغداد والموصل ومندلي وطوزخرماتو وباباكركر، من ملكية الدولة إلى ملكيته الخاصة[4]، وكان هذا الفرمان معيقاً إلى حد ما لمساعي الألمان وامتيازهم الذي حصلوا عليه عملياً عام 1903م[5] .وعلى الرغم من ذلك استمر الألمان في جهودهم بحيث حصلت شركة سكة حديد الأناضول Eisenbahngesellschaft Anatolische التي تعمل لحساب البنك الألماني وتدار مالياً ومؤسساتياً من قِبل البنك الهولندي[6][7]، على وعد من حكومة السلطان عبد الحميد الثاني يتيح لها حق المسح والتنقيب في ولايتي بغداد والموصل[8]، شريطة أنه بعد أن تأخذ عمليات التنقيب مجراها تنظر السلطات العثمانية في مدى إمكانية منح الامتياز للشركة لمدة أربعون عاماً أخرى.

---

[1] كالوست سركيس كولبنكيان : من أصل ارمني ولد في مدينة تالاس في الأناضول ودرس وتخرج في كلية Kings College في لندن. وقد تعين بعد تخرجه في وزارة المالية التركية ثم أصبح بعد ذلك مستشارا ماليا ذا منزلة رفيعة وقد كان كولبنكيان قد رفع في سنة 1890 بصورة مباشرة إلى السلطان عبد الحميد تقريراً يشير إلى وجود حقول وآبار نفط هائلة في العراق مما حدا بالسلطان أن يحول الموصل وبغداد إلى ممتلكات خاصة،موسوي، محسن، النفط العراقي، دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، بغداد، 1973، ص15-16، وسيشار إليه لاحقا : موسوي، النفط العراقي.

[2] Kent, Oil And Empire,P15.

[3] العقاد، صلاح ،البترول و أثره في السياسية والمجتمع العربي ،المطبعة الفنية الحديثة،ب ط،بيروت،1973،ص8،وسيشار إليه لاحقا:العقاد،البترول؛وأنظر: العلوجي، الأصول التاريخية، ص84.

[4] Stocking , George W. , Middle East Oil , London ,1971,P42, Thereafter Will Mentioned Like This Stocking , Middle East Oil.

[5] العلوجي، الأصول التاريخية، ص91.

[6] سُمِحَ للبنك الهولندي الذي كان مشغولاً في حقول النفط الرومانية في عام 1904م، بأن يقوم باستقصاء إمكانيات بلاد ما بين النهرين، كجزء من خطة لكسر احتكار شركة Standard Oil of Newjersy الأمريكية لكن البنك لم يتخذ خطوات فعالة لإنشاء شركة لاستغلال البترول، أوكنور، هارفي، الأزمة العالمية في البترول، ترجمة محمد مكاوي، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967، ص 370-371، وسيشار إليه لاحقا: أوكنور، الأزمة العالمية في البترول؛ وأنظر: الحسني، تاريخ العراق السياسي،ص56.

[7] Kent, Oil And Empire,P16.

[8] البراوي ،راشد ،حرب البترول في الشرق الاوسط، الطبعة الخامسة، القاهرة، 1962، ص145، وسيشار إليه لاحقا: البراوي، حرب البترول.

هكذا يجد المتتبع لهذا الامتياز المعاملة التفضيلية التي منحتها الحكومة العثمانية للألمان لإجراء دراسات أولية للنفط في ولايتي بغداد والموصل لمدة سنة واحدة، ليصير عليهم في نهاية العام كتابة تقرير عن النتائج الكاملة وتكاليفها، ومن ثم رفعه للنظارة الخاصة السلطانية[1].

لقد استفاد الألمان من نفوذهم الكبير في اسطنبول لزيادة صفقاتهم التجارية حول العراق، وكانت لزيارة الإمبراطور الألماني فيلهلم الثاني للدولة العثمانية عام 1898م، أثر كبير في دفع امتياز سكة حديد بغداد عام 1903م، إلى الأمام وإجراء عمليات التنقيب عن النفط بما مساحته 20كم على جانبي طول السكة، والسماح بإنشاء الموانئ في بغداد والبصرة[2]، وبالرغم من صغر حجم الامتياز المعطى لألمانيا، إلا أن امتيازها كان يمر في أغنى منطقة مليئة بالنفط في العراق، وينبغي التأكيد هنا على أن عملية الاندفاع الألماني في العراق لم تكن تمر دون مضايقة أو تدخل من بريطانيا، التي خشيت من أن أي استثمار يتشكل في المنطقة قد يؤدي إلى إزعاج أسواق النفط في العالم[3]، وكانت هذه العملية بالغة الخطورة على بريطانيا؛ لأنها تهدد طرقها التجارية مع الهند وتهدد الطريق الذي يأتي منه الكثير من الشيعة الهنود إلى المزارات في العراق[4]، لذا كانت سياستها في العراق قائمة على حماية رغباتها من خلال منع أي قوة خارجية في الولوج إلى هناك[5]، فالمشروع الألماني الجبار بالنسبة لبريطانيا مقاومٌ لنفوذها في المنطقة، ومهدّد لمصالحها السياسية والاقتصادية في الخليج العربي وفي الهند، ويفوق حتى التهديد الروسي على مصالحها[6].

كانت بريطانيا مستعدة في عام 1909م لأن تترك ألمانيا مطلقة اليدين في الأراضي العثمانية، خاصة في شمالي بغداد، لقاء امتيازات مماثلة تعطى لبريطانيا في القسم الجنوبي[7] من العراق، وأعلنت بأنها لا تعترض على المشروع إذا دُعي ممولون بريطانيون للاشتراك فيه[8]، لكن مشكلة بريطانيا في هذا الموضوع تتمثل في كيفية حصولها على امتياز من الدولة العثمانية يعزل غرب وشرق سكة حديد بغداد عن منطقة نفوذها التي تتطلع إليها هناك، لذا نجدها تحاول إعطاء قرض للدولة العثمانية لتقليل دعمها لخط سكة حديد الألمان[9]، لكن الدولة العثمانية من جانبها

---

(1) Kent, Oil And Empire,P16.

(2) Sluglett , Peter , Britan In Iraq 1914-1932 , London ,1976, PP105, Thereafter Will Mentioned Like This: Sluglett , Britan In Iraq 1914-1932;Look: Atiyyah , Iraq 1908-1921,P72

(3) Mejcher, Helmut , Imperial Quest for oil Iraq 1910-1928. London,P5, Thereafter Will Mentioned Like This: Mejcher , Imperial Quest.

(4) Kent, Oil And Empire,P10.

(5) Atiyyah , Iraq 1908-1921,P71.

(6) الحسني، تاريخ العراق السياسي،ص 56.

(7) العلوجي، الأصول التاريخية، ص109، وانظر ايرلاند، فيليب،العراق، دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف للطباعة والنشر، بيروت، 1949،ص 28 وسيشار إليه لاحقا : ايرلاند، العراق.

(8) العلوجي، الأصول التاريخية، ص109، وانظر : ايرلاند، العراق،ص 28.

(9) الحسني، تاريخ العراق السياسي،ص 57.

راحت تفكر بتأسيس شركة تركية خاصة بها لاحتواء التأثير البريطاني[1]، الذي كان يخطط لحيازة ما نسبته 60%من شركة سكة حديد بغداد -أي المنطقة الواقعة إلى الجنوب من بغداد وحتى البصرة-، والسماح لروسيا بتدشين فرع خط حديدي يمر من بغداد إلى خانقين، وكذلك خط حديدي جديد لفرنسا في أعلى وادي الفرات يصل حتى مدينة حمص[2]. وقد خدم تأخر تقديم شركة حديد الأناضول -التي انبثقت عنها سكة حديد بغداد تقرير عملها حسب الموعد المقرر لانجاز عمليات التنقيب المخولة لها في بغداد والموصل- بريطانيا إلى حد ما. حيث تشير القراءات الأولى بأن تحريات شركة سكة حديد بغداد هناك منيت بالفشل، في استكمال تعهدات التنقيب المدرجة في الامتياز في الوقت النهائي المسموح لها به، لذا اعتبر امتيازهم منتهي الصلاحية، ولأن السلطان عبد الحميد لم يكن يرغب في أن يعوض الشركة مبلغ عشرين ألف جنيه إسترليني التي أنفقتها الشركة في عمليات التنقيب[3]، فإن ذلك الأمر كان حجة للشركة لاعتبار أن امتيازها ما زال سارياً[4]، وقامت على الفور بإعلام النظارة الخاصة بحيثيات وتفاصيل أعمالها خلال المدة التي قضتها في التنقيب في ولايتي بغداد والموصل، وأوضحت في معرض ردها بأنها عملت أكثر ما يمكن عمله هناك ولمحت إلى عدم صحة ما ذكره وزير النظارة الخاصة أوهان أفندي سركيسOuhan Sarkis[5]، حول بطء الشركة في القيام بأعمال الحفر بالشكل المطلوب، وتجاوزها المدة بثمانية أشهر. وأضافت الشركة أنه حتى لو منحت نصف سنة أخرى بعد انتهاء مدة العقد، فإن هذه المدة سوف تكون غير كافية أيضاً لعمل دراسة أولية كافية في ولايتي بغداد والموصل، لأن عمليات الحفر التي قامت بها كانت ضرورية؛ لتمكينها لعمل تخمين نهائي لمصادر النفط تجارياً. لكن الأتراك صرحوا بأن المدة الأصلية للاستثمار المعطى للشركة قد أستنفذ[6].

والجدير بالذكر أن الاتفاق المبرم بين شركة سكة حديد الأناضول والنظارة الخاصة، لم يشترط أي بند ينص على تجديد الاتفاق مع نهاية السنة الأولى، بل كان الشرط ينص على تجديد الاتفاق قبل نهاية السنة بستة أشهر، لكن الشركة لم تبادر إلى ذلك ولم تقدم تقريرها الموعود حسب الاتفاق في نهاية السنة[7]، مما اضطر الأتراك للانتظار سبعة أشهر إضافية أخرى كمهلة ممنوحة للحصول على التقرير الأولي[8].

---

(1) Mejcher , Imperial Quest , P14.
(2) Ibid, P11.
(3) Stocking , Middle East Oil ,P42.
(4) العلوجي، الأصول التاريخية، ص121.
(5) أوهان أفندي سركيس: وزير النظارة الخاصة العثمانية عام 1907/1906 في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، Kent, Oil And Empire,P18.
(6) Kent, Oil And Empire,P19.
(7) Ibid,P20.
(8) Ibid ,P18.

وعندما تأخر تسليم التقرير طلبت النظارة الخاصة في 26 تموز 1906م من الشركة وبشكل فوري تقديم إجابتها الكاملة حول نتائج دراستها حول نفط العراق، لكنها لم تحصل على جواب[1].

ينبغي التأكيد هنا على أن الضغط البريطاني كان له الأثر الكبير في التشويش على الاتفاق بين الحكومة العثمانية والألمان، ففي هذا الإطار كانت تصريحات المسؤولين الأتراك تتناغم مع الضغوط البريطانية، فقد صرح وزير النظارة الخاصة أوهان سركيس أن المادة السادسة من اتفاقية عام 1904م مع شركة سكة حديد بغداد تجيز للنظارة إعطاء الامتياز لشركة أخرى للتنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد، لذلك ورغبة من الوزير سركيس في إعطاء الشركة مهلة أخرى أكد أنه ينبغي على شركة حديد بغداد الكتابة وبشكل رسمي للنظارة الخاصة، حول فيما إذا كانت ترغب في تنفيذ الامتياز أم لا. وفي 22 آب 1906 أرسلت الشركة جوابها مرفقاً معه وصل بقيمة 340 ألف فرنك قيمة مصاريفها، أشارت فيه إلى أن نتيجة دراستها عن النفط في الموصل وبغداد لم تكن مشجعة، وبالتالي فهي بحاجة إلى الحفر لمعرفة فيما إذا كانت كمية النفط تجارية أم لا، وهذا الأمر يكلف الشركة أعباءً مالية كبيرة، وأن عملية الحفر تحتاج إلى توقيع اتفاقية جديدة مع النظارة الخاصة لتخمين الإمكانات التجارية لحقول النفط في الموصل وبغداد. لكن الوزير لم تسعفه الضغوط الممارسة عليه من قبل الشركات الأخرى للاستماع للمزيد من تبريرات الشركة، لكنه وبنفس الوقت طلب منها تزويده بمسودة الاتفاقية الجديدة، إلا أن الشركة لم تقم بإرسالها فلم يكن أمام الوزير خيار إلا القيام بتذكير الشركة بتعهدها السابق بالتنقيب عن النفط بالحفر أيضاً وليس بالدراسة فقط[2].

أمام الصعوبات التي كانت تعترض تنفيذ امتياز سكة حديد بغداد من قبل الألمان، كان وليام نوكس دارسي W. Knox D'Arcy[3] في هذه الأثناء قد حصل على امتياز من الحكومة الفارسية، وكان حريصاً على توسيع امتيازه الممنوح له من قبل شاه فارس محمد علي شاه ليشمل القسم

---

[1] Kent, Oil And Empire,P19.

[2] Mejcher , Imperial Quest , P19.

[3] وليام نوكس دارسي : بريطاني من أصل كندي عمل مهندسا للمناجم في أستراليا وجنى ثروة هائلة هناك وهومن أوائل المنقبين عن النفط في العراق وفارس، سليمان، نفط العراق، ص52 ؛ وأنظر : العاني، نوري عبد الحميد، امتيازات النفط حتى عام 1932. في : منيرة مصباح محرر، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ص 689-711، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 691، وسيشار إليه لاحقا : العاني، امتيازات النفط.

الشمالي من العراق[1]، لأنه كان يعتقد أن المنطقة الحاضنة للنفط في بلاد فارس هي مشابهة للموجودة في العراق وامتداداً جغرافياً لها[2] فطلب دارسي من السلطان العثماني الحصول على الحقوق الألمانية في الامتياز الممنوح لها، وأن يكون هو بديلاً للشركة الألمانية، واستغل دارسي الدعم الكبير الذي تلقاه من السفارة البريطانية في اسطنبول[3]، وما آلت إليه الأمور بين النظارة الخاصة والألمان ممثلة بشركة الأناضول، فكانت أولى خطواته أن قام بإرسال ألفرد ماريوت Alfred Marriott[4] أحد ممثليه إلى اسطنبول؛ للبحث عن إمكانية الحصول على امتياز نفطي في العراق، لكن ماريوت الذي بقي هناك ثمانية أشهر لم يوفق بالمهمة، فتابع البريطانيون عن طريق غونور O, Gonor[5] الخطى في دعم امتياز دارسي ومراقبة تطورات الأمور بين شركة الأناضول والنظارة الخاصة عن كثب[6]، والحصول على معلومات موثوق بها فيما يتعلق بعوائد النفط في العراق[7]وإلى جانبهم كان نيكولاس H.E.Nichols[8] مندوب دارسي يقوم بمحاولات متكررة لإجراء مفاوضات حول حقول النفط في العراق مع النظارة الخاصة[9].

---

(1) الامتياز الذي تم منحه لوليام نوكس دارسي من قبل حكمة صاحب الجلالة الإيرانية وكان مضمونه السماح لدارسي بالبحث عن الغاز الطبيعي والنفط ومعاينتهما والعثور عليهما واستخراجهما وبيعهما ونقلهما والمتاجرة بهما في كل الأراضي الإيرانية ولمدة 60 سنة ويحق لصاحب الامتياز مد خطوط النفط. وكان الامتياز لا يشمل ولاية أذربيجان، جيلان، مازندران، خرسان، واستراباد في إيران، وأجازت المادة التاسعة من نص الامتياز لصاحب الامتياز بتأسيس شركة أوعدة شركات للانتفاع من هذا الامتياز، وأشارت المادة العاشرة من الامتياز على أنه على صاحب الامتياز بعد مرور شهر واحد على تأسيس الشركة الرسمية الأولى فإن على صاحب الامتياز دفع مبلغ وقدره 20 ألف ليرة بريطانية نقدا و20 ألف ليرة أخرى كأسهم للدولة الإيرانية، وإذا لم يستطع صاحب الامتياز تأسيس شركة رسمية أولى في السنتين الأوليتين فيعتبر الامتياز ملغى، هوشنك،مهدوي عبد الرضا، سياست خارجي ايران در دوران بهلوي،(ترجمة خاصة)، تهران، 1373، انتشارات البرز، جاب أولى، ص 34؛ وأنظر: زادة، فيروز كاظم، روس وانكليس در ايران، ترجمه منوجهر أميري،(ترجمة خاصة)، انتشارات دآموزش انقلاب اسلامي، جاب دوم، تهران، 1371، ص 338-339، وسيشار إليه لاحقا : زادة، روس وانكليس در ايران ؛ وأنظر : دلرم، اسكندر، خليج فارس،(ترجمة خاصة)، جاب أول، 1363، انتشارات تويني، تهران،ص 230، وسيشار إليه لاحقا: دلرم، خليج فارس؛ وأنظر: روحاني، فؤاد، تاريخ ملي شدن صنعت نفت ايران، (ترجمة خاصة)، تهران، 1352، شركة سهامي كتاب هاي جيبي، جاب أول، تهران، ص59، وسيشار إليه لاحقا : روحاني، صنعت نفت ايران ؛ وأنظر : نير أحمدي، مريم، بجوهشي در تاريخي معاصري ايران، برخورد شرق وغرب در ايران 1950-1955، (ترجمة خاصة)، مؤسسة جاب وانتشارات أستانه قدس رضوي، 1366ه.ق.

(2) العقاد، البترول ،ص8؛وأنظر:العلوجي، الأصول التاريخية، ص102-103؛ وأنظر: Sluglett , Britan In Iraq 1914-1932, PP105 .

(3)Stocking , Middle East Oil ,P42

(4) ألفرد ماريوت : وهوممثل عن دارسي وصل إلى اسطنبول للبحث عن وسيلة تمكن دارسي من الحصول على نفط العراق، Kent, Oil And Empire,P17 .

(5) غونور : وهوالسفير البريطاني في اسطنبول 1907/1906، Kent, Oil And Empire,P17. .

(6)Kent, Oil And Empire,P17

(7)Ibid,P17.

(8) نيكولاس: مدير عدة شركات مرموقة مثل شركة النفط الأنجلوفارسية وتوابعها وشركة النقل البريطانية وشركة Broxburn النفطية وشركات مصافي التكرير النفطية الوطنية وأصبح المدير المساعد لشركة النفط التركية Kent, Oil And Empire,p195.

(9)Kent, Oil And Empire,P22.

خلال عام 1906م شعر البريطانيون المنافسون للألمان ببصيص أمل، ففي آذار تلقت لندن معلومات سارة من غونور، بأنه سمع أن القصر العثماني بحاجة إلى 50 ألف جنيه كمساعدة، وطلب من النظارة الخاصة تأمين هذا المبلغ من الألمان، لكن الألمان كانوا غير قادرين على تأمين هذا المبلغ حسب وجهة نظر نيكولاس، وهذا الأمر أعطى للأتراك فرصة لحماية صلاحياتهم، والطلب من النظارة الخاصة منح مشروع الامتياز لأي شركة تريد الحصول عليه،فتقدمت إحدى الشركات البريطانية الموجودة هناك والمعروفة بشركة ولكر ومسرز جيلشرست Messrs Gilchrist & Walker[1]، بالطلب للحصول على الامتياز وبدأت محادثاتها مع الحكومة العثمانية، وبعد ثلاثة أشهر من المحادثات تم التوصل إلى بعض النجاحات، حاولت خلالها الشركة استمالة وحث مجموعة دارسي ومجموعة شركة بورما النفطية لتجهيز الأموال البالغة خمسون ألف جنيه لكسب امتياز العراق، لكن هاتين المجموعتين كانت ظروفهما المالية غير مواتية، فاضطرت النظارة الخاصة من جانبها لتخفيف المبلغ وطلبت ثلاثون ألف جنيه كمصاريف أولية، وخمسون ألف أخرى أموال احترازية يتم إعادتها للمستثمرين بعد انتهاء عمليات الاستثمار النفطي في ولايتي الموصل وبغداد[2]. لكن ركود السوق العالمي النفطي لم يشجع على المجازفة بمثل هذا المبلغ آنذاك.

وفي حزيران 1908م وقع انقلاب تركيا الفتاة، وألغي دستور1876م، وتوقفت كل المحادثات مع السلطان، وبناءً على مرسوم صدر في أيلول 1908م، والذي تم إقراره في أيار 1909م، فإن الرقابة على حقول النفط قد انتقلت من النظارة الخاصة السلطانية إلى وزارة المالية العثمانية[3].

التنافس الدولي بعد عام 1909:

في الواقع كان انقلاب تركيا الفتاة علامة فارقة في ملف الامتيازات النفطية السابقة واللاحقة التي ستمنح للشركات الأجنبية التي لهثت وراءه كثيراً. لقد استبشرت بعض الدول بهذا التغيير خيراً، فقد رحبت لندن وباريس بخلع السلطان عبد الحميد، وأصبحت رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية تأخذ مكان الألمان، وتم إعطاء وعد لشركة النفط لأنجلوفارسية Anglo Persian[4] لاستثمار نفط العراق[5]، ومما زاد الأمر تعقيداً هو أن ثورة تركيا الفتاة فتحت الطريق أمام الأمريكان للدخول في

---

[1] ولكر ومسرز جيلشرست: وهي إحدى الشركات التي كونها التجار البريطانيون في اسطنبول وهي من الشركات التي نافست للحصول على امتياز العراق، Kent, Oil And Empire,P22 .

[2] Kent, Oil And Empire,P22

[3] Ibid , P22.

[4] تأسست شركة النفط الأنجلوفارسية عام 1901 برأسمال 2مليون ليرة، روحاني، صنعت نفت ايران، ص59.

[5] العلوجي، الأصول التاريخية، 127.

حلبة الصراع عام 1908م[1]. وكان على رأسهم آرثر تشستر Arthur Chester[2] ولكن على الرغم من كل الجهود التي بذلها لكنها لم تكن ذات جدوى[3].

تسارعت الأحداث ولم يكن دارسي ومجموعته هم الوحيدين في الساحة، فقد ظهرت في عام 1907م مجموعة شركات أخرى اهتمت بالنفط في العراق من بينها مجموعة بلجيكا Belgian التي لا نملك معلومات وافية عنها، والمجموعة البريطانية، والتي كانت تضم شركة ولكر وجيلشرست[4]، لكن التهديد الأكبر كان قادماً من مجموعة شل الهولندية الملكية Shell Royal Dutsch التي تمتلك أكبر احتياطي نفطي، وتسعى للحصول على أي امتيازات نفطية في أي بقعة مقترحة من العالم بما فيها امتياز دارسي نفسه[5].

كانت مجموعة شركة شل الهولندية الملكية قد نجحت في تأسيس شركة البترول الآسيوية عام 1903م، ومنذ عام 1907م كان لها فرع في لندن تحت اسم شركة النفط الأنجلوساكسونية المحدودة Anglo – Sakson Oil Company ، وفتحت لها مكتب في اسطنبول تحت إدارة كولبنكيان، وراقبت عن كثب دعاوي الاستثمار في نفط العراق[6]، ولأنها كانت تمتلك استثمارات هائلة في بريطانيا ورومانيا وأمريكا والمكسيك وفنزويلا، ولها قدرات تسويقية كبيرة وقاعدة مالية صلبة، فإن أنشطتها التي تقوم بها في العراق لم تكن مرحباً بها من قبل شركة النفط الأنجلوفارسية[7].

حاول رئيس شركة شل الهولندية الملكية ماركيوس صموئيل Marcuse Samuel[8] الحصول على دعم الحكومة البريطانية في امتياز نفط العراق، لكن الحكومة البريطانية كانت تدعم مجموعة دارسي منذ عدة سنوات، ولم يكن هناك إمكانية لموافقته على طلبه خاصة أن مفاوضات دارسي مع الحكومة العثمانية كانت على وشك الاكتمال، ومن جهة أخرى فإن الحكومة البريطانية كانت ترى انه إذا ما أرادت أن تدعم أحداً أو شركة ما فيجب أن تضمن أن هذه الشركة هي[9] بريطانية بشكل كبير، وعليه فأن شركة شل الهولندية الملكية لم تكن شركة بريطانية بالأغلبية، فقد

---

[1] نوسشي، اندره، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط، ترجمة أسعد محفل، دار الحقيقة، بيروت،1971، ص35، وسيشار إليه لاحقا : نوسشى، الصراعات البترولية.

[2] آرثر جستر :ابن الاميرال كولي جستر الأمريكي صاحب الامتياز الأولي الذي حصل عليه من الدولة العثمانية للتنقيب عن النفط في العراق عام 1899، فوستر،هنري، نشأة العراق الحديث،ترجمة سليم طه التكريتي،مديرية مطبعة جامعة بغداد،،ب ط،بغداد،1978، ص 291،وسيشار إليه لاحقا:فوستر، نشأة العراق الحديث.

[3] Mejcher, Imperial Quest , P5

[4] Kent, Oil And Empire,P21.

[5] O.P.cit , P6.

[6] Kent, Oil And Empire,P22

[7] O.P.cit , P5

[8] ماركيوس صموئيل : مؤسس ورئيس شركة شل للتجارة والنقل مدير مجموعة شركة شل الهولندية الملكية وتوابعها مثل شركة النفط الأنجلوساكسونية وشركة البترول الآسيوية وشركة حقول النفط الأنجلومصرية أصبح عام 1902 عمدة لندن Kent, Oil And Empire,P156.

[9] Kent, Oil And Empire,P24.

كان الهولندية الملكية 60% من أسهم الشركة وكان لشل وحدها 40%، أما دارسي عندما أعلم عن اهتمامات شركة شل الهولندية الملكية في نفط العراق، لم يتردد بأن يؤكد ويصرح بأنه ليس لديه أي رغبة لأن يكون شريكاً مع شركة شل الهولندية الملكية في أعمالها، لكن اهتمام شركة شل الهولندية الملكية في نفط العراق لم يُسعد الخارجية البريطانية، ففي شهر أيلول 1909م قامت شراكة بين شركة شل الهولندية الملكية وكولبنكيان لتقديم مشروع لوزارة الخارجية البريطانية، لتأسيس شركة نفط شاملة في الدولة العثمانية، يكون من مهامها اكتشاف النفط وإنتاجه وتوريده وتسويقه مقابل أن يقوم هؤلاء بدفع 300 ألف جنيه عن كل سنة للحكومة العثمانية، وإعطائها نسبة من الفوائد[1]، كان هذا الاقتراح أيضا مقبولاً من قبل الألمان الذين طلبوا دعم الحكومة البريطانية التي عارضته بشدة. وبنفس الوقت وتحديداً في عام 1909م رفضت بريطانيا أيضاً طلب هارمزورث R. L. Harmsworth[2] للحصول على امتياز نفط العراق، كونها كانت تركز جهودها على دعم دارسي الذي رفض مبدأ الشراكة مع هارمزورث، على الرغم من وعد بريطانيا له بالمساعدة إذا ما تم وضع الامتياز للعطاء[3]، ووفق هذا السياق فقد كان للحكومة البريطانية ثلاثة أهداف رئيسية:

الأول: تعزيز ودعم شركة النفط الأنجلوفارسية النفطية بإعانات مالية بطريقة مباشرة أوغير مباشرة مثل العقود والمقاولات.

ثانيا: استخدام تدخلاتها الدبلوماسية في اسطنبول؛ لإحباط مجموعة شل الهولندية الملكية من الحصول على موطئ قدم في امتياز نفط العراق.

ثالثا: باستطاعتها إقناع ومساعدة مجموعة دارسي سواء في الحصول على امتياز لها أو بغيرها للحصول على الأكثرية في أسهم الشركة في أي امتياز في ولاية بغداد والموصل.

فالهدف الأول يتحقق عن طريق مساعدة مالية لمجموعة دارسي، ويتم تحقيق الهدف الثاني المتمثل في إحباط توسع مجموعة شل الهولندية الملكية في أسواق العراق، من خلال متابعة ودعم مجموعة دارسي كمنافس في هذا الحقل أيضاً[4]. أبدت بريطانيا بعد ذلك ومنذ عام 1909م ميلاً بأن يكون لألمانيا حرية التصرف في شمال بغداد وأن تقوم هي بنفس الامتياز جنوب العراق، وأن تساهم في بناء سكة الحديد الممتدة من بغداد إلى الكويت[5]. ولتحقيق هذه الأهداف استمرت بريطانيا وعن

---

[1] Kent, Oil And Empire,P24 .

[2] هارمز وررث : منقب بريطاني سعى للحصول على امتياز نفط العراق من الحكومة العثمانية بشكل شخصي ولم يتلق دعما من الحكومة البريطانيةKent, Oil And Empire,P25

[3] Kent, Oil And Empire,P25.

[4] Mejcher, Imperial Quest , P7.

[5] منتشاشغيلي، العراق، ص 141.

طريق جيرارد لوثر Gerard Lowth[1] بتقديم الدعم إلى نيكولاس، الذي استطاع الحصول على موافقة مبدئية من الحكومة العثمانية في حزيران 1909م لمنح مجموعة دارسي الامتياز[2]، بشرط أن تحتفظ الحكومة العثمانية بحصة من ينابيع النفط من خلال الامتياز، لكن مجموعة دارسي عارضت ذلك بشدة مما أدى إلى تأخير إعطاء الامتياز لمدة ثلاثة أشهر[3].

لا شك بأن الموقف التركي من مجموعة دارسي كان قد تأثر من تجدد الضغط الألماني على الحكومة العثمانية، ففي 19 حزيران 1909م قام هيوغنزHuggins[4] بتذكير رفعت بيك[5] وبشكل رسمي بحقوق شركته النفطية في العراق، لكن الوزير أكد له بأن شركة الأناضول فقدت حقها في الامتياز، وأن حقوقها لن يتم إحياؤها أو طرحها من جديد. وعليه قامت شركة الأناضول بتقديم احتجاج في 4 آب 1909م، وهددت بأنه إن لم تعترف الحكومة العثمانية خلال خمسة عشر يوماً بحق الشركة، فإنها سوف تقدم شكوى في المحاكم لضمان الاعتراف بحقوقها والتكاليف التي تكبدتها[6]، لكنهم بنفس الوقت كانوا يدركون ضعف موقفهم، ويؤكدون على عوائقهم الكبيرة المتمثلة بوجود نيكولاس منافسهم القوي الذي كان يحرك العثمانيين أكثر ضد شركة سكة حديد بغداد[7]، وكذلك ضغوطات بريطانيا من جهة أخرى التي أقدمت على تأسيس البنك الوطني التركي National Bank Of Turkey في لندن[8]، برأسمال بريطاني قدره ثمانون ألف جنيه[9] للاشتراك في المشاريع البريطانية العامة في الدولة العثمانية وتدعيمها[10] ولاستكشاف نفط العراق[11]، وانتخبت من بين مديريه عميلها السيد كولبنكيان وأوعزت إليه الاتفاق مع البنك الألماني Deutche Bank لينظما سوية مشروعاً يضم سائر امتيازات النفط في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية[12]. وفعلا انهمك البنك الوطني التركي والألماني في مسح بعض الأراضي، والدخول في بعض المفاوضات حول تطوير حقول النفط في العراق واحتكاره، وتم فعلاً اندماج هذين المصرفين، وكونّا بعد ذلك شركة مركزها لندن اتخذت اسماً جديداً هو: شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة African And Eastern

---

(1) جيرارد لوثر: السفير البريطاني الجديد الذي تم تعيينه في عاصمة الدولة العثمانية اسطنبول عام 1909 Kent, Records of Iraq 1914-1966, Archive Edition,2001, VOL.1, PP1؛Oil And Empire,P22 .

(2)Kent, Oil And Empire,P22

(3)Ibid,P23

(4) هيوغنز : مدير شركة سكة حديد الأناضول عام 1909،.Kent, Oil And Empire,P23

(5) رفعت بيك : هووزير المالية في الدولة العثمانية في عام 1909.Kent, Oil And Empire,P23

(6)Kent, Oil And Empire,P23.

(7)Ibid,P23.

(8) سليمان، النفط في العراق،ص61.

(9) العلوجي، الأصول التاريخية، 103.

(10) نوسشي، الصراعات البترولية،ص 35

(11)Shwodran , B. , The Middle East oil and the Great Power , New York, 1959, p195, Will Mentioned Like This: Shwodran, The Middle East oil .

(12) سليمان، النفط في العراق،ص61

Concession Syndicate في 31 كانون ثاني 1911م[1]، التي منحت 25% من رأسمالها البالغ خمسون ألف جنيه إلى البنك الألماني، الذي فوض هذه الحقوق كما هي إلى البنك الوطني التركي في نفط العراق، وأصبح البنك الوطني التركي والمصالح المرتبطة به محتفظاً بنسبة 75% من حصة شركة الامتيازات الإفريقية الشرقية التي بدلت اسمها إلى شركة النفط التركية Turkish Petroleum Company، وفي نهاية عام 1912م وحاولت مجموعة دارسي الولوج إلى الشركة لكن البنك الألماني سعى لاستثنائها[2] أما أسهم شركة النفط التركية فكانت أسهمها موزعة كما يلي:

كولبنكيان	32.000 سهم
ارنست كاسل[3]والبنك الوطني التركي	28.000 سهم
البنك الألماني وشركة سكة حديد الأناضول	20.000 سهم

وبالإضافة إلى هؤلاء فقد ضمت الشركة إلى صفوفها لاحقاً الشركة الملكية الهولندية شل، ولسوء حظ الشركة التركية للبترول، أنها لم تكن تتمتع بالاستثناءات المنجمية التي حصل عليها الألمان عام 1903م في أحكام الفرمان العائد إلى خط حديد بغداد[4]، وهكذا أصبح رأس المال البريطاني يسيطر عليها، وما كانت تسميتها باسمها الجديد إلا قناعاً لإخفاء وجهها[5].

تم تقديم كاسل في اسطنبول من قبل رئيس البنك التركي هنري بابنغتون سميث Henry Babington Smith[6]، الذي كان له حوالي 50% من أسهم شركة النفط التركية، وكان كاسل محل ثقة الحكومة البريطانية والبنك الألماني، وأصبح لكل من شركة الأنجلوساكسون والبنك الألماني 25% من أسهم شركة النفط التركية ، ومع إطلالة عام 1912م أوشكت المنافسة القائمة بين ألمانيا وبريطانيا الساعيتين للسيطرة على الثروة النفطية في العراق أن تنتهي بعد تأسيس شركة النفط التركية[7].

لم تقتنع بريطانيا بما حققته من حصص لا يستهان بها في هذه المنافسة،بل قامت بعدة محاولات لزحزحة النفوذ المنافس لها في شركة النفط التركية، أي النفوذ العثماني، على أن تنطلق

---

(1) Stocking , Middle East Oil ,P42.

(2) Ibid,P42.

(3) ارنست كاسل: وهوألماني المولد ومصرفي بريطاني ومحافظ البنك البريطاني. العلوجي، الاصول التاريخية، ص 103.

(4) نوسشى، الصراعات البترولية، ص 34-35، وانظر: سليمان، النفط في العراق،ص63.

(5) سليمان ، النفط في العراق،ص64.

(6) هنري بابنغتون سميث : رئيس شركة الاتصالات والالكترونيات الشرقية المصرية، رئيس شركة الاتصالات والالكترونيات اليابانية والصينية والمصرية، ورئيس لجنة كوابل المحيط الهادي، رئيس الشركة الايطالية البريطانية ورئيس شركة سكة حديد لندن المركزية، ورئيس البنك الزراعي المصري ورئيس البنك الوطني التركي، ومدير شركة النفط التركية Kent, Oil And Empire,P200-201 .

(7) موسوي، النفط العراقي ، ص 13.

بريطانيا في الخطوة اللاحقة لزحزحة النفوذ الألماني، لأنها كانت تقدر أهمية التحالف المؤقت مع ألمانيا في البداية لزحزحة الوجود العثماني، ومن جهة أخرى لأن هذا التحالف المؤقت يشكل حالياً سداً بوجه المصالح الأمريكية التي أخذت تعلن صراحة عن فداحة الخسارة التي تتعرض لها جراء السيطرة البريطانية على نفط العراق، وأسفرت المفاوضات بين وزارة الخارجية البريطانية والأطراف المساهمة في شركة النفط التركية في 19 آذار 1914م عن توقيع اتفاقية حملت اسم وزارة الخارجية البريطانية وتضمنت ما يلي[1] :-

أولا: إخراج البنك الوطني التركي من المساهمة في الشركة، ودخول شركة الانجلوفارسية النفطية بحصة 50 بالمائة في رأسمال الشركة.

ثانيا: تكون حصة البنك الألماني 25% ، وكذلك حصة شركة شل في حين أن حصة كولبنكيان تخفض إلى 5%، وأصبح توزيع أسهم هذه الشركة كما يلي :

47.5% لشركة البترول الانجلوفارسية.

و25% للبنك الوطني الألماني

و22.5% لشركة البترول الانجلوساكسونية

و5% لكولبنكيان، ليبلغ المجموع الكلي 100%[2]

في خضم هذه الأوضاع دخلت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال جستر على الخط، ومن خلال الشركة العثمانية – الأمريكية للتنمية Ottoman-American Development Company، التي أودعت مبلغ ثمانية و ثمانون ألف جنيه في البنك التركي؛ لتوسيع نطاق الاستثمارات التجارية الأمريكية في الإمبراطورية العثمانية بصورة عامة، لكن المساعي الأمريكية لم يكن لها تأثير يذكر سوى التشويش على المفاوضات بين الحكومة التركية والأطراف المذكورة، والسبب عائد إلى صمود[3] البريطانيين والألمان أمام محاولة غزو الأمريكان،فقد قام الألمان بتشويه صورة جستر الأمريكي، مدعين بأن له مخطط للهيمنة على المصادر البترولية غير المستغلة في البلاد العثمانية. فرأى الألمان أن المشروع الأمريكي جستر ليس منافساً لهم فقط في امتياز النفط بل منافسا أجنبيا غير مرغوب به، وتهديداً لمشروع خط سكة حديد بغداد وحقوقهم الامتيازية، وأدركوا بأن[4] الطريقة الوحيدة لإزعاج الدولة العثمانية من مشروع جستر هو نشر شائعات تقول بأن شركة

---

[1] موسوي، النفط العراقي ، ص 14.

[2] عيساوي،شارل و محمد بجانه، اقتصاديات بترول الشرق الأوسط ، ترجمة محمد علي زيد و ابراهيم الشيخ و أحمد فراج ، مراجعة صاحب الذهب ، مؤسسة سجل العرب ، 1966،القاهرة، ص69؛وأنظر: موسوي، النفط العراقي ، ص 15-16؛وأنظر:العقاد،البترول،ص9.

[3] Kent, Oil And Empire,P29;Look: Sluglett , Britan In Iraq 1914-1932, PP105.

[4] Ibid ,P29.

ستاندرد أويل النفطية الأمريكية هي التي تقف وراء مشروع جستر[1] .ولم يتورع فون مارشال Von Marschall[2] من تحذير العثمانيين من النفوذ الأميركي الخطر، مشيراً إلى أنه لا يهم الأمريكان سوى الحصول على مصادر الثروة البترولية لصالح شركة ستاندرد أويل. فهذا الضغط كان له الأثر الأكبر على الدولة العثمانية الذين صرحوا بأنه ليس هنالك من ثمن يعوض الحكومة العثمانية عن فقدان الصداقة الألمانية[3].

أما الحكومة البريطانية أعلنت أنها تعارض المشروع الأمريكي، لكونه ليس بريطانياً، ولأنها ملتزمة بدعم المشاريع النفطية الوطنية البريطانية، وبنفس الوقت أعلن دارسي حقه الحصري والوحيد لمد أنابيب النفط في ولايتي بغداد والموصل[4]، ونتيجة لذلك أخذ مشروع امتياز جستر يُؤَجَل من دورة إلى أخرى في دورات البرلمان العثماني إلى أن قرر المجلس، ومن دون أن يرفضه صراحة تأجيل بحثه إلى أجل غير مسمى، ولم يبقَ أمام الأمريكان سوى التراجع دون التخلي نهائياً عن معركة البترول في الإمبراطورية العثمانية، وسحبوا المبلغ الذي كانوا قد أودعوه في البنك الوطني التركي، والبالغة قيمته ثمانية وثمانون ألف جنيه[5].

إن الموقف العام الذي اتخذته الحكومة البريطانية من المتنافسين من أبناء جلدتها على الامتياز، هو الحياد النزيه كما أعلنت، لكنها كانت تقوم بتشجيع المتنافسين البريطانيين للاتحاد في شركة واحدة جنباً إلى جنب بتأكيدها على دعم دارسي[6]. فعندما واجهت شركة النفط الانجلوفارسية ضغوط هائلة من منافستها شركة شل، وللسيطرة على امتيازها لجأت إلى الحكومة البريطانية لتضمن دعمها، وكسب دعم جوهري منها في آب 1912م أعلن هوغو بارنج Hugo Baring[7] أن البنك الوطني التركي يبحث بالاشتراك مع البنك الهولندي عن امتياز نفطي في الموصل والولايات المجاورة[8].

حاول تشارلزغرينواي Charles Greenway[9]الحصول على دعم دبلوماسي بريطاني من أجل كسب امتياز نفط العراق، وفي الوقت نفسه أيضاً كان ينظر إلى امتياز دارسي على أنه منافس لامتياز الشركة الانجلوالفارسية، التي واجهت منافسة قوية من شركة شل، التي ضغطت على

---

(1)Kent, Oil And Empire,P28.

(2) فون مارشال:وهوالسفير الألماني في اسطنبول عام 1914م وأحد مؤسسي خط سكة حديد بغداد، Kent, Oil And Empire,P28.

(3) نوسشى، الصراعات البترولية، ص 35-37.

(4)Kent, Oil And Empire,P28.

(5) نوسشى، الصراعات البترولية، ص 35-37.

(6)O.P.cit,P30

(7) هوغوبارنج : المدير التنفيذي للبنك الوطني التركي في عام 1912م، Kent, Oil And Empire, P34.

(8)O.P.cit, P34

(9) تشارلز غرينواى: مدير شركة النفط التركية من عام 1921م-1923م، Kent, Oil And Empire, P200

الانجلوفارسية من خلال إغراءات مالية للاندماج معها، وحسب رأي غرينواي أن شركة شـل إذا استطاعت الحصول على الامتياز فإنها سوف تبدأ حرب أسعار في أسواق الشرق الأوسط النفطية، وستجبر الشركة الانجلوفارسية على الاندماج معها، ومن ثم ستعمد إلى رفع أسعار النفط[1]. لكـن غرينواي يرى أنه إذا ما حصلت شركة النفط الانجلوفارسية على امتياز نفط العراق لوحدها، فـإن ذلك سيكون أفضل بحيث يحصل الأسطول الملكي البريطاني على نفـط رخـيص. وعليـه قـدم غرينواي اقتراحاً يقضي باتحاد مجموعة دارسي وشركة النفط التركية، وكان الجواب من الحكومة البريطانية بأن هكذا اندماج يمكن أن يكون متوقعاً فقط في حال أنه تم تنظيمه بطريقـة يمكـن أن يكون فيها للمشروع البريطاني نصف الأسهم على الأقل، بالإضافة إلى أن الشركة الانجلوفارسـية يجب أن تدير وتسيطر على تجمع الشركات هذه، وأن يكون للمدير البريطـاني المعـين كـرئيس الصوت المرجح، وأن أي مشاركة أقل في الأسهم للبريطانيين سوف يعطي لشركة شـل الفرصـة للسيطرة على الشركة الجديدة الناشئة وأن تحتكر إنتاج النفط وتسويقه أيضاً[2].وهذا ما ذكره لويس ماليت Louis Mallett[3]، من أن مجموعة شل الهولندية الملكية تهدف للقضاء على شـركة الـنفط الأنجلوفارسية كمنافس لها، للسيطرة على أسعار النفط السائل الذي يخدم الأسطول البريطاني، ودعا لدعم استقلالية الشركة الأنجلوفارسية ومساعدتها عند الضرورة. وكانت هذه سياسـة بريطانيـة لمتابعة الجهود للحصول على امتياز ولايتي بغداد والموصل لشركة الأنجلوفارسـية[4]. وهـددت غرينواي الذي كان يفكر بالاندماج مع شركة شل بأن الحكومة البريطانية التي منحت شركته بعض الدعم للحصول على امتياز إيران لن تمنحه نفس هذا الامتياز الآن في حال الاندماج مـع شـركة شل[5]. وبدل الاندماج اقترحت الحكومة البريطانية على الشركة الأنجلوفارسـية مـنح الحكومـة العثمانية قرضاً يساعد في تسهيل المهمة فيما يتعلق بالحصول على امتياز العراق، وطلبـت مـن نيكولاس استئناف الضغط الدبلوماسي لصالح الأنجلوفارسية، لكنه كان أكثر تشاؤماً من ميليت حول حظوظ الأنجلوفارسية في الحصول على امتياز نفط العراق[6]، خاصة وأن ألمانيا ما زالت تمتلـك حقوق قانونية .

لقد بدا التحول البريطاني واضحاً في إشاحة الوجه عن دارسي حسب ما أكده سفيرها لوثر في اسطنبول الذي اعتقد بأن مجموعة دارسي هي وكالة مُعَوِقة أو بطيئة، وعلى دارسي الحـضور

---

(1)Kent, Oil And Empire,P35
(2)Ibid,P53.
(3) لويس ماليت: مساعد سكرتير أول في الخارجية البريطانية في عام 1912م، Kent, Oil And Empire, P44
(4)Kent, Oil And Empire,P37.
(5)Ibid ,P44.
(6)Ibid, P44.

بنفسه إلى اسطنبول لمتابعة أعماله، وهذا في واقع الحال يشير إلى بدايات اهتمام الحكومة البريطانية بشركة الأنجلوفارسية[1].

كانت شركتا شل الهولندية الملكية والأنجلوساكسونية مسجلتين في لندن وتكونت هيئاتهما بشكل أساسي من مدراء بريطانيين، وأكثرهم متحمسين للبريطانيين فيما يتعلق بامتياز العراق، لكن السبب الذي دعا شركة شل الهولندية الملكية للسعي والاندماج مع الألمان هو معارضة الحكومة البريطانية لها، وبنفس الوقت تقديمها الدعم لدارسي والانجلوفارسية فيما بعد، وأكد صموئيل على ضرورة كسب البنك الألماني إلى جانب البريطانيين والاحتفاظ بشركة النفط التركية بريطانية قدر المستطاع[2] لكن حكومة ونستون تشرشلWinston Churchill [3] كانت تسير بشكل لا يخفى على أحد في دعمها للانجلوفارسية، وفكرت بأن تساهم فيها برأسمال 2.2 مليون جنيه مقابل أن تحصل على 51% من أسهمها، وجاء هذا التوجه بعد حالة الاستياء التي كان يشعر بها تشرشل من الأسعار العالية التي تقدمها شركة شل لسعر برميل النفط، وعلى الرغم من ذلك فإن ائتلاف شركة شل الهولندية الملكية والألمان، وموقفهم من امتياز نفط العراق ظل قويا بسبب ميل لجنة الاتحاد والترقي Committee Of Union And Progress للألمان، خاصة أن اثنين من أعضائها كانوا مساعدين في لجنة البنك الوطني التركي وأن الحكومة العثمانية لم تنسَ أيضاً المساعدة المالية التي قدمها البنك الهولندي واتحاد شركة سكة حديد الأناضول في لحظة حرجة لها، بل وذهبت أبعد من ذلك عندما أعلنت أن طلب مجموعة دارسي الذي قدم عام 1909م أصبح باطلاً[4]، متعذرة بأن الممتلكات الخاصة نقلت إلى وزارة المالية العثمانية وأن منحه الامتياز في ذلك التاريخ لم يكن مصادقاً عليه من الحكومة العثمانية التي أعلنت رغبتها بوضع حقول نفط العراق للمزايدة[5]، للخروج من مأزق الضغوطات التي تمارسه الأطراف المتنافسة عليها، لكن هذا التوجه لم يشفع لها أمام رفض الحكومة البريطانية لهذا المقترح، والتي رأت الحفاظ على استقلالية شركة الأنجلوفارسية والإبقاء على المنافسة حية مع شركة شل الهولندية الملكية ، معتبرة أن الاندماج لن يكون مرحباً به بين الشركتين[6]، وبناء على ذلك اقترح لوثر -سفير بريطانيا في اسطنبول- حلاً

---

[1]Kent, Oil And Empire ,P44 – 45.

[2]Ibid ,P46.

[3] ونستون تشرشل :1874- 1965:رجل دولة شغل منصب رئيس وزراء بريطانيا عام 1940واستمر فية خلال الحرب العالمية الثانية وذلك بعد استقالة تشامبرلين. استطاع رفع معنويات شعبه أثناء الحرب حيث كانت خطاباته إلهاماً عظيماً إلى قوات الحلفاء بعد الحرب خسر الانتخابات سنة 1945 وأصبحَ زعيمَ المعارضةِ ثم عاد إلي منصب رئيس الوزراء ثانية في 1951.حصل علي جائزة نوبل في الأدب لسنة 1953 Encyclopedia Britannica,vol.6,PP79.

[4]Kent, Oil And Empire,P49-50;Look : Sluglett , Britan In Iraq 1914-1932 , PP106 .

[5]Ibid,PP52-54.

[6] Kent, Oil And Empire,P56.

لمشكلة الامتياز يقوم على خيار الاندماج، حيث سيكون ذلك مقنعاً لدارسي، يتم فيه منح حصة الموصل للألمان ومنح حصة بغداد لدارسي، غرينواي من جانبه أكد أن شركته لن تعارض الاندماج إذا ضمنت الأكثرية في الرقابة على الإجراءات الجديدة، بحيث ألا تقل حصته عن 60% من أسهم الشركة المزمع تشكيلها، بالإضافة لأن تتولى شركته الأعمال التجارية والتقنية، وأن شركة النفط التركية المزمع تأسيسها ليس بإمكانها منح دارسي أكثرية الأسهم لكن يمكن أن تمنحه 25%، وكما يبدو بأن شركة النفط التركية لن توافق على أية ترتيبات من شأنها أن تسيطر فيها مجموعة دارسي أوشركة شل -التي تحظى بدعم البنك الوطني والهولندي- على الشركة الجديدة، لكن الحكومة البريطانية كان لها رأي آخر في ذلك، وهو أنه في حالة الاندماج كيف تضمن سيطرتها الكاملة على المشروع. علماً بأن الحكومة العثمانية أشارت بأنها ستضمن لرأس المال البريطاني الحصة الكبرى في الاتحاد الجديد[1].

لكن بريطانيا بدت غير مقتنعة بما تعلنه الحكومة العثمانية بين الفينة والأخرى حول الامتياز، وهددت بمنع المصادقة على قانون رفع الجمارك العثماني المتوقعة على المستوردات، إلا إذا قامت الحكومة العثمانية بمنح امتياز نفط العراق بما يضمن سيطرة كاملة لبريطانيا عليه، فكان واضحاً أنه لا مجموعة دارسي ولا شركة النفط التركية ترفضان الاندماج من حيث المبدأ، لكن الاختلاف كان حول أن كل مجموعة تريد الحصول على حصة كبرى من رأس المال والسيطرة على الأعمال التقنية للشركة الجديدة المندمجة[2].

أما ألمانيا فلم تكن بعيدة عن المشهد فلها في اسطنبول مكانتها لدى رجال تركيا الفتاة، لكنها كانت تفتقر إلى الاعتمادات المالية الكبيرة، على عكس بريطانيا التي كان لديها رؤوس أموال ومركز تجاري مرموق في العراق، وكان رجالها يتمتعون بالخبرة النفطية.وعليه جرت مراسلات بين هنري بابنغتون وبين آرثر فون جوينر Arthur Von Gewinner[3] عن طريق كاسل الذي يتمتع بنفوذ لدى الأوساط المالية الألمانية، وكان جوينر قد وافق على تأسيس شركة للبترول عام 1911م، التي اقترحها بابنغتون شرط أن تتسلم الشركة الجديدة سائر المصالح البترولية التي في حوزة شركة سكة حديد الأناضول وسكة حديد بغداد، وتسديد سائر النفقات التي صرفتها الشركة في التنقيب.وقال

---

[1] Kent, Oil And Empire,P56.

[2] آرثر فون جوينر: وهومصرفي ألماني شغل منصب مدير البنك الألماني عام 1912م، العلوجي، الأصول التاريخية، ص 147

[3] العلوجي، الأصول التاريخية، ص 147.

بابنغتون أن الشركة التي سيتم تأليفها هي موجودة في الواقع، لكن فقط يمكن تعديل النظام الأساسي لشركة الامتيازات الإفريقية الآسيوية الشرقية التي لم تباشر أعمالها، ولم تصدر أسهمها[1].

واقترح بابنغتون بأن يتم تحديد رأسمال الشركة الجديدة بخمسون ألف جنيه، بحيث تتوزع الأسهم على الأطراف الثلاثة التي يحق لكل منها ترشيح أربعة مدراء، فتم ترشيح كولبنكيان واثنين آخرين عن البنك التركي من قبل بابنغتون، وتم ترشيح Lane&Detrningعن شركة شل الهولندية الملكية ، لكن جوينر قال بأن شركة خط سكة حديد الأناضول تكبدت نفقات بقيمة خمسة و عشرون ألف جنيه، وإذا ما أرادت الشركة الجديدة المدمجة الحصول على حقوق شركة خط الأناضول في الامتياز، فإن عليها دفع عشرون ألف جنيه، وأن الألمان في هذه الشركة المدمجة هم وحدهم من يملك ويسيطر على وسائل النقل وأفادت بأن الأطراف الأخرى إذا قبلت بهذا العرض عندها يمكن بحث التفاصيل الأخرى[2].

توصلت الأطراف وبعد محادثات مطولة بينها وهي: البنك الوطني التركي، وشركة الامتيازات الأفريقية الآسيوية، وشركة شل الهولندية الملكية ، إلى اتفاق وقرروا بألا تعمد كل شركة منفردة منهما القيام بإنتاج وتصنيع النفط الخام في الإمبراطورية العثمانية، وقد عُرفَ هذا الالتزام "بالحرمان الذاتي"، حيث تعهد البنك الألماني المسؤول عن شركة حديد الأناضول بأن يضع حق امتيازه بتصرف الشركة الجديدة للتنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد، وأن يتولَ هو بنفسه المفاوضات مع الحكومة العثمانية لإنجاح مساعي الشركة الجديدة والتي أصبح اسمها شركة النفط التركية المحدودةTurkish Petroleum Company، وأصبح لكل من البنك الألماني 25%، والبنك الوطني التركي 20%، ولكولبنكيان15%، وشركة الأنجلوساكسون 25%، وآرنست كاسل 15%، ومن شروط الاتفاق السماح للأعضاء شراء أسهم الأعضاء الذين يرغبون ببيع أسهمهم، وذلك لدرء أي تدخل أجنبي في الشركة الجديدة[3].

كان الاتفاق الذي تم في خريف عام 1912م بين رجال الأعمال البريطانيين والألمان بداية عهد من المصاعب والمشاكل بين الشركاء، فما كاد يوقع الاتفاق حتى تقدمت بريطانيا بمطالب ترمي إلى الدخول في الشركة رغبة في الإشراف عليها، ويبدوأن الحكومة البريطانية كانت تسعى للحصول على مصادر نفطية هامة للتموين بأسعار رخيصة، وكانت هذه الرغبة معقولة إذ أن الإنتاج الأمريكي للبترول، الذي هوأضخم إنتاج في العالم، كان الوحيد القادر على تموين الأسطول

---

[1] العلوجي، الأصول التاريخية ، ص 150.
[2] المرجع نفسه ، ص 150.
[3] المرجع نفسه، ص 150-151.

البريطاني، وشكل هذا الموضوع كابوساً يصعب تصوره من قبل حكومة كالحكومة البريطانية[1] الحريصة على الاحتفاظ باستقلالها الوطني والإمبريالي، وبحرية اتصالها بالبحرية العالمية. فإذا ما أتيح للحكومة البريطانية النفوذ إلى الشركة التركية للبترول، فإنها تؤمن موارد تموين منتظمة رخيصة[2].لكن رغبات الحكومة البريطانية كانت مليئة بالعقبات، إذ إن بيع أسهم شركة النفط التركية يخضع كما أسلفنا لقانون الأولوية الذي هو في صالح حملة الأسهم المؤسسين. وبما أن الحكومة البريطانية ليست منهم، كان لا بد من اللجوء إلى وسائل جانبية، فتقدمت إلى أرنست كاسل -أحد الأطراف في الشركة المدمجة- بطلب لشراء أسهمه، ويظهر أن كاسل قبل العرض. وفي ذات الوقت تقدمت الحكومة البريطانية بالطلب نفسه إلى كل من كولبنكيان وشركة شل الهولندية الملكية. إلا أن الأمر بدا أشد تعقيدا مما كان عليه مع كاسل، ولم يخفِ ديتردينج H.W.A.Deterding[3] عداءه للمقترحات البريطانية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك إذ تدخل رسمياً لدى الحكومة العثمانية ولكن الحكومة العثمانية كانت عرضة لمشاكل غاية في الخطورة، وكانت في حاجة ملحة إلى المال إذ أن الحروب العثمانية – الإيطالية والبلقانية وخسائرها المالية قد شلت حركة تركيا الفتاة، ونزعت منها حرية الحركة. وكان الأمر متعلقاً بإرادة الدول العظمى التي تتصرف بالأسواق المالية العالمية؛ فعمد البريطانيون إلى رفض السماح للألمان رفضاً باتاً بإنشاء الخط الحديدي المزمع تمديده حتى الكويت،وأعلنوا أن المطالب النفطية الألمانية لا تستند إلى أسس متينة، وأن لدارسي وجماعته القائمين على العمل في الأراضي الفارسية حقوقاً أفضل، واستناداً إلى ذلك قدم البريطانيون للأتراك الخطوط العامة لاتفاق يلخص التعاون بين الألمان وفريق دارسي، واستبعاد شل الهولندية الملكية والبنك الوطني العثماني[4].

ونشير هنا إلى أنه كانت توجد هناك ثلاث شركات تتنافس على امتياز نفط العراق خلال عام 1913م، وهي: البنك الألماني -بسبب حق الخيار الذي حصل عليه عام 1904م-، وشركة النفط الانجلوفارسية -بسبب ادعاءات مجموعة دارسي منذ عام 1906م-، و شركة شل الهولندية

---

[1] وليمز، م.ف.سبنون، بريطانيا والدول العربية1920-1948، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة أحمد عزت عبدالكريم ، مطبعة العلوم، د.ت، القاهرة ، ص9، و سيشار إليه لاحقا :وليمز، بريطانيا و الدول العربية؛ وأنظر: نوسشى، الصراعات البترولية، ص43-47؛ وانظر : العلوجي الاصول التاريخية، ص153..

[2] وليمز، بريطانيا والدول العربية ،ص9؛ وأنظر: نوسشى، الصراعات البترولية، ص43-47؛ وانظر : العلوجي الاصول التاريخية، ص153.

[3] ديتردينج: هو مدير بعض كبرى الشركات النفطية مثل مجموعة شل الهولندية الملكية وتوابعها مثل شركة النفط الامبريالية البريطانية وشركة الحقول النفطية الأنجلو مصر وشركة النفط التركية، Kent, Oil And Empire, P197-198.

[4] نوسشى، الصراعات البترولية، ص43-47، وانظر : العلوجي الاصول التاريخية، ص153.

الملكية -بسبب وساطة كولبنكيان ومساعيه-، وفي هذه الفترة أيضاً قامت شركة ستاندرد[1] أويل بعرض قرض مقداره 12.5مليون فرنك على الحكومة التركية مقابل استغلال الثروات النفطية، لكن تركيا رفضت ذلك بضغط من الألمان[2].

في هذا العام أيضا ظهرت مسألة الأراضي المحولةTransferred Territories[3] الواقعة بين إيران والدولة العثمانية، حيث كانت هذه الأراضي من ضمن اتفاق دارسي مع شاه إيران عام 1901م، وهي الآن واقعة ضمن أراضي الدولة العثمانية، كانت الشركة الانجلوفارسية تنفذ هذا الامتياز فالحكومة العثمانية وافقت على سريان حق امتياز دارسي في هذه الأراضي[4]، بشرط أن تحصل على فوائد من التي تدفعها الشركة للحكومة الإيرانية، وبنفس الوقت ليس لإيران أن تطالب الشركة أو الحكومة العثمانية بأي شيء،وكان تعليل بريطانيا لأسباب هذا التحويل هو نقل النفط من هذه المناطق إلى البحر المتوسط بتكلفة أقل من نقله إلى الخليج العربي[5].

لم يكن لبريطانيا وفي ظل التحولات الجارية أن تستكين عن مواصلة ضغوطها على الدولة العثمانية، ورفضت طلب القرض الذي تقدم به الأتراك للحصول على مبلغ خمسون ألف جنيه وهذا الأمر شكل عقبة أمام الدولة العثمانية التي لم يبقَ أمامها إلا إعادة النظر في موضوع شركة النفط التركية ومساهميها المختلفين، البنك الألماني، والملكية الهولندية-شل، والبنك الوطني التركي، وكولبنكيان، وما كان ليضير الأتراك أبداً أن تضم الشركة هذا الفريق أو ذاك، في حين أدركوا أنهم إذا رفضوا التغيير المطلوب فسيؤدي ذلك إلى إثارة حفيظة الحكومة البريطانية والتعرض بالتالي لمشاكل جديدة يكمن وراءها الكثير من أخطار هم في غنىً عنها. أما إذا انضمت الشركة الانجلوفارسية إلى شركة النفط التركية فتتمحي كل تلك المخاطر، وتخرج الدولة العثمانية من المأزق بحالة مالية أفضل وأضمن. وبهذا حصلت القناعة عند الدولة العثمانية[6].

---

(1) نوسشى، الصراعات البترولية، ص 43-47؛وأنظر: العلوجي الاصول التاريخية، ص153-154.

(2) نوسشى، الصراعات البترولية، ص43-47، وانظر : العلوجي الاصول التاريخية، ص153.

(3) الأراضي المحولة: وهي المنطقة الواقعة بين خانقين ومندلي وكانتا تعتبران فارسيتين ولكن أثناء فترة تحديد الحدود بين الدولة العثمانية وفارس عام 1913-1914 تم اعتبارهما تابعتان للدولة العثمانية من قبل لجنة ترسيم الحدود الدولي وكان موضوع المنطقتين يؤثر على امتياز شركة النفط الأنجلوفارسية لأن اعتبارهما تابعتان للدولة العثمانية يفقد الشركة منطقتين غنيتان بالنفط لكن الدولة العثمانية تعهدت بأن يبقى الامتياز لهذه الشركة وبالتالي ضمنت الشركة عدم دخول أيا من الشركات المنافسة لها في امتيازها وحاولت شركة النفط الأنجلوفارسية الحصول على دعم من مكتب الخارجية لتضمن دعاويها في هذه المنطقة لكن مكتب الخارجية لم يفعل ذلك، سليمان، نفط العراق، ص95؛ وأنظر : Kent, Oil And Empire,P183-184.

(4) العلوجي الاصول التاريخية ، ص157.

(5) المرجع نفسه، ص 158-160.

(6) نوسشى، الصراعات البترولية، ص43-47.

أما الألمان وأمام الضغوط البريطانية وجدوا أن مشاريعهم في العراق لا يمكن أن تُثمر وتزدهر إلا ضمن شروط معينة، أهمها عدم إثارة العداء المكشوف للبريطانيين، كما وجدوا أن قبولهم المطالب البريطانية سيؤدي حتماً إلى مزايا ومكاسب متعددة كاسترداد الثقة وروح التعاون البريطانيتين اللتين فترتا إلى حد كبير، هذا بالإضافة إلى كسب جديد هو إمكانية دخولهم سوق لندن المالي. وعليه قررت الحكومة الألمانية التدخل لدى فون جوينر الذي قبل إعادة طرح الاتفاقيات المعقودة في تشرين الأول عام 1912م على بساط البحث، ولكنه لم يجد أية وسيلة يستطاع بها منع ديتردينج من شراء حصص البنك الوطني التركي بموجب حق الأسبقية الذي يتمتع به[1].

بريطانيا كانت تصر على الحفاظ على استقلال الشركة الانجلوفارسية للبترول كعامل ضد تكوين اتحاد احتكاري ضخم، وتموين غزير للبترول بأسعار معقولة ودعم مطالب الشركة الانجلوفارسية المثبتة في الحصول على امتياز النفط، كما اقترحت تخصيص 60 % من الحصص للشركة الانجلوفارسية، واعتبرت هذه النسبة معقولة إذا قبل الألمان مبدأ المساهمة في هذه الشركة.وعليه واعتباراً من شهر حزيران عام 1913م بدأت المفاوضات بين كل من البنك الألماني، والشركة الانجلوفارسية، والبنك الوطني التركي، والشركة الملكية الهولندية شل، وكولبنكيان. ويمكن تلخيص مواقف الأطراف بما يلي:

ديتردينج كان موقفه يتمحور حول التمسك بالوضع الراهن لكنه لا يمانع في الحل إذا نفذت شروطه، التي أهمها: أن يحتفظ هو بـ (25%) من أسهم شركة النفط التركية، وأن يتساوى بالحقوق مع البنك الألماني، وفي كلتا الحالتين كان مصراً على ألا تحصل الشركة الجديدة، أي الانجلوفارسية، على نسبة مئوية تفوق نسبته. وكان واضحاً في النهاية أن كل من البنك الألماني وديتردينج مصران على الاحتفاظ بـ (25%) لكل منهما، ولم يقبل كولبنكيان التنازل عن مجموع حصته[2].

كان يبدو أن حصة الشركة الانجلوفارسية، لا يمكن أن تزيد على (40 إلى 45 %)، لكن بريطانيا رفضت القسمة. وعليه جرت مراسلات هامة بين هنري بابنغتون وبين فون جوينر،وكان الوسيط هو كاسل الذي كان قادراً على تذليل الكثير من العقبات[3].

لم تكن ألمانيا تعترض على أن يكون لبريطانيا العظمى مصالح خاصة في العراق، وإن كانت لم ترغب بالاعتراف بها كاملة، حيث تخلت خلال محادثاتها مع بريطانيا عام 1914م عن

---

[1] نوسشى، الصراعات البترولية ، ص43-47.

[2] المرجع نفسه، ص 43-47.

[3] نوسشى الصراعات البترولية، ص43-47؛ وأنظر: العلوجي، الأصول التاريخية، ص 163.

مطلبها في أن يكون لها ميناء خاص على الخليج العربي، وحصلت على وعد من بريطانيا بألا تقيم أية عقبة أمام بناء سكة حديد بغداد، وأن تعترف بمناطق نفوذها في الأناضول وشمال سوريا وشمال العراق، مقابل اعتراف ألمانيا بالوضع السائد لبريطانيا في جنوب العراق[1]، وكان وجود شائعات حول تحركات مكثفة لشركة ستاندرد أويل الأمريكية في المنطقة للحصول على الامتياز، سبباً في تعجيل الاتفاق بينهما[2]. وبعد مفاوضات معقدة تم الاتفاق في 19 آذار 1914م على سائر النقاط، وتم توقيع الاتفاق تحت إشراف الحكومتين البريطانية والألمانية[3].

وبموجب الاتفاق تم دمج جماعة دارسي بشركة النفط التركية، وتم تقسيم النفط بنسبة 50% لمجموعة دارسي، و25% للبنك الألماني، و25% لشركة النفط الانجلوساكسونية، ومنح كولبنكيان 5% من فائدة الأرباح، وهذه الخمسة بالمائة قدمت بالتساوي من مجموعة دارسي ومن الشركة الانجلوساكسونية، وذلك من دون أن يكون له حق التصويت في شركة النفط التركية كمكافأة لخدماته في الحصول على امتيازات النفط[4]. ومن جانب آخر أصبح رأس مال الشركة مئة و ستون ألف جنيه بدلاً من ثمانين ألف جنيه، وحصل دارسي على أربعة مقاعد في مجلس إدارة الشركة، لقاء مقعدين لكل من البنك الألماني والشركة الأنجلوساكسونية، وتعهد ثلاثتهم بألا تقوم شركاتهم باستثمار النفط في الإمبراطورية العثمانية بشكل منفرد[5].

أما الخطوة الأولى التي أقدمت عليها الأطراف المتفقة، فهو قيام سفيري ألمانيا وبريطانيا بتقديم مذكرتين إلى الحكومة العثمانية، طالبين منها منح شركة النفط التركية امتيازاً لاستثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد. في 28 حزيران 1914م جاءت موافقة الحكومة العثمانية على منح الامتياز للشركة المذكورة ومما جاء فيها:

"إن وزارة المالية بعد أن حلت محل النظارة الخاصة الملكية أخذت بنظر الاعتبار موضوع النفط الذي اكتشف والذي سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد، وهي توافق على منح العقد الخاص بهذا المشروع إلى شركة النفط التركية، إلا أنها تحتفظ لنفسها بأن تقرر فيما بعد اشتراكها في هذه المشروع، وكذلك حق وضع الشروط العامة للاتفاقية الخاصة بالمشروع"[6] لكن الفرحة لم تكتمل

---

(1) منتشاشغيلي، العراق، ص 143.
(2) العلوجي، الأصول التاريخية، ص166.
(3) نوسشى، الصراعات البترولية، ص43-47.
(4) العلوجي، الأصول التاريخية، ص168، وانظر : حسين، العراق، ص 304.
(5) المرجع نفسه ص167.
(6) العباس،قاسم أحمد، وثائق النفط في العراق، نشر شركة النفط الوطنية العراقية،بغداد،1975، ، ج1، ص 175، و سيشار إليه لاحقا:العباس ،وثائق النفط؛ وأنظر : موسوي، النفط العراقي، ص 16.

بعد هذا البيان حيث أعلنت الحرب العالمية الأولى وأهمل وعد الحكومة العثمانية المبدئي الممنـــوح إلى شركة النفط التركية الخاص بامتيازات النفط في الموصل وبغداد[1].

في 5 تشرين الثاني 1914م أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على الدولة العثمانية،وتمكنت بريطانيا في 22 تشرين الثاني 1914م من احتلال البصرة، ووصلت بغداد في 11 آذار من عـــام 1917م، وتمكنت من دخول الموصل في 7 تشرين الثاني من عام 1918م[2].

في البداية كانت بريطانيا مترددة من الزحف نحو بغداد بعد احتلالها للبصرة، لأن هـــدفها الأول الذي سعت إليه كان الاحتفاظ بمنطقة البصرة وحماية ميادين النفط في الأحواز التي اكتشفت عام 1908م من ردة فعل القبائل البختيارية الإيرانية ضد منشآت النفط البريطانية هنـــاك، ولكـــن تخوفها من هجوم روسي على بغداد[3]، أو استعادة العثمانيين لقواهم والزحف على بغداد باعتبارها مركز تمويني عسكري كان سببا منطقيا من وجهة نظرها لاتخاذ القرار باحتلال بغداد[4].

منذ البدايات الأولى للحرب العالمية الأولى في عام 1914م، كانت بريطانيا تتوجس خيفة من مسألة تغلغل الضباط الألمان الذين تم اختيارهم لكي يخدموا بلادهم بمقدرة وجرأة في العراق[5]، حيث ظهر ذلك جلياً من خلال أوامر الحكومة الألمانية إلى الماريشال فون دي كـــولتيز Von Die Coltaz[6] بوجوب طرد البريطانيين والروس من إيران، وتكوين جيش إيراني واتحاد بين الدولـــة العثمانية وإيران وأفغانستان تمهيداً لغزو الهند[7]. وكان هذا واضحاً في خطتهم على الهند، وحاولوا الوصول إلى قزوين في إيران من خلال سكة حديد بغداد[8]، واستطاع قادة عسكريين ألمان أمثـــال فيلهلم واسموس Wilhelm Wassmussونيـــدرماير Niedermayer وســـجمار Siegmar شـــونمان Schoenmann الوصول إلى جنوب العراق لتسليح القبائل العربية و ترغيبها بـــالأموال والوعـــود السياسية؛ للوقوف إلى جانب الحلف الألماني العثماني. لاقت مهمة فيلهلم واسموس نجاحاً في منطقة

---

(1) سليمان، النفط في العراق،ص98-100.

(2) حسين، العراق المعاصر، ص 12.

(3) فون دي كولتيز : قائد الجيش السادس الألماني في ايران، العراق في الوثائق البريطانية،ص23.

(4)Kent, Oil And Empire, p 112 .

(5) العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق 1914-1921، دراسة وثائقية، مطبعة الإرشاد، بغـــداد، 1977 ص 14-16، وسيشار إليه لاحقا : العمر، سياسة بريطانيا.

(6)مصطفى، أسس السياسة البريطانية في العراق،ص10 ؛ و أنظر: براي، مغامرات لجمن،ص104.

(7) العراق في الوثائق البريطانية،ص23.

(8)Mejcher , Imperial Quest, p40.

بوشهر المركز الرئيسي لبريطانيا على الساحل العربي، حيث تمكن من إغلاق الطريق الاستراتيجي المؤدي إلى شيراز، ومن إقامة علاقات مع عشائر دشتي، ودشتستان وتنكستان لدفعهم للثورة على[1] بريطانيا وهذه الأعمال أدت بلا شك إلى سقوط كوت العمارة[2][3].

والى جانب التحركات العسكرية التي كان الألمان يقومون بها، كانت بعثاتهم النفطية والهندسية والجيولوجية أثناء معارك الكوت بين العثمانيين والبريطانيين عام 1915م[4]، تعمل على قدم وساق بالتنقيب عن النفط في منطقة هيت[5]؛ لضرب أعمال شركة النفط الانجلوفارسية التي كانت تستخرج النفط من منطقة ما يُسمى (الخط النفطي) ابتداء من القيارة[6] وانتهاء بجبل حمرين[7][8]، وعلى أرض الواقع كان البريطانيون أيضاً قد بعثوا مهندسيهم وجيولوجيهم مع الحملة البريطانية على العراق بلباسهم العسكري، وكانوا ما أن يحتلوا بلدة أو قرية حتى ينصرفوا إلى التنقيب عن النفط فيها[9].

إن بريطانيا وبناءً على الحركات والعمليات الألمانية خلال الحرب، كانت تدرك جيداً أن الألمان آجلاً أم عاجلاً سيتمكنون من الوصول إلى العراق، ويمنعون بريطانيا بأي وسيلة من الاقتراب أو مزاحمتهم على مواقع تنقيبهم عن النفط في منطقة هيت وزاخو[10] والقيارة[11]. لذا وبعد أن أدركت بريطانيا هذه الخطورة لم تألُ جهداً في عرقلة مساعي الألمان الهادفة إلى منافستها هناك، وعمدت إلى نسف خطوط سكة الحديد العائدة لشركة الأناضول[12]، بل وانبرت في تعزيز سيطرتها على شركة النفط التركية المدمجة، وأنزلت ضربة قاضية بالألمان بمصادرتها حصة البنك

---

(1) ملائي، علي رضا تواني: جنج جهاني اول، ألمانيا ورخنه درساختار اجتماعي سياسي ايران، (ترجمة خاصة)، فصلنامه تخصص تاريخ معاصر ايران، سال اول، شماره سوم، 1376، مؤسسه مطالعات تاريخ معاصر ايران، ص40 ؛ وسيشار إليه لاحقا : ملائي، ألمانيا ورخنه درساختار.

(2) ملائي، ألمانيا ورخنه درساختار،ص41.

(3) كوت العمارة : تقع على نهر دجلة تقريبا على بعد 165 كم جنوب بغداد، غربال، الموسوعة، مج2، ص 1497.

(4) ملائي، ألمانيا ورخنه درساختار، ص41.

(5) هيت: تقع على الضفة الغربية من نهر الفرات وتبعد عن بغداد مسافة 180 كم تبعد عن مدينة الموصل مسافة 114 كيلومترا.www.wikipedia.org_

(6) القيارة: ناحية القيارة تقع إلى جنوب مدينة الموصل بحوالي 60 كيلومتر وقد طغى عليها اسم القيارة لكثرة وجود النفط والقير .www.wikipedia.org

(7) جبل حمرين: عبارة عن سلسلة جبلية في العراق تمتد من محافظة ديالى الواقعة 60 كم شرقي بغداد إلى مدينة كركوك الغنية بالنفط الواقعة 260 كم شمال العاصمة العراقية بغداد.www.wikipedia.org

(8) العلوجي، الأصول التاريخية، ص176.

(9) المرجع نفسه، ص184.

(10) زاخو: في أقصى شمال العراق غنية بالنفط وتبعد عن الحدود التركية 10كم www.wikpedia.org.

(11) Mejcher , Imperial Quest, p33.

(12) العلوجي، الأصول التاريخية: ص173-175.

الألماني في شركة النفط التركية البالغة 25%، بوضعها في أيدي الأوصياء البريطانيين، مما جعلها تسيطر عام 1918م على 75% من حصة شركة النفط التركية[1]، ولكي تضمن احتفاظها بما اقدمت عليه وضعت بريطانيا كامل أسهم شركة النفط التركية المدمجة تحت الحراسة القضائية طيلة الحرب، واستفادت كثيرا من قيام هنري ديتردنج بنقل مركزه الرئيسي إلى لندن ووضع شركته ومواردها تحت تصرف بريطانيا بعد أن رأى أن شركته لا تلقى الحماية الكافية من الحكومة الهولندية، حيث اعتبرت هذه الخطوة بحد ذاتها فرصة لبريطانيا لأن تسيطر تدريجياً على الشركة، وأن تستولي على عدد كبير من أسهمها[2].

كان المسؤولون البريطانيون ومنذ وقت طويل يدركون الأهمية القصوى للعراق، نظراً لازدياد متطلبات المستعمرات البريطانية، وخاصة الهند، وكان آرثر جيمس بلفور Arther James Balfour[3] قد صرح قبل الحرب بأنه ليس بالإمكان تنحية موضوع النفط جانباً، وكان هذا موقف الحكومة البريطانية عامة التي شددت على ضرورة الاستحواذ على نفط العراق وفارس، لأن الموصل تشكل منبع نفط مهم وحولها حقول نفطية كثيرة أخرى، ولأن النفط سيكون بديلاً للفحم[4].

وأكد مارك سايكس Mark Sykes[5] عام 1918م على أهمية أن تمسك بريطانيا بزمام السيطرة على العراق خلال وما بعد الحرب، وكان برسي كوكس Percy Cox [6]، المندوب المدني في بغداد عام 1918م[7] يرى أنه لا بد من الإسراع في عمليات تجهيز الأرضية للشركات البريطانية للشروع في استثمار العراق كسلة غلال، وخاصة زراعة القطن بالقرب من بغداد

---

(1) Stocking , Middle East Oil, p44.

(2) العلوجي، الأصول التاريخية، ص 173-175.

(3) آرثر جيمس بلفور: 1848-1930 سياسي بريطاني. شغل عدة مناصب سياسية هامة. عين وزيراً للخزانة 1891-92 و 1895-1902 قبل أن يخلف خاله الماركيز سالسبوري في رياسة الوزراة 1902-1905. عين في الحرب العالمية الأولى وزيراً للبحرية 1915-1916، ثم وزير للخارجية 1916-1922، غربال، الموسوعة، مج1، ص399.

(4) Mejcher, Imperial Quest, p 39-40

(5) مارك سايكس : 1879 - 1919 مستشار سياسي ودبلوماسي وعسكري ورحالة بريطاني. كان مختصاً بشؤون الشرق الأوسط ومناطق سوريا الطبيعية خلال فترة الحرب العالمية الأولى. وقع عام 1916 على اتفاقية سايكس-بيكو ممثلا لبريطانيا.www.wikipedia.org

(6) برسي كوكس : برسي كوكس سياسي وعسكري بريطاني، انضم إلى إدارة حكومة الهند عام 1889 وتدرج في المناصب حتى أمسى وزيراً للخارجية في حكومة الهند عام 1914، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى عين كوكس مستشاراً سياسياً للحملة البريطانية التي توجهت أولا إلى البحرين استعداداً لغزوالعراق. وبعد احتلال بغداد في آذار 1917 صدر الأمر بتعيين كوكس حاكماً سياسياً في العراق ولم تمض إلا فترة قصيرة حتى نقل إلى طهران سفيراً لبلاده هناك وحل محله وكيله العقيد ارنولد ويلسون Arnold Wilson ؛ العراق في الوثائق البريطانية ص 15-16.

(7) Mejcher , Imperial Quest, p34

لتصديره إلى بومباي ومانشستر[1]، وإلى جانب ذلك بدأت بريطانيا خلال الحرب أيضاً بوضع خطة لإنجاز بناء خطوط الأنابيب، وسكة الحديد، ومصافي النفط، وعمليات حفر مناجم النفط العراقي[2].

وضع أي. هـ. باسكو E.H.Basco[3] عام1919م تقارير نفطية جديدة أكمل بها ما كتبه عام1918 1918م عن تنقيباته النفطية في القيارة وجبل المشراق[4]، وفي منطقة الموصل وطوزخرماتو وطقطق[5] ونفط داغ[6] وجبل جيلابات[7] وجبل حمرين[8]، ونشير هنا إلى أن الاستيراد السنوي البريطاني من النفط في منتصف عام 1918 كان يحوم حول 6 مليون طن تقريباً[9]، وبلغت حصة بريطانيا بما معدله 25.000 طن شهرياً من نفط جنوبي بلاد فارس، الذي كان يوفر المصدر البريطاني الوحيد اللازم لتمويل الأسطول الملكي البريطاني[10]، ولسد النقص شرعت بريطانيا وفرنسا بشراء النفط من الولايات المتحدة التي أصبح جيشها وبحريتها صاحبا الأسبقية في التموين بعد دخولها الحرب في ربيع عام 1917[11]، فصار الاعتماد على أمريكا نفطياً بنسبة 80%، لكن كانت هناك خشية من أن يصبح الاحتياطي النفطي الأمريكي في خطر بغضون 10 سنوات أو25 سنة، وهذا ما أزعج البريطانيين والفرنسيين[12] لذا كثفت بريطانيا ومن خلال إحدى شركاتها، وهي الأنجلوفارسية لاستخراج النفط العراقي ضمن الخط الذي يبدأ من منطقة القيارة وينتهي بجبل حمرين في العراق[13].

أما الحرب التي خاضتها بريطانيا في العراق خلال الفترة 1914م-1918م كان ظاهرها درء الخطر عن الهند، ولكنها في الحقيقة تدبيرٌ احتياطيٌ لمنع الألمان والأتراك من الاستيلاء على النفط في إيران والموصل[14]، وقد أدت المصاعب المتزامنة إلى ايقاظ المشاعر وإثارتها في بعض الأوساط التي أدركت أن الاستقلال السياسي لا يمكن أن يحصل بدون تأمين مصادر مستقرة ودائمة

---

(1) Mejcher , Imperial Quest , p39-40.

(2) Stocking , Middle East Oil, p44.

(3) باسكو: وهوعالم بريطاني كان يجري تنقيباته النفطية في اوائل القرن العشرين في العراق ووضع نتائج دراساته وتنقيباته بين يدي الحكومة البريطانية، العلوجي، الاصول التاريخية، ص 191-192.

(4) جبل المشراق : منطقة غنية بالنفط في محافظة نينوى شمال العراق، www.wikipedia.org .

(5) طقطق : هوحقل نفط يقع في إقليم كردستان، شمال العراق، على بعد 60 كم من كركوك، www.wikipedia.org

(6) نفط داغ : منطقة جبلية غنية بالنفط في محافظة صلاح الدين في شمال العراق،www.wikipedia.org

(7) جبل جيلابات : منطقة في شمال العراق غنية بالنفط، www.wikipedia.org .

(8) العلوجي، الاصول التاريخية، ص 191-192.

(9) Mejcher , Imperial Quest, p38.

(10) مصطفى، أسس السياسة البريطانية في العراق،ص10.

(11) العلوجي، الاصول التاريخية، ص175.

(12) Mejcher , Imperial Quest ,p37.

(13) العلوجي، الأصول التاريخية،ص 175.

(14) المرجع نفسه، ص184.

للنفط، وبناء على هذه الحقيقة أعلن هنري بيرنجيه Henry Beranger[1] أن موضوع البترول والبنزين أصبح من الحيوية بحيث لم يعد بالإمكان أن تجعل منه فرنسا مجرد قضية خاصة تعود لدكاكين البقالين[2].

شكل موضوع النفط الشغل الشاغل للدول المتقاتلة والشركات الدولية النفطية خلال الحرب بعد أن أصبح الطلب عليه يتزايد يوماً بعد يوم وقد تفاهمت بعض من هذه الشركات مع بعضها البعض لاستخراج نفط العراق واحتكاره[3].

لقد كان من آثار الأزمة البترولية التي تعرضت لها الدول وخاصة بريطانيا وفرنسا خلال الحرب، أن أنشئت فرنسا هيئة مختصة Commissioner General of Petroleum برئاسة هنري بيرانجيه سميت باللجنة العامة للبترول، والشركة الفرنسية للبترول France Petroleum Company ، ووكلت الساسة ورجال الأعمال للمفاوضات النفطية عنها[4].

أما الحكومة البريطانية فلم تدخر جهداً في سبيل الحصول على هذه الثروة، وأقدمت وزارة خزانتها خلال الحرب على شراء أسهم الشركة الانجلوفارسية[5]، حيث أثبت منقبو هذه الشركة، خلال مسحهم المكثف للعراق خلال الحرب، أن منطقة واسعة من العراق مليئة بالنفط، واقترحت هذه الشركة توسيع منطقة الامتياز لتشمل بغداد والموصل، وطلبت أن تأخذ كل الحقوق من حصة أراضي الدولة العثمانية المتوقع وقوعها تحت النفوذ البريطاني في نهاية الحرب، وأدركت الشركة الانجلوفارسية أنه إذا ما أرادت الحصول على حقوق امتيازات في المنطقة الممتدة إلى الجنوب من بغداد -والتي هي بالأصل غير خاضعة لامتياز شركة النفط التركية- عليها أن تحظى بدعم حكومي بريطاني[6]، ولقد خالف مكتب الهند وجهة نظر وزارة التجارة البريطانية، وذهب بعيداً في تدعيم الادعاء القائل بأن لشركة النفط التركية حقوق في جنوب ولايتي بغداد والموصل، وكان لهذا الأمر تأثير معقول على وزارة الخارجية البريطانية التي أيدت مكتب الهند فيما ذهب إليه بتخصيص نفوذ كبير لشركة الانجلوفارسية في نفط العراق، لكنها وبنفس الوقت لم تخفِ خشيتها من أن تحد شركة الانجلوفارسية من حرية بريطانيا من المناورة الدبلوماسية إذا ما حصلت على تلك المناطق، وهذا الأمر وبدون أدنى شك قاد بريطانيا إلى أن يكون لها مساهمة وسيطرة على الامتياز النفطي والذي من المتوقع منه أن يعطيها مرونة أكبر في التحرك أينما أرادت التدخل

---

(1) هنري بيرنجيه : وهوعضوفي مجلس الشيوخ الفرنسي 1915م، نوسشه، الصراعات البترولية، ص55-57.

(2) نوسشه، الصراعات البترولية،ص55-57.

(3) المرجع نفسه ، ص 55-57.

(4) Hirst, David, Oil And Public Opinion In The Middle East,London,1966,p19.

(5) نوسشة، الصراعات البترولية، ص83.

(6) Mejcher , Imperial Quest , p29.

سياسياً[1]، وخاصة إذا ما عرفنا أن محاولات شل للتحالف مع شركة ستاندرد النفطية الأمريكية كانت مطروحة في تلك الآونة، لهذا بذلت بريطانيا محاولاتها المرة تلو الأخرى لوضع الشركة شل الهولندية الملكية تحت حمايتها لإحكام سيطرتها عليها وعلى نفط العراق، ومن أجل إنجاح التوصل لاتفاق مع شل الهولندية الملكية كان هناك مقترح يقضي بإعادة شركة شل الهولندية الملكية تحت سيطرة الحكومة البريطانية وذلك عن طريق شراء حصة ألمانيا 25%وإعطائها لشركة شل الهولندية الملكية[2].

اتفاقية سايكس بيكو:

تطور التنافس البريطاني الفرنسي على النفط العراقي خلال وبعد الحرب وأخذ شكل مفاوضات واتفاقيات سرية ومؤتمرات، كان قسمٌ منها استكمالا لما بدأ قبل الحرب حيث كانت الحكومة العثمانية هي الطرف الأساسي في منح الامتيازات النفطية، لكن الآن وبعد أن اتضحت نتائج الحرب فقد خرجت الحكومة العثمانية وألمانيا من حلبة الصراع والمنافسة، وحلت محلها الدول المنتصرة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ولاحقا المملكة العراقية وريثة امتيازات النفط الموقعة من قبل الحكومة العثمانية. أثناء الحرب العالمية الأولى -وكخطوة استباقية- أقدمت بريطانيا مع فرنسا وروسيا في 15 أيار 1916م على عقد اتفاقية سرية بين مارك سايكس وجورج بيكو George Picot[3] عرفت لاحقا باتفاقية سايكس بيكو[4]، لاقتسام تركة الدولة العثمانية، فأصبح غربي سوريا ولبنان وكيليكيا والجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول من نصيب فرنسا، وسيطرت بريطانيا على جنوبي وأواسط العراق وميناءي حيفا وعكا في فلسطين، واعتبرت القدس منطقة دولية، ودخل شرقي سوريا والموصل في منطقة النفوذ الفرنسي، ودخل شرقي

---

[1] Mejcher , Imperial Quest , p30.

[2] Ibid , p40.

[3] فرانسوا ماري دينيس جورج بيكو1870-1951 سياسي ودبلوماسي فرنسي وقع اتفاقية سايكس-بيكو عن الجانب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى لاقتسام مناطق النفوذ مع بريطانيا في منطقة الهلال الخصيب وأراضي أخرى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية. فيما بعد، كان مسؤولاً عن إلحاق مناطق المشرق العربي للنفوذ الفرنسي والتأسيس للانتداب الفرنسي على سوريا www.wikipedia.org.

[4] الشناق، عبد المجيد زيد، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته، المطابع العسكرية، الطبعة الثالثة، عمان، 2003، ص 162، وسيشار إليه لاحقا : الشناق، تاريخ الأردن وحضارته ؛ أنظر الملحق الثالث ص99.

الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد في منطقة النفوذ البريطاني[1]، بحيث أصبح العراق الحالي موزعاً إلى الأقسام الثلاثة الآتية:

أ - المنطقة الشمالية "أي الموصل" تحت نفوذ فرنسا.

ب - المنطقة الجنوبية "أي منطقة البصرة" تحت نفوذ بريطانيا تتصرف بها كما تشاء.

ج - المنطقة الوسطى "الواقعة بين المنطقتين الشمالية والجنوبية " تقام فيها دولة عربية تحت نفوذ بريطانيا[2].

ومن خلال التقسيم المذكور أعلاه، فإن ولاية الموصل التي تضم ألوية كركوك والسليمانية والموصل وأربيل وما فيها من مستودعات النفط أصبحت من نصيب فرنسا[3]. وعلى هذا وافقت بريطانيا على مضض؛ لأن تفكيرها في هذه الآونة كان منصباً على تدشين حاجز بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا، ولذلك وافقت على درج ولاية الموصل ضمن النفوذ الفرنسي انسجاما مع هذا التفكير[4]. علماً بأن فرنسا لم يكن لها أسهمٌ في شركة النفط التركية لا قبل الحرب ولا خلالها، إلا أن اتفاقية سايكس بيكومع بريطانيا جعلت من الموصل منطقة نفوذ لفرنسا، ورغم أن الاتفاقية لم تنص على منح فرنسا أية حصة في نفط الموصل، إلا أن جعل ولاية الموصل منطقة نفوذ فرنسية أثار مخاوف المساهمين في شركة النفط التركية من أن تحاول فرنسا استغلال نفوذها للاستحواذ على نفط الموصل، إلا أن فرنسا طمأنت مخاوف بريطانيا بأن حقوقها في الموصل لن تتأثر بالاتفاقية[5].

---

(1) **Hurewitz,** J.C. ,Diplomacy in the Near and Middle East(A Documentary Pecord:1914-1956),Volume2, Van Nostrand Company,NewJersey.1958,P18-22,Thereafter Will Mentioned Like This: Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East; Look: **Nevakivi**, Jukka, Britain, France and Arab Middle East 1914-1920, University of London, The Athlone Press,1969, London,p40; **Sedillotm**, Rene, Histoire Du Petrole, Librairie Artheme Fayard, 1974 ,p163, Thereafter Will Mentioned Like This: Sedillotm, Histoire Du Petrole.

(2) الحسني، تاريخ العراق، ص 181؛وأنظر: Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East,P18-22 .

(3) العاني، امتيازات النفط، ص 694 -695 ؛ وأنظر : **Fournie**, Pierre & Jean-Louis Riccioli, La France Et Le Proche-Orient 1946-1961 , Les Beaux Livres Du Patrimoine, Casterman,p48-49.

(4) حسين،فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانجليزية –التركية و في الرأي العام ،جامعة بغداد، الطبعة الثالثة ، بغداد ، 1977، ص 7-8،وسيشار إليه لاحقا: حسين، الموصل.

(5) العلوجي، الاصول التاريخية، ص 190.

الفصل الثالث

التنافس الدولي(بريطانيا فرنسا) على نفط العراق منذ عام1918م- حتى 1925م.

انسحبت روسيا من شؤون الشرق الأوسط بعد الثورة البلشفية1917م، وشـارفت الحـرب العالمية الأولى على النهاية، وتبدلت موازين القوى الدولية وتغيرت ملامح العالم لتتسلم الولايـات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا دفة قيادة العالم الجديد ،وتقصى ألمانيا والدولة العثمانية عـن التأثير في صنع القرار الدولي .

أخذت بريطانيا تراجع حساباتها في موضوع الموصل -المعطى لفرنسا في اتفاق سايكس بيكو- لاستغلال خاماته النفطية بالدرجة الأولى[1].وتجدر الإشارة هنا إلى أن العثمـانيين عنـدما وقعوا شروط هدنة مودروس مع بريطانيا في 30 تـشرين أول 1918م، وافقـوا علـى تـصفية ممتلكاتهم في المنطقة العربية ومنها العراق، لكن القوات البريطانية في لحظة توقيع الهدنـة مـع الدولة العثمانية كانت على بعد 150 كيلومتر من الموصل، أي أن الموصل لم تكـن مـن ضـمن شروط الهدنة، وعلى الرغم من ذلك واصلت القوات البريطانية زحفها لاحتلال الموصل وتمكنـت من احتلالها[2].

حاولت بريطانيا وبأي طريقة استرجاع الموصل تحت نفوذها، لذا تم تعديل اتفاقيـة عـام 1916 من قبل ديفيد لويد جورجDavid Lloyd George[3] وكليمانصو أثناء اجتماع عقد بين رجلي الدولتين في كانون الثاني من عام 1918م، والذي على أثـره تنازلـت فرنـسا عـن الموصـل لبريطانيا[4] لقاء حصولها على حصة من نفط الموصل[5]، وحصولها أيضاً على دعم بريطانيا فـي تنفيذ أحكام اتفاقية 1916م في موضوع انتدابها على سوريا ولبنان بما في ذلـك دمـشق وحلـب والاسكندرونة وبيروت[6]، وذلك بانسحاب الجيوش البريطانية من السواحل الـسورية، وأن تكـون السند اللازم لها في حال اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية[7].

---

(1) حسين، الموصل، ص 7-8.

(2) العلـوجي، الاصـول التاريخيـة، ص 187؛وأنظـر: Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol2,P34-36.

(3) ديفيد لويد جورج : 1863 - 1945م أحد زعماء حزب الأحرار البريطاني من 1908 إلى 1915م، عمل لويد وزيرًا للمالية 1911 ثم وزيرا للحرب عام 1916م ثم ترأس مجلس الوزراء في عام 1916م وقد استقال لويـد جورج عام 1922م، غربال، الموسوعة، مج 2، ص 1582.

(4) نوسشه، الصراعات البترولية، ص64، 71 ؛ و أنظر: Sedillotm , Histoire Du Petrole ,p163.

(5) حسين، العراق المعاصر، ص 52 ؛ البزاز ،عبد الرحمن ، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، 1954، ص 101، وسيشار إليه لاحقا : البزاز، محاضرات عن العراق.

(6) دولبران،اللورد لويد،العراق من الانتداب إلى الاستقلال 1914 – 1932، ترجمة الدار العربيـة للموسـوعات، ط1، بيروت، 2002، ص83، وسيشار إليه فيما بعد : دولبران، العراق.

(7) العلوجي، الأصول التاريخية، ص191،197.

لا شك أن فرنسا تنازلت عن الموصل لأنها كانت بحاجة إلى الدعم البريطاني في المفاوضات المقبلة مع ألمانيا[1].

وتم تكليف بيرانجيه من قبل الرئيس كليمانصو والحكومة الفرنسية للتفاوض مع الحلفاء من أجل تنظيم سياسة بترولية أوروبية، وكان هدف بيرانجيه هو الحصول على تنازلات من جميع الحلفاء في الحصص من سائر الامتيازات البترولية الدولية كامتيازات العراق وفارس، وترشيح فرنسا للحصول على حصة البنك الألماني البالغة (25 %) من رأسمال شركة النفط التركية[2]. ولكن كان هناك اختلاف في وجهات النظر بين الحكومة الفرنسية والبريطانية، حيث خاطبت فرنسا اللورد كرزن وزير الخارجية البريطاني في 6 كانون الثاني 1919م تطالب بحصة من نفط العراق[3]، وقد أدرك البريطانيون أن الطريقة الوحيدة لتفادي الاصطدام مع الفرنسيين ومنعهم من الانجرار وراء الولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة النفط هو التضامن معهم، وفعلاً بدأت المفاوضات في 1 شباط 1919م بين هنري بيرنغرHenry Berenger[4] والسير جون كادمان John Cadman[5] الممثل التنفيذي لشركة النفط التركية الذي طلب من ارثر بلفور الرئيس التنفيذي لوفد الصلح البريطاني بأن يبلغ بيرنغر بأن بريطانيا وافقت على الاعتراف بـ 20-30% كحصة لفرنسا من نفط العراق ، لكن كادمان تابع محادثاته مع الفرنسيين الذين طالبوا بحصة متساوية مع بريطانيا في نفط العراق وكردستان مقابل تنفيذ اتفاق تسليم الموصل لهم [6].

واستكمالاً للمحادثات السابقة وتحديداً في 8 نيسان 1919م، وقع ولتر لونغ Walter Long[7] اتفاقية مع هنري بيرنغر[8] لبدء محادثات حول تنسيق السياسات الفرنسية والبريطانية النفطية في كل من رومانيا والمستعمرات الفرنسية والبريطانية في آسيا وأفريقيا، وتشعب التفاوض حول نفط

---

(1) فوستر، العراق الحديث، ص251.

(2) العلوجي، الاصول التاريخية، ص189.

(3)Shwodran , The Middle East oil,p201-202.

(4) هنري بيرنغر : المفوض العام للإنتاج النفطي الفرنسي، Shwodran , The Middle East oil , p202.

(5)جون كادمان : أستاذ تكنولوجيا البترول والمعادن في جامعة برمننغهام 1908-1920 والمستشار النفطي لمكتب الاستعمار في حكومة ترينيداد Trinidad ومساعد في قسم مناجم الفحم وفي لجنة التجارة عضوفي لجنة النفط الأدميرالية في إيران 1913-1914 مستشار الأمور النفطية في الحكومة البريطانية مدير ورئيس شركة النفط العراقية وشركة النفط الأنجلوفارسية النفطي ورئيس معهد الوقود ورئيس جمعية الصناعات الغازية البريطانية ورئيس مؤسسة مهندسوالتنقيب Kent, Oil And Empire,P196

(6) فوستر، نشأة العراق الحديث، ص265.

(7) ولتر لونغ : وزير الدولة البريطاني لشؤون النفط عام 1919م، سليمان، النفط في العراق، ص84؛وأنظر:حسين، الموصل،ص9.

(8) سليمان، النفط في العراق، ص84؛ وأنظر : حسين، الموصل، ص 9؛ وأنظر: Mejcher , Imperial Quest , p111

العراق إلى اتجاهات متعددة أدت إلى انضمام فرنسا إلى شركة النفط التركيـــة، وحـــصولها علـــى نصيب يتراوح بين 20 و30 % [1].

قدمت فرنسا مقابل هذا كله التسهيلات اللازمة لإنشاء خط للأنابيب، وضمان وصول النفط من العراق وبلاد فارس إلى سواحل المتوسط، كما وافقت على إشراك بريطانيا في استغلال حقول نفط الجزائر، وفي حال إذا عهد إلى الحكومة البريطانية بالانتداب على العراق فستعمد إلى استعمال وساطتها لدى الحكومة العراقية، من أجل ضمان الحصول على امتياز مماثل للذي كانـــت منحتـــه شركة النفط التركية أو للشركة التي سيتم تأسيسها والتي ستحل محل الشركة الأخيرة، وستحـــصل الحكومة الفرنسية على نسبة من رأسمال هذه الشركة كما ذكر، وتتمتـــع بـــسائر حقـــوق التمثيـــل والحقوق الأخرى التي قد تقرر بالنسبة لحملة الأسهم، وستكون الشركة خاضعة للإشراف البريطاني الدائم وأن تطبق أحكام هذا الاتفاق على شركة النفط التركية. وهكذا تم توزيع حصص شركة النفط التركية على النحوالتالي: (70%) لبريطانيا، و(20%) لفرنسا، و(10%) لحكومـــة العـــراق. وإذا أبدت الحكومة العراقية عدم رغبة في الاشتراك فستوزع حصتها بالتساوي بين الفريقين البريطاني والفرنسي، وبموجب هذا الاتفاق فإذا مر خط الأنابيب عبر أراضي العراق نحو الخلـــيج العربـــي، تتعهد الحكومة البريطانية بمنح التسهيلات ذاتها سواء في شركة النفط التركية أم في الشركة التـــي ستحل محلها، كما تتعهد الحكومة الفرنسية بتقديم التسهيلات اللازمة لشركة العراق أو شركة النفط التركية، أو الشركة الانجلوفارسية، من أجل إنشاء المستودعات والصهاريج، والمصافي والأرصفة البحرية. وبعد طول محادثات وقع السيد همر غرين وود Sir Hamur Green Wood[2] والـــسناتور الفرنسي بيرنغر مذكرة أولية في 19 كانون الأول 1919م للاتفاق حول العراق حيث تمنح فرنـــسا 25%من أسهم شركة النفط التركية مقابل موافقتها على بناء خطين أنابيب يعبران منطقة انتدابها في سوريا، والمحافظة على عملية نقل النفط من العراق وفارس، وقد ذهبت هذه الحصة إلـــى فرنـــسا بقصد ضمان مساندتها لبريطانيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية[3].

وفي 25 كانون الأول 1919م تم توقيع الاتفاقية النفطية حول نفط العراق، جـــاء فيهـــا أن الحكومة البريطانية قررت منح الحكومة الفرنسية أومن يمثلها حصة ألمانيا بما يقارب 25% مـــن الإنتاج الصافي النفطي حسب الأسعار المتداولة في الأسواق واحتفظت لنفسها بـــ 75%[4]، وصار

---

[1] فوستر، نشأة العراق الحديث، ص265؛وأنظر: Sluglett,Britain in Iraq,PP109 .

[2] همر غرين وود : وزير الدولة البريطاني لشؤون النفط 1919، فوستر، نشأة العراق الحديث، ص265

[3] فوستر، نشأة العراق الحديث، ص265.

[4] Shwodran , The Middle East oil ,p204.

هناك تنسيقٌ بين ديتردنغ والشركة الهولندية شل لتأسيس شركة فرنسية لاستثمار الحصة الفرنسية من حقول العراق، وتأسيس الشركة البحرية للبترول من أجل نقل المنتجات البترولية[1].

دور النفط في اتفاقية سان ريمو San Remo[2]:

ظلت فرنسا تطالب برفع حصتها إلى 50% من النسبة، لكن الحكومة البريطانية أصرت على إبقاء النسبة في حدود (25%)[3]، وهذا ما تم إقراره على أرض الواقع في مؤتمر سان ريموفي 24 نيسان 1920م[4]، حيث تعهدت من خلاله بريطانيا بمنح فرنسا أومن ينوب عنها 25% من صافي إنتاج النفط الخام حسب أسعاره في السوق العالمية[5]، أو25% من أسهم الشركة التي تتولى تنمية حقول نفط العراق، ونصت الاتفاقية أيضا على أن تكون الشركة تحت السيطرة البريطانية، وأن تمنح للحكومة العراقية أوالمصالح العراقية 20%من رأسمال الشركة[6]، وأن تحصل فرنسا من الشركة الانجلوفارسية على منتجات بترولية بواسطة خط أنابيب يصار تحديده من فارس حتى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، على أن يتم الاتفاق على ذلك بين كل من الشركة الانجلوفارسية والحكومة الفرنسية[7]. وعندما اجتمع الحلفاء في موتمر سان ريمو أكدوا على تقسيم الانتدابات فيما بينهم بصورة نهائية، وقد أعلنت هذه القرارات في 26 نيسان 1920م. وفي شهر أيار من عام 1920م وبناءً على طلب من الحكومة الفرنسية أكدت الحكومة البريطانية على لسان ممثلها السير جون كدمان[8]:

أولا: أنها تحدد الحقول المكتشفة أو التي سيصار إلى اكتشافها في العراق والتي هي في منطقة الانتداب البريطاني بما يلي:

أ- تلك الحقول التي قد توجد على امتداد خط بغداد ضمن رقعة من الأرض لا يزيد عرضها على عشرين كيلومتر من طرفي الخط الحديدي.

---

(1) موسوي، النفط العراقي، 30.

(2) سان ريمو، مدينة شمال غرب إيطاليا، قريبة من الحدود الفرنسية، تقع بين ساحل خليج صغيرة في البحر المتوسط، غربال، الموسوعة، مج1، ص 950.

(3) نوسشه، الصراعات البترولية، 64-71.

(4) العباس، وثائق النفط، ص66 ؛ وأنظر : حسين، الموصل، ص 9 ؛ وأنظر : Sedillotm , Histoire Du Petrole, P164 ؛وأنظر: Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol2,P75-77 .

(5)Stocking , Middle East Oil , p 45-46 ; Look : Longgring, Oil in the Middle East,P44.

(6) العباس، وثائق النفط، ص67؛ وأنظر: العاني، امتيازات النفط،695 ؛ وأنظر : Shwodran , The Middle East oil ,p203.

(7) العباس، وثائق النفط، ص68؛ وأنظر: فوستر، نشأة العراق الحديث، ص265.

(8) نوسشه، الصراعات البترولية، ص71.

ب- تلك الحقول البترولية التي كانت تعود ملكيتها إلى الخاصة السلطانية العثمانية في ولايتي الموصل وبغداد.

ج- حقول منطقة نفط خانة التي نقلت ملكيتها إلى تركيا عام 1913م.

ثانيا: تم توضيح حقوق الحكومة الفرنسية بما يلي :

أ- استلام(25%) من البترول الخام المستخرج من الحقول المذكورة أعلاه.

ب- أن يحدد السعر الذي سيطبق عليها بنسبة سعر الكلفة عند مصب خط الأنابيب في ميناء البحر الأبيض المتوسط، أو في الخليج العربي، في حالة تم إنشاء أي من الخطين.

ثالثا: في حالة ما إذا أسست شركة خاصة أو أكثر من شركة بغية استغلال هذه الحقول سيحتفظ للحكومة الفرنسية أومن ينوب عنها بحق الاشتراك بـ 25% من رأسمال هذه الشركة، أو الشركات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك جرى تأكيد حق فرنسا بالنسبة ذاتها بـ25% في حالة ما إذا منحت أية شركة بريطانية أو أجنبية امتيازات أخرى في الحقول البترولية المعينة[1].

في 10 أب 1920 وقع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيفرSevres، التي أكدت على الصفة القانونية لاتفاقية سان ريمو، وحرمت تركيا من الأجزاء العربية وأبقت على أحكام الامتيازات الأجنبية التي منحتها الحكومة العثمانية للشركات ورعايا الحلفاء قبل 29 تشرين الأول 1914م، بل وتمديد صلاحية هذه الامتيازات لفترة جديدة تعادل الفترة التي انقضت بين29 تشرين الأول 1914 وتاريخ بدء تطبيق هذه المعاهدة[2].

واستكمالاً لتنفيذ قرارات مؤتمر سان ريمو المتعلقة بالانتداب، فقد جرت الأخبار في بغداد في عام 1920م أن الإدارة البريطانية جاءت: أولا : لجعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم.

ثانياً تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والأمن الخارجي.

ثالثاً: إلزامها بتشكيل قانون أساسي، وبأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله، مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة الموجودة في العراق ورغباتها ومنافعها، فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفته حكومة مستقلة إلى أن تتمكن من الوقوف بنفسها، فحينئذ تنتهي مدة الوكالة، وقررت الحكومة البريطانية تكليف برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة، وبأن يكون الممثل الأعلى للحكومة البريطانية في العراق، وبعد انقضاء الإدارة العسكرية ستنتقل السلطة[3]

---

[1] نوسشه، الصراعات البترولية ، ص71.

[2] العلوجي، الاصول التاريخية، ص231 ؛ وأنظر : Sedillotm , Histoire Du Petrole, P164؛ وأنظر: Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East,Vol2,P87-90.

[3] حسين، الموصل، ص 10-11.

لكوكس، وعليه تكوين مجلس شورى تحت رئاسة شخص عربي، والدعوة لمؤتمر عراقي يمثل جميع أهالي العراق ينتخب أعضاؤه انتخابا ويكون من مسؤولياته العمل على إعداد القانون الأساسي[1].

تفاجأ العراقيون بقرارات مؤتمر الحلفاء في سان ريمو الذي يقضي بوضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وسورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، فكانت ضربة قاضية للآمال، ونقضاً صريحاً للوعود والعهود التي قدمتها بريطانيا لحلفائها العرب.

في الحقيقة إن عصبة الأمم فرضت على العراق أن يقبل بانتداب بريطانيا عليه مدة خمس وعشرين سنة، مع أن بريطانيا رضيت حسب البروتوكول الملحق للمعاهدة الأولى بأن تجعل تلك المدة أربع سنوات تبدأ من تاريخ عقد معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية. ولم تكتف بريطانيا بالشروط السابقة، بل اشترطت لاحتفاظ العراق بولاية الموصل شرطاً ثقيلاً آخر، وهو موافقة الحكومة العراقية على منح امتياز استخراج النفط إلى شركة بريطانية. وقد استعملت كل وسائل الضغط لنصرة الشركة البريطانية لحصولها على الامتياز بالشروط التي أملتها[2]. وعلى أثر ذلك تضافرت جهود العراقيين للمطالبة بحقوقهم المشروعة، وطفقوا يعقدون الاجتماعات السرية والعلنية في بغداد والنجف والموصل وغيرها من المدن العراقية لهذا الغرض، وسرعان ما تطورت هذه المطالبة إلى ثورة مسلحة اندلعت في 30 حزيران 1920م، امتدت من لواء الديوانية إلى معظم أنحاء الفرات الأوسط، واستمرت ستة أشهر، كبدت خلالها السلطة المحتلة والثوار المطالبين باستقلال البلاد خسائر فادحة في الأموال والأنفس[3].

أما الأوساط العالمية ذات الصلة بموضوع البترول، فلم تبقَ مكتوفة الأيدي إزاء الاتفاقات البريطانية حول نفط العراق، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى معرفة أهمية وطبيعة القرارات السرية المتخذة ، خاصة بعد الاستياء الذي أبدته الحكومة الأمريكية من موقف بريطانيا تجاه الشركات الأمريكية، القاضي برفض بريطانيا السماح لشركات النفط الأمريكية إرسال بعض الخبراء في شؤون النفط إلى العراق أو إلى الأراضي المنتدب عليها من قبل بريطانيا. فهذا الأمر بالإضافة إلى اتفاق سان ريمو كان سبباً رئيساً للنزاع بين الولايات المتحدة وبريطانيا، مما أدى بالتالي إلى سلسلة من تبادل المذكرات الدبلوماسية الشديدة اللهجة بين الحكومتين المذكورتين، وكان الجدل يدور بالدرجة الأولى حول كيفية استثمار مصادر النفط في الشرق الأوسط، والمبادئ التي كان يجب تطبيقها في الأراضي المنتدب عليها من قبل الحلفاء. وكانت الولايات المتحدة قد اقترحت

---

[1] حسين، الموصل، ص 10-11.
[2] البزاز، محاضرات عن العراق، ص 97.
[3] الحسني، تاريخ العراق،ج1،ص 42-43 ؛ حسين، العراق المعاصر، ص 52.

خطة "سياسة الباب المفتوح" Policy - Open Door والتي تقضي بأنه يجب أن تكون المناطق الواقعة تحت الانتداب مفتوحة لأي شركة، أو لجميع الشركات التي تهتم بامتيازات النفط في العراق بعد أن تختار شركة النفط التركية "12" منطقة في العراق، مساحة كل واحدة منها لا تتجاوز "16" ميلاً مربعاً، ويعرض ما يتبقى من الامتياز الذي يعادل حوالي 150.000 ميل مربع، للإيجار الثانوي (أي من قبل المستأجر) لأي فرد مسؤول أوشركة مسؤولة يمكن أن تكون مهمتها تطوير إنتاج النفط في العراق.

كانت سياسة الباب المفتوح تسمح كذلك لأصحاب شركة النفط التركية بأن تكون لها الحرية التامة للحصول على إيجارات ثانوية، كما يحق كذلك لأية شركة أمريكية أخرى للنفط أن تهتم بنفط العراق، بل وأن يُعامل رعايا جميع الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب[1]. وأن تكون الامتيازات الاقتصادية والتي تمنح في الأراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة[2].

ولقد ذكر اللورد كرزون في محاولة لتفسير إعطاء فرنسا هذه النسبة بناء على استفسارات وزارة الداخلية الأمريكية، بأنها كانت مقابل التسهيلات التي سوف يمكن بها إيصال نفط العراق إلى ساحل البحر المتوسط من الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي[3].

كما رد كرزون على الاستفسارات الأمريكية المتعلقة ببناء أرصفة ومنشآت، ومد أنابيب نفط داخل العراق، قال: أنه لم تجر عملية إنشاء لأنابيب النفط، أوبناء مصافٍ، معتبراً قيام البريطانيين ببناء سكك الحديد، وأرصفة الموانئ، إجراءً ضرورياً للاحتلال العسكري، وأنه ليس صحيحاً الادعاء بأنه قد تم التطلع إلى الادعاء بالسلطة المطلقة على موارد النفط. أما بالنسبة إلى سياسة بريطانيا العامة، فقد أشار اللورد كرزون إلى حقيقة أن نسبة 2.5% من النفط العالمي كان يأتي من داخل الإمبراطورية البريطانية، وأنه إذا ما تم إدراج منتوج النفط الفارسي ضمن تلك المستخرجة من داخل بريطانيا فإن المجموع سوف لا يزيد عن نسبة 4.5% من مجموع الإنتاج العالمي للنفط، وهذا لا يشكل شيئاً أمام إنتاج الولايات المتحدة الكبير، الذي يزيد عن 80% من مجموع الإنتاج العالمي[4]، وأشار كرزون إلى أن سيطرة الولايات المتحدة على إنتاج النفط

---

[1] سليمان، النفط في العراق، ص87-88 ؛ وأنظر : العباس، وثائق النفط، ص 71.
[2] موسوي، النفط العراقي، ص 33.
[3] البراوي حرب البترول،ص 180-181.
[4] المرجع نفسه ،ص 180-181.

مضمونة لسنوات طويلة في المستقبل[1]، وذكّر الخارجية الأمريكية بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد رفضت في سنة 1913م أن تؤيد منح امتياز نفطي بريطاني في هاييتي[2].

أمام هذه التخاريج البريطانية جاء تعليق السيد بينبردج كولبيBenberdj Colby [3] في 20 من تشرين الثاني 1920م، بأنه لا يمكن التوفيق بين اتفاق سان ريمو عن النفط، وبين بيان اللورد كرزون السابق الذكر، من حيث أن الادعاءات البريطانية بحقوق الامتياز النفطي في العراق سوف تبقى على وضعها كما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى،علماً بأن شركة النفط التركية لم تكن تمتلك قبل الحرب أية حقوق في امتيازات نفطية في العراق.وتابع قائلاً: إنه لم يستطع أن يفهم إنكار البريطانيين لأية نوايا لديهم لاحتكار صناعة النفط العراقي في الوقت الذي اشترط فيه اتفاق سان ريمو على أن كل شركة نفط خاصة تتقدم بطلب استثمار حقول النفط العراقية يجب أن تكون تحت السيطرة البريطانية الدائمة[4]، وهذا الأمر يؤكد النية البريطانية نحو احتكار موضوع النفط، لكن كرزون أكد لوزارة الداخلية الأمريكية عدم وجود أية نية للاحتكار، وأن اتفاق سان ريمو يعتبر أن جميع حقول النفط التي تشير إليها هذه الأحكام، إنما تخضع للامتياز الذي تم منحه قبل الحرب[5] من قبل الحكومة العثمانية إلى شركة النفط التركية التي أخذت صفة قانونية لأن الحكومة العثمانية في 28 حزيران 1914م، أعلنت أن وزارة المالية العثمانية، حلت محل النظارة الخاصة السلطانية في قضية منابع النفط المعروفة أوالتي سوف تكتشف في ولايتي الموصل وبغداد،بتأجير تلك المنابع المذكورة إلى شركة النفط التركية، وأن الوزارة تحتفظ بحقها في أن تحدد فيما بعد حصتها في المشروع وشروط العقد[6].

وبيّن كرزون أنه بالنسبة إلى المصالح الألمانية فإن هذه المصالح قد جرت تصفيتها، وأصبحت في أيدي البريطانيين[7]، وبعد مضي ستة أشهر أعلمت الولايات المتحدة وزارة الخارجية البريطانية في 14 آب 1921 أنه إذا ما استمرت بريطانيا في تأكيد ادعاءات شركة النفط التركية

---

(1) حسين، الموصل، ص 307.

(2) فوستر، نشأة العراق الحديث، ص266 -267.

(3) بينبردج كولبي : وزير الخارجية الأمريكي من عام 1920-1925، فوستر، نشأة العراق الحديث، ص266 - 267.

(4) فوستر، نشأة العراق الحديث، ص 267-268 ؛ حسين، الموصل، ص 307

(5) فوستر، نشأة العراق الحديث، ص269؛وأنظر: البراوي، حرب البترول، ص 181؛وأنظر: منتشاشغيلي، العراق، ص 252-253.

(6) فوستر، نشأة العراق الحديث، ص269، البراوي، حرب البترول، ص 181، منتشاشغيلي، العراق، ص 252-253.

(7) فوستر، نشأة العراق الحديث، ص269، البراوي، حرب البترول، ص 181، منتشاشغيلي، العراق، ص 252-253.

فيجب اتخاذ تدبير خاص لحسم ذلك الادعاء بالتحكيم[1]، وأعلنت حكومة الولايات المتحدة أنها لا تريد لمواطنيها أي امتياز خاص في الأراضي المنتدبة، وتتوقع أن تحترم الحقوق الخاصة المكتسبة فعلاً قبل الحرب العالمية الأولى في إشارة إلى امتياز تشستر[2]. حيث كان واضحاً أن شركة شل الهولندية الملكية والآنجلوفارسية شكلتا معا جبهة متحدة ضد مطالبات ستاندرد أويل اوف نيوجرسي الأمريكية في موضوع الدخول إلى العراق بينما كانت هاتان الشركتان منهمكتين في ذرع الصحراء طولاً وعرضاً بحثاً عن النفط في العراق[3]، بل وحاولتا وضع العراقيل أمام شركة نيوجرسي من إرسال كشافيها إلى الموصل وكركوك في شمال العراق. وقد انسحب موقف الولايات المتحدة الأمريكية من موضوع النفط على موقفها من الانتداب الذي عارضت فيه أيضا أية فكرة لفرض الانتداب على المنطقة العربية، لكن فرنسا وبريطانيا اشترتا سكوتها بمنحها حصة في شركة النفط التركية[4].

لم تتوقف الحكومة البريطانية كثيراً أمام المعارضة الأمريكية لفكرة الانتداب، وتعهدت بعد دخولها لبغداد بإقامة إدارة مدنية ذاتية، وقامت بتأسيس جهاز إدارة مدنية مكون من البريطانيين والهنود الذين كان لهم خبرة طويلة في مختلف فروع الإدارة المدنية والقضائية وكان معظمهم من ضباط الاستخبارات العسكرية[5]، وبعد الأحداث التي صاحبت الثورة العراقية عام1920م، توجب على الحكومة البريطانية أن تقوم بمساعدة نقيب بغداد عبد الرحمن النقيب[6] على تأليف حكومة وطنية ومجلس دولة برئاسته[7].

وكان واضحاً أن الميل هو اختيار نظام ملكي للعراق[8]، وأثناء انعقاد مؤتمر القاهرة12 آذار 1921م الذي حضره برسي كوكس والجنرال هالدن E.Haldane[9][10]، أعلن وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل أن المرشح الأكبر حظاً في عرش العراق هو الأمير

---

[1] حسين، الموصل، ص 309.
[2] المرجع نفسه،ص309.
[3] أوكنور، هارفي، الأزمة العالمية في البترول، ص371.
[4] الحسني، تاريخ العراق،ج1،ص 94.
[5] العراق في الوثائق البريطانية، ص25؛وأنظر: الدوري، اسامة ، تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني،دار الشروق للطباعة والنشر،ط1،عمان ،2009،ص9.
[6] عبد الرحمن النقيب : نقيب أشراف بغداد وسليل الأسرة المنتمية إلى الشيخ الورع عبد القادر الكيلاني أوالجيلاني، وقد قبل ترؤس الحكومة المؤقتة في 25 تشرين أول 1921 وكان بذلك رئيس أول حكومة وطنية قامت في العراق، العراق في الوثائق البريطانية، ص 31.
[7] العراق في الوثائق البريطانية، ص 31.
[8] بيرغوين، اليزابيث، جيرترووود بيل من اوراقها الشخصية 1914-1926، ترجمة نمير عباس مظفر، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2002، ص15، وسيشار إليه لاحقا : بيرغوين، بيل من أوراقها الشخصية.
[9] الجنرال هالدن : القائد العام للقوات البريطانية في العراق، العراق في الوثائق البريطانية، ص33.
[10] الشناق، تاريخ الأردن وحضارته، ص 187.

الهاشمي فيصل، وقد كان الشريف الحسين بن علي تلقى دعوات من رجال العراق وزعمائه لترشيح أحد الأمراء الأربعة (فيصل، عبد الله، علي، زيد) لعرش العراق، وكان واضحاً أن الأمير فيصل هوالشخصية الأكثر ملائمة لهذا الدور، وقد أعلنت الحكومة البريطانية بأنها لا تمانع في ذلك. وكانت المس بيل[1] قد لجأت إلى شيوخ العشائر وإلى رجال الدين، واستعانت بزعماء المدن والأحياء من أجل تنظيم حملة تطالب بتنصيب فيصل ملكاً للعراق، وهكذا استطاعت بكثير من الحركة والجهد والتنظيم أن تجعل فيصلاً الأوفر حظاً في تولي العرش، مستغلة البيت الذي ينتسب إليه، والصفة التي كانت له، والتأييد الذي حصل عليه[2].

وصل الأمير فيصل إلى العراق في 29 حزيران 1921م، ونُودي به ملكاً في 23 آب 1921م[3]، وأعلن في25 تشرين أول 1921م بأن الحكومة ستكون حكومة عربية مستقلة دستورية نيابية ديمقراطية مقيدة بالقانون، ولكن تحت الانتداب[4].قررت الحكومة البريطانية أن العلاقة بين الطرفين سوف تكون قائمة على أساس معاهدة تحالف تعقد بين الطرفين؛ للتغلب على مشاعر الكراهية ضد فكرة الانتداب. وكان قد جرى التفاوض بشأن تحديد إطار معاهدة التحالف التي وقعت في 13 تشرين الأول 1922م، لكن الحكومة استقالت، وعندما ألفت الحكومة الجديدة كانت بريطانيا قد وضعت مسودة بروتوكول يلحق بمعاهدة التحالف حيث خفضت بموجبها فترة المعاهدة من عشرين سنة إلى أربع سنوات اعتبارا من تاريخ تصديق معاهدة الصلح مع تركيا، كما أنها نصت في حال قبول العراق في عضوية عصبة الأمم قبل مرور المدة القصوى فإن المعاهدة تنتهي فورا وهكذا كان أول واجب أمام الوزارة الجديدة أن تفاوض لعقد المعاهدة[5][6].

---

[1] جيرترود بيل باحثة ومستكشفة بريطانية مشهورة عملت في العراق مستشارة للمندوب السامي البريطاني بيرسي كوكس في العشرينيات من القرن الماضي جاءت إلى العراق عام 1914 ولعبت دورا بالغ الأهمية في ترتيب أوضاعه بعد الحرب العالمية الأولى، www.wikipedia.org.

[2] بيرغوين، بيل من أوراقها الشخصية، ص16 ؛ وأنظر : كورية ، يعقوب، انجلترا في حياة فيصل الأول ، الأهلية للنشر و التوزيع ،ب ط،عمان،1998، 14-15،و سيشار إليه لاحقا : كورية، انكلترا في حياة فيصل الأول؛ وأنظر: العراق في الوثائق البريطانية، ص33 ؛ وأنظر : ويلسون، ارنولد، بلاد ما بين النهرين بين ولائين (خواطر شخصية وتاريخية)، ترجمة فؤاد جميل، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1991، ص 343.

[3] كورية، انجلترا في حياة فيصل الأول، ص 22-23 ؛وأنظر: النجار،مصطفى عبد القادر و آخرون ،العراق في التاريخ، بغداد ، 1981، ص 667، وسيشار إليه فيما بعد : النجار، العراق في التاريخ،

[4] الحمداني، حامد، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الأحتلال البريطاني حتى ثورة 14 تموز 1958 (1915-1958)، فيشونميديا، الطبعة الأولى، السويد، د.ت، ص 48-49، وسيشار إليه لاحقا : الحمداني، صفحات من تاريخ العراق ؛ وأنظر : الحسني، تاريخ العراق،ج1،ص 94.

[5] حسين، الموصل، ص 20؛أنظر: العراق في الوثائق البريطانية، ص 34-35 ؛ وأنظر: الحمداني، صفحات من تاريخ العراق، ص 52-56.

[6] لمزيد من التفصيل حول مواد معاهدة التحالف أنظر الملحق الأول

كان ظاهراً ومنذ البداية أن الحكومة البريطانية قصدت من المعاهدة أن تحل محل صك الانتداب، مع بعض المكاسب للجانب البريطاني، أي تخفيض نفقات الاحتلال بينما رغب العراقيون بأن يكون تعاقداً بين فريقين مستقلين، وإلغاء للانتداب الذي يعتبرونه استعماراً مقنعاً[1].

وبالرغم من أن المعاهدة العراقية لسنة 1922م لم تذكر الانتداب، فإنها عملياً كانت صك انتداب في ثوب جديد. وقد وضعت الأعباء المالية التي فرضها الانتداب على العراق في أربع اتفاقيات منفصلة ملحقة بالمعاهدة، واحدة للموظفين البريطانيين في العراق، واثنتين لدور البريطانيين في الشؤون العسكرية والقضائية في العراق، وأربعة لامتيازات بريطانيا الاقتصادية في سكك حديد العراق وميناءه. وقد احتوت المعاهدة ضمنا نهاية الانتداب، ولكن الحكومة العراقية رغبت بأن تكون مجرد معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا والتي تعهدت بريطانيا كنتيجة لها أن تستعمل وساطتها لضمان قبول العراق كعضو في عصبة الأمم بأسرع ما يمكن[2].

ومن جهة ثانية ثبتت المعاهدة ضمناً بريطانيا كدولة منتدبة عن عصبة الأمم في العراق، وقد عارضت الوزارة العراقية مدة الانتداب لعشرين سنة لأنها اعتقدت أن قبولها لصك مثل هذا سيمنع قبول العراق في عصبة الأمم في وقت مبكر، لكن الوزارة الجديدة قدمت استقالتها في 17 تشرين الثاني 1922م[3].

في 19 تشرين الأول 1922م صدرت الإرادة الملكية بتأليف المجلس التأسيسي ليقرر دستور المملكة، وقانون انتخاب مجلس النواب، والمعاهدة العراقية البريطانية. لكن الشعب العراقي عارض فكرة المجلس، ودعت المعارضة الوطنية لمقاطعة الانتخابات، وطالبت بإلغاء الحكم العسكري البريطاني، وإطلاق حرية المطبوعات وسحب المستشارين البريطانيين من المحافظات وإعادة المنفيين العراقيين إلى بلادهم والسماح بتأليف الجمعيات[4]، وبناء على التجاذبات والتحولات والاستحقاقات الجديدة التي حدثت على أرض العراق مع تشكيل الحكومة العراقية صار لزاما الآن بحث الإجراءات القانونية والسياسية لحقوق شركة النفط التركية في نفط العراق مع هذا المكون الجديد وهو الحكومة العراقية.

شركة النفط التركية، الحاضرة دائما في المشهد، ظلت تؤكد دائماً على مطالباتها السابقة قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى، وطلبت من الحكومة العراقية في عام 1923م منحها امتيازاً نفطياً جديداً في منطقتي الموصل وبغداد، ومن جانب آخر كانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب

---

[1] حسين، الموصل، ص 20-21.
[2] المرجع نفسه، ص 20-21.
[3] حسين، الموصل ، ص 22.
[4] النجار، العراق في التاريخ، ص 668 ؛ وأنظر : الحمداني، صفحات من تاريخ العراق، ص 57.

الأحداث والتحولات الجديدة في العراق عن كثب؛ لتحصيل نصيب لها من نفط[1] العراق، ففي البداية تم عرض حصة 12% للشركات الأمريكية، لكن هذا العرض تم رفضه، بل أكدت الحكومة الأمريكية عدم الإقرار بشرعية أي امتياز يعطى ما لم يمنح من قبل الحكومة التي ينتخبها الشعب العراقي[2]. لكن بريطانيا التي كانت تتجهز للذهاب إلى مؤتمر لوزان في نهاية عام 1922م أدركت حاجتها لدعم الولايات المتحدة في موضوع الموصل؛ لذا رأت أنه لا مفر من استرضائها وكسبها إلى جانبها، وجرت مفاوضات مستفيضة بين شركات النفط وحكوماتها للوصول إلى توافق مرضٍ حيث أعلن رئيس شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي في 12 كانون الأول 1922م أن شركة النفط التركية وافقت على منح 24%من حصة الشركة لمجموعة النفط الأمريكية[3].

وبالرغم من المكاسب الأمريكية هذه إلا أن مساعيها لم تتوقف في فتح جميع أوراقها للحصول على مكتسبات نفطية في أرض العراق، وفي هذا الإطار دخلت على خط تركيا لاستحصال الامتياز الذي وافقت حكومة أنقرة على إعطاءه لـ جستر في 10 نيسان 1923م، ونص الاتفاق على بناء ما يزيد على ألف ميل من سكك الحديد، وعلى استثمار نفط الموصل. لكن جستر لم يكن محظوظا في مسعاه؛ إذ لم يمضِ عشرون يوما على هذا الاتفاق حتى ألغي ذلك الامتياز، كون الحكومة التركية لا يسمح لها منح امتيازات في العراق الذي هو خارج حكمها الآن كونها دولة مهزومة بالحرب، وأن الحكومة البريطانية لا يحق لها الاعتراف بصحة أي امتياز في العراق تمنحه الحكومة التركية في أنقرة[4].

أما موقف الحكومة العراقية الفتية التي لم تكن راسخة البنيان، وكانت تعاني من عجز مالي وعسكري، وتتقاذفها القوى والقرارات الدولية في المؤتمرات والاجتماعات المغلقة، لم تكن قادرة على تحمل عبء موروث الامتيازات التي منحتها الحكومة العثمانية سابقاً للشركات والدول الغربية بريطانيا وألمانيا، ففي 22 كانون الثاني 1923م قامت بدعوة شركة النفط التركية المدعية بالامتيازات إلى إبراز المستندات والوثائق التي تثبت حقوقها في امتيازات النفط في الموصل وبغداد، وبالنظر إلى أن معظم أصحاب الامتياز كانوا من البريطانيين وحلفائهم، فقد توسط المعتمد السامي البريطاني في العراق في هذا الأمر، وأخذ يفاوض الحكومة العراقية في هذه القضية باعتبار أن العراق وارث لالتزامات الحكومة العثمانية. وبقدر ما كان هذا الأمر يتعلق بالحكومة العراقية، فقد قامت هذه الحكومة بدرس هذا الموضوع من مختلف نواحيه، وقررت بتاريخ 13 آب 1923م

---

[1] اوكنور، الأزمة العالمية في البترول،376 ؛ وأنظر: Mejcher , Imperial Quest , p105

[2] موسوي، النفط العراقي، ص 35.

[3] Shwodran , The Middle East oil ,p 216 .

[4] حسين، الموصل، ص 310.

عدم الاعتراف بالامتياز الذي تدعيه شركة النفط التركية، وأوعزت على أثر ذلك إلى وزير ماليتها بالسفر إلى بريطانيا للمفاوضة في لندن مع الشركات المتقدمة لطلب امتياز نفط العراق من الحكومة العراقية[1].

في 5 أيلول 1923م قدم المعتمد السامي البريطاني في العراق مسودة لائحة بامتياز النفط المطلوب إلى الحكومة العراقية، وطلب منها النظر في القضية وإبداء رأيها فيها، وبعد دراسة هذا الاقتراح قررت الحكومة في 19 أيلول الموافقة على الطلب المذكور. حيث اتضح للحكومة العراقية في 27 كانون ثاني 1925م أن عصبة الأمم لن تسمح ببقاء ولاية الموصل للعراق ما لم يمنح العراق شركة النفط التركية امتيازاً بالبحث عن حقول النفط في هذه الولاية المتنازع عليها[2]، وكان كرزون قد سعى في مؤتمر لوزان في 20 تشرين الثاني 1922م ومن خلال المراسلات التي أجراها مع الدولة العثمانية لاعتبار الموصل بأنها خط الحدود الفاصل بينها وبين العراق[3]، وعليه ولكي لا تفرط الحكومة العراقية بالموصل استجابت للضغوط البريطانية، ووقعت الحكومة العراقية ممثلة برئيس الوزراء ياسين الهاشمي بعد رفض مجلس النواب التوقيع في 14 آذار 1925م اتفاقية منح الامتياز لشركة النفط التركية لمدة 75 عام[4]. استطاعت شركة النفط التركية بعد جهود شاقة وعقب مفاوضات بدأتها عام 1923م، أن تحول الوعد الذي حصلت عليه قبل الحرب العالمية الأولى إلى امتياز حقيقي في التنقيب واستثمار النفط العراقي في المناطق العراقية كافة[5]، ما عدا ولاية البصرة والأراضي المحولة، وكان موضوع المنطقتين يؤثر على امتياز شركة النفط التركية؛ لأن اعتبارهما تابعتين للدولة التركية يفقد الشركة منطقتين غنيتين بالنفط، لكن تركيا تعهدت بأن يبقى الامتياز لهذه الشركة وبالتالي ضمنت الشركة عدم دخول أي من الشركات المنافسة لها في امتيازها وحاولت شركة النفط الأنجلوفارسية الحصول على دعم من مكتب الخارجية[6] البريطانية لتضمن دعاويها في هذه المنطقة، لكن جهودها لم تفلح وكان على الشركة أن تقوم وخلال شهرين بمسح جغرافي لمناطق العراق واختيار 24 موقعاً ليتم حفرها خلال 3 سنوات، ثم تقوم بعد ذلك بانتقاء ما لا يقل عن 24 بقعة مستطيلة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة وتعرضها للمزايدة

---

(1) البراوي، حرب البترول، ص 182-183.

(2) سليمان، النفط في العراق، ص 98-100.

(3) منتشاشغيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ص 254؛وأنظر: Mejcher , Imperial Quest , p159.

(4) Records of Iraq , vol.3(1921-1924),PP31-39؛ اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية،جمع واعداد محمد لبيب شقير وصاحب الذهب الجزء الأول،جامعة الدول العربية،معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة، 1969،ص223-251،وسيشار إليه لاحقا:اتفاقيات وعقود البترول ؛وأنظر: Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol2,P131-142

(5) سليمان، النفط في العراق، ص 103.

(6) Kent, Oil And Empire, p183-184.

السرية، والغرض من هذا النص إرضاء السياسة الأمريكية التي كانت تصر على مبدأ الباب المفتوح[1] وأن تبقى الشركة مسجلة في بريطانيا، ويعين رئيسها من بريطانيا، وأن تدفع الشركة للحكومة العراقية 4 شلنات ذهب عن كل واحد طن من إنتاج النفط الصافي لمدة قدرها 20 سنة، وذلك بعد إتمام خط الأنابيب إلى موانئ التصدير، وتقدر بعد ذلك الحصة على أساس القيمة السائدة في أسواق النفط وخلال فترات كل فترة منها لمدة عشر سنوات، على أن تكون كميات النفط التي تستعملها الشركة لعملياتها داخل العراق معفاة من رسوم العائدات، وتكون الشركة – شركة النفط التركية – ملزمة بتزويد حاجة العراق من النفط بسعر معين ثابت، وللشركة حق استيراد وتصدير كل المواد والمكائن والأدوات والمؤن الضرورية لعملها وكل المواد التي يحق لها استغلالها[2]، وأن يكون مستخدمو الشركة داخل العراق من المواطنين العراقيين، أما المدربون والمهندسون والكيماويون والحفارون وملاحظو العمل والميكانيكيون وغيرهم من العمال الماهرين والكتاب يجوز استقدامهم من خارج العراق إذا كان متعذراً الحصول عليهم في العراق، وأن يكون للعراق حق تعيين مدير واحد في مجلس إدارة الشركة [3] . وفي سنة 1928 وافق أعضاء شركة النفط التركية على توزيع الأسهم كما يأتي:

تحصل شركة استثمار دارسي المحدودة (تمثل شركة النفط الانجلوفارسية) على 23.75%، وشركة النفط الانكليزية السكسونية (تمثل شركة شل الهولندية الملكية) على 23.75%، وشركة النفط الفرنسية (تمثل الجماعات الفرنسية) على 23.75%، وشركة إنماء نفط الشرق الأوسط الأمريكية على 23.75%، وتذهب نسبة السيد كولبنكيان البالغة 5% إلى ورثته[4] الذين تمثلهم شركة المساهمات والتحريات المحدودة، لتكون مجموع الحصص كاملة تساوي 100%[5].

وقد تم تعديل اسم شركة النفط التركية العاملة في العراق ليصبح اسمها شركة نفط العراق وذلك في 8 حزيران 1929 و التي يرمز لها Iraqi Petrolum Company (I.P.C)[6].

---

(1) البراوي، حرب البترول، ص 147-148 ؛ حكمت سليمان، النفط في العراق،ص 103؛وأنظر:حسين، الموصل، ص314-315 ؛وأنظر: Shwodran , The Middle East oil ,P237 .

(2) اتفاقيات وعقود البترول ، ص223-251 .

(3) العباس، وثائق النفط، ص 140؛ وأنظر : اتفاقيات وعقود البترول ، ص223-251 . حسين، الموصل، ص314-315.

(4) العباس، وثائق النفط، ص 7-8.

(5) المرجع نفسه ، ص 7-8.

(6) فاسور،ل.ف،النفط في العالم،ترجمةعدنان نجا،منشورات عويدات ،الطبعة الأولى،بيروت،1961؛وأنظر:العباس، وثائق النفط ، ص 8 ؛ وأنظر : حسين، الموصل، ص 317.

الخاتمة :

جاءت هذه الدراسة لبحث التوجه البريطاني و الفرنسي و الألماني نحو العراق، واهتمامه بالمصادر الاقتصادية للمنطقة وعلى رأسها الطاقة (النفط) محرك عجلة الإنتاج الغربي، بل و لكشف اللثام عن المآرب السياسية الاستعمارية الكامنة في حرمان الدولة العلية العثمانية ورعاياها العرب من مداخيل وعائدات النفط، من خلال تكبيل الحكومة العثمانية بقروض ومنح من أجل الحصول على امتيازات طويلة الأجل.

لقد أخذ هذا التوجه أشكالا مختلفة في وجوده في منطقة الدراسة –العراق- ،منها ما هو تبشيريا ومنها تجاريا ومنها سياسيا.و قد أعطت هذه الدراسة نوعا من التحليل والتفصيل لموضوع النفط العراقي و أظهرت حدية الاقتتال والتزاحم البريطاني والالماني الدبلوماسي والسياسي عليه خاصة خلال الفترة 1908م -1918م . و الواضح أنه و إلى جانب النفط كان لموضوع محاولة مد سكة حديد برلين- بغداد من جانب ألمانيا الأثر الأكبر في رفع حالة التأهب السياسي ليصبح في سقفه الأعلى عسكريا الذي انتهى بحرب عالمية كبرى عام 1914م .

خرجت ألمانيا والدولة العثمانية من المشهد دون أن يتم ترسيم الخطوط الأولى لموضوع الاتفاق النفطي واكتشافه بشكل عملي في العراق. وبعد ان وضعت الحرب أوزارها كان الحضور الفرنسي في المشهد ومناورته للحصول على نصيب من نفط العراق واضحا، من خلال توافقات وتفاهمات بين الدولتين البريطانية والفرنسية جرت في دهاليز اتفاقيات سايكس بيكو وسان ريمو ولوزان.

ولم تتناسى الدراسة بمجملها الإرهاصات الأمريكية وشركاتها من جهة أيضا لدخول اللعبة وتحصيل ما يمكن تحصيله من شوون النفط في العراق لكن دون الدخول في تفاصيل التدخل الأمريكي لأن هذا خارج نطاق الدراسة، مع التأكيد على أن الدور الأمريكي كان له الأثر الأكبر في إعطاء الشعوب حق تقرير مصيرها،الذي كان الدافع لتشكيل المملكة العراقية لتكون هي الطرف الأول والأخير في المفاوضات القادمة في ما يتعلق بنفطها.

تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا كانت اللاعب الأول و المؤثر الأهم في العراق، وذلك بكونها دولة ذات وصاية على العراق ،وذات امتداد تاريخي عميق متجذر فيه، وقد عملت على الاستنزاف العراق قدر استطاعتها لتحقق ما تستطيع تحقيقه من مكاسب وامتيازات .

وجهت بريطانيا العراق لتلبية حاجاتها الاقتصادية؛ فركزت انتاجه الزراعي لزراعة القطن وهي المادة الخام الأهم التي كانت توردها إلى مصانعها في لنكشير ومانشستر لتصبح صاحبة العلامة التجارية المتميزة في الألبسة القطنية ،وما قد يفيض عن حاجات مصانعها تعمد لتصدره إلى الدول الأوروبية الأخرى ،وكثفت الجهد لحث المزارعين العراقيين على زراعة النخيل مستغلة

خصوبة الأراضي العراقية ووفرة المياه والأيدي العاملة وتميز المناخ لتكتسح الأسواق الخارجيـــة وتحقق المكاسب الخيالية .

الموقع الاقليمي الاستراتيجي المميز للعراق أعطاه ميزة اضافية تضاف لكافة المميزات التي يملكها ،فهو يشكل نقطة أمان لحماية المستعمرات البريطانية في الهنـــد و التـــي هـــي مـــن أهـــم مستعمراتها في العالم ،والموانئ مكنتها من استيراد وتصدير كل احتياجاتها سواء القطن أو القمح أو النخيل أو النفط مباشرة دون الحاجة إلى وجود وسطاء .

المصادر:

الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

- وثائق وزارة الخارجية البريطانية في مركز الوثائق و المخطوطات (الجامعة الاردنية):

- **Public Record Office**, Foreign Office, London, (Records of Iraq 1914-1966).

الوثائق المنشورة :

العربية :

- **اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية**،1969،جمع واعداد محمد لبيب شقير وصاحب الذهب، الجزء الأول،جامعة الدول العربية،القاهرة ،معهد البحوث والدراسات العربية .

- العباس، قاسم أحمد،1975، **وثائق النفط في العراق**، بغداد ،نشر شركة النفط الوطنية العراقية .

- **العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930**، (ترجمة) وتحرير فؤاد قزانجي، تقديم ومراجعة عبد الرزاق الحسني، بغداد ، دار المأمون.

الأجنبية:

- Hurewitz, J.C. ,**Diplomacy in the Near and Middle East(A Documentary Record:1914-1956)**, 1958 , NewJersey, Van Nostrand Company.

الرحلات:

- أوبنهايم، ماكس فون، **رحلة ماكس فون أوبنهايم من البحر المتوسط إلى الخليج**،2002،ط1 ،(ترجمة) عبد الكريم الجلاصي، ديوان رئيس الدولة، أبوظبي ، مركز الوثائق والبحوث.

- ديولافوا،2007، **رحلة مدام ديولافوا من المحمرة إلى البصرة وبغداد 1881**، (ترجمة) علي البصري، مراجعة وتدقيق مصطفى جواد، بيروت ، الدار العربية للموسوعات .

- المنشئ البغدادي،1948، محمد ابن السيد أحمد الحسيني، **رحلة المنشئ البغدادي عام1237هـ1822م**، ترجمة عباس العزاوي، بغداد ، شركة التجارة للطباعة.

- نيبور،1967، **رحلة نيبور إلى العراق في القرن الثامن عشر**، (ترجمة) محمود حسين الامين، مراجعة وتعليق سالم الالوسي، وزارة الثقافة والارشاد العراق.

- ولستيد، جيمس ريموند،1984، **رحلة إلى بغداد في عهد الوالي داوود باشا**، (ترجمة) وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد ، مطبعة توينبي.

المذكرات الشخصية:

- أداموف، الكسندر(قنصل روسيا في بلاد ما بين النهرين في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين) ،1989، **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها**، ترجمة هاشم صالح التكريتي، جامعة البصرة ، مركز دراسات الخليج العربي.

- براي،ن.(الحاكم السياسي لكربلاء) ،1990، **مغامرات لجمن في العراق والجزيرة العربية 1908-1920**، ط1، (ترجمة) وتعليق سليم طه التكريتي، بغداد ، دار واسط للدراسات والنشر.

- بيرغوين، اليزابيث،2002، **جيرترود بيل من أوراقها الشخصية 1914-1926**، (ترجمة) نمير عباس مظفر، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات.

- بيل، جريتوود،2004،**فصول من تاريخ العراق القريب**، (ترجمة) جعفر خياط، بغداد ، دار الرافدين.

- جراي، إدوارد،1929، **مذكرات اللورد جراي وتبعة الحرب العالمية الكبرى**، (ترجمة) علي أحمد شكري، القاهرة ،المطبعة الرحمانية.

- صفوة، نجدة فتحي،1984، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب** ط2،بغداد ،مطبعة منير.

- لوريمر، ج.ج ،**دليل الخليج**، القسم التاريخي، الدوحة ، طبعة جديدة معدلة و منقحة أعدها قسم الترجمة لمكتب أمير دولة قطر ، د.ت .

- ويلسون،ارنولد،1991، **بلاد ما بين النهرين بين ولائين (خواطر شخصية وتاريخية)** ط2، (ترجمة) فؤاد جميل، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة.

المراجع العربية:

- ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني،1981، **حكومة الهند البريطانية والادارة في الخليج العربي دراسة وثائقية**،ط1، الرياض ، دار المريخ.

- _____،1982 ،**سياسة الامن في حكومة الهند في الخليج العربي 1858-1914 دراسة وثائقية**، الرياض ، دار الملك عبد العزيز.

- البراوي،1962، راشد،**حرب البترول في الشرق الاوسط**، ط5، القاهرة.

- البزاز، عبد الرحمن،1954، **محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال**، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية.

- البطريق،عبد الرحمن،1974، **التيارات السياسة المعاصرة 1815-1960**، بيروت ، دار النهضة العربية.

- التميمي ،حميد حمدان،1990 ، **البصرة في الحرب العالمية الأولى** ، في: موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص345-387 ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي.

- الحسني،عبد الرزاق،1983 ، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، بيروت ، مطبعة دار الكتب.

- حسين، فاضل وآخرون،1980،**تاريخ العراق المعاصر**، بغداد ، مطبعة جامعة بغداد.

- _____1977، **مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانجليزية –التركية و في الرأي العام** ، ط3 ، بغداد ،جامعة بغداد .

- الحمداني، حامد، **صفحات من تاريخ العراق الحديث من الأحتلال البريطاني حتى ثورة 14 تموز 1958 (1915-1958)** ، ط1، السويد، فيشونميديا ، د.ت.

- خدوري، مجيد،1933، **اسباب الاحتلال البريطاني للعراق**، الموصل ، مطبعة الشعب.

- الدوري، أسامة،2009، **تاريخ العراق في سنوات الاحتلال البريطاني**،ط1،عمان ،دار الشروق للطباعة والنشر.

- رستم، سعد،2003، **الفرق والمذاهب المسيحية منذ ظهور الاسلام حتى اليوم**، ط1، دمشق ، الأوائل للنشر.

- الزبيدي، فخري،1990، **بغداد من 1900-1934**، بغداد ، دار الحرية للطباعة.

- سليمان،حكمت سامي،1958، **النفط في العراق**، دمشق ، مطابع دار اليقظة العربية.

- الشناق، عبد المجيد زيد،2003، **المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته**، ط3، عمان ، المطابع العسكرية.

- صالح، محمد محمد،1968، **تاريخ أوروبا الحديث 1870-1914**، بغداد ، مطبعة شفيق.

- العامر، يقظان سعدون،1990، **البصرة في العهد العثماني الأخير** ، في : موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص343-394، جامعة البصرة ، المركز الثقافي .

- العاني، رعد مجيد،2007، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر : الصراع والتحالفات 1789-1914**، عمان ، دار كنوز المعرفة.

- العاني، نوري عبد الحميد،2002، **امتيازات النفط حتى عام 1932** في : منيرة مصباح محرر، المفصل في تاريخ العراق المعاصر، ص 689-711، بغداد ، بيت الحكمة.

- عبد الحسين، فلاح حسن،1990 ، **مدينة البصرة كما وصفها الرحالة الأوروبيون في العصر الحديث** ، في: موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص311-344، جامعة البصرة ، المركز الثقافي.

- العقاد، صلاح،1973 ،**البترول و أثره في السياسية والمجتمع العربي** ،بيروت ،المطبعة الفنية الحديثة.

- العزاوي،محمد عبدالله،1990، **دور البصرة التجاري في الخليج العربي** ،في: موسوعة البصرة الحضارية ، الموسوعة التاريخية،ص295-310 ، جامعة البصرة ، المركز الثقافي.

- العلوجي،عبد الحميد وخضير عباس اللامي،1973، **الأصول التاريخية للنفط العراقي** ،مراجعة صاحب ذهب، بغداد ، دار الحرية للطباعة.

- العمر، فاروق صالح،1977، **حول سياسة بريطانيا في العراق 1914-1921**، دراسة وثائقية، بغداد ، مطبعة الارشاد.

- غربال، محمد شفيق،1965، **الموسوعة العربية الميسرة**، القاهرة ، دار القلم.

- قاسم،محمد وحسين حسني،1954، **تاريخ القرن التاسع عشر**، القاهرة ، وزارة المعارف العمومية.

- قاسمية، خيرية،1982، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دمشق ، مطبعة خالد بن الوليد.

- كورية ، يعقوب،1998، **انجلترا في حياة فيصل الأول** ،عمان ، الأهلية للنشر و التوزيع.

- الموسوي، محسن،1973، **النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم**، بغداد ، وزارة الاعلام، الجمهورية العراقية.

- النجار، مصطفى عبد القادر وآخرون،1981 ، **العراق في التاريخ**، بغداد.

- نوار، عبد العزيز،1982، **تاريخ أوروبا المعاصر 1871-1945**، القاهرة ، دار الفكر العربي.

- _____1968،**تاريخ العراق الحديث (من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا)** ، القاهرة ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر .

- الهاشمي ،طه،1929 ، **جغرافية العراق الثانوية** ، بغداد ، مطبعة دار السلام .

- يحيى، جلال،1981، **أوروبا في العصور الحديثة حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى**، الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المراجع الأجنبية المترجمة :

- أمين، عبد الأمير محمد،1977، **المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1778**، (ترجمة) هاشم ساطع لازم، بغداد ، مطبعة الارشاد.

- أوكنور، هارفي،1967، **الأزمة العالمية في البترول**، (ترجمة) محمد مكـــاوي، القـــاهرة ، دار الكاتب العربي.

- ايرلاند، فيليب،1949،العراق،**دراسة في تطوره السياسي**، (ترجمة) جعفر الخياط، بيروت ، دار الكشاف للطباعة والنشر.

- باكسون،2002، **موسوعة مشاهير العالم** ط1، (ترجمة) فريد حمدان، بيـــروت ، دار الـــصداقة العربية .

- دولبران، لويد،2002 ،**العراق من الانتداب الى الاســـتقلال 1914 – 1932** ، ط1، بيـــروت ، (ترجمة) الدار العربية للموسوعات.

- ستيفه، فريدريك،1928، **المقدمات المنطقية للحرب العالمية**، (ترجمة) محمود ابراهيم الدسوقي، القاهرة ، المطبعة العربية.

- شتوتجارت، فريدريش هـــ. كوخفاسر،1974، **الرايخ الألماني وإنشاء سكة حديد بغداد فصل من فصول السياسة الألمانية في الشرق**، في : مصطفى ماهر وكمال رضوان تحرير وترجمـــة، ألمانيا والعالم العربي، ص 372-438، بيروت ، دار صادر.

- عيساوي، شارل و محمد بجانه،1966، **اقتصاديات بترول الشرق الأوسط** ،(ترجمة) محمد علي زيد و ابراهيم الشيخ و أحمد فراج ، مراجعة صاحب الذهب ،القاهرة ، مؤسسة سجل العرب .

- فاسور،ل.ف،1961،**النفط في العالم**،ط1، (ترجمة) عدنان نجا،بيروت ،منشورات عويدات.

- فوستر، هنري،2006، **نشأة العراق الحديث**، ط1، (ترجمة) سليم طه التكريتي، عمان ، الأهلية للنشر.

- منتشاشغيلي، ألبرت،1978، **العراق في سنوات الانتداب البريطاني**، (ترجمة) هاشم صالح التكريتي، بغداد ، مديرية مطبعة جامعة بغداد.

- نوسشي، اندره،1971، **الصراعات البترولية في الشرق الأوسط**، (ترجمة) أسعد محفل، بيروت، دار الحقيقة.

- وليمز، م.ف.سبنون، **بريطانيا والدول العربية1920-1948**، (ترجمة) أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مراجعة أحمد عزت عبدالكريم، القاهرة ، مطبعة العلوم.

المراجع الفارسية:

- دلرم، اسكندر، خليج فارس، جاب أول، 1363، انتشارات تويني، تهران.

- روحاني، فؤاد، تاريخ ملي شدن صنعت نفت ايران، تهران، 1352، شركة سهامي كتاب هاي جيبي، جاب أول، تهران.

- زادة، فيروز كاظم، روس وانكليس در ايران، ترجمه منوجهر أميري، انتشارات دآموزش انقلاب اسلامي، جاب دوم، تهران، 1371.

- شميم، علي أصغر، ايران دروهٔ سلطنت قاجار، چاب هشتم، انتشارات أحمدي، تهران، 1378.

- ملائي، علي رضا تواني، جنج جهاني اول، ألمانيا ورخنه درساختار اجتماعي سياسي ايران، فصلنامه تخصص تاريخ معاصر ايران، سال اول، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران، شماره سوم، 1376.

- مهدوي، عبد الرضا هوشنك، سياست خارجي ايران در دوران بهلوي، تهران، 1373، انتشارات البرز، جاب أولى.

- نائبيان، جليل، روابط ايران با دول خارجي در دوران قاجارية، انتـشارات خردابـة، 1373، جاب اول.
- نير أحمدي، مريم، بجوهشي در تاريخي معاصري ايران، برخورد شرق وغـرب در ايـران 1950-1955، مؤسسة جاب وانتشارات أستانه قدس رضوي، 1366.
- ولايتي، علي أكبر، تاريخ روابط خارجي ايـران در دوره اول مـشروطة، تهـران، 1374، مؤسسة جاب وانتشارات وزارت أمور خارجية :

المراجع الأجنبية :

- Atiyyah ,Ghassan, 1973, **Iraq 1908-1921 A Socio –Political Study** ,Beirut.
- Crig , Gordan A., 1961 , **Europe 1815-1914**, Printed In USA , Holt , Rinehart And Winston.
- Derry ,T. K. & T.L.Jarman, 1964, **The European World 1870-1961**, London.
- Fournie , Pierre & Jean-Louis Riccioli**, La France Et Le Proche**-Orient 1946-1961 , Les Beaux Livres Du Patrimoine , Casterman
- Hirst , Daivd, 1966, **Oil And Public Opinion In The MiddleEast**, London.
- Kent, Marian , 1976, **Oil And Empire (British Policy And Mesopotamian Oil 1900-1920)** , London , The Macmillan.
- Longgring, S.H, 1968, **Oil in the Middle East: its discovery and development**, London, Oxford.
- _____1955 , **Iraq 1900-1950**, London, oxford.

- Marriott , J.A.R, 1963 , **A History of Europe 1815-1939**, London.

- Mejcher, Helmut , **Imperial Quest for oil Iraq 1910-1928**. London ,

- Nevakivi , Jukka , 1969 , **Britain , France and Arab Middle East 1914-1920**, University of London, London , The Athlone Press .

- Sedillotm , Rene , 1974, **Histoire Du Petrole** , Librairie Artheme Fayard.

- Shields , Sarah D., 1955 , **Mousul before Iraq**, State University of New York Press.

- Shwodran, Benjamin, 1959, **The Middle East oil and the Great Power**, New York.

- Simons, Geoff, 1990, **Iraq From Sumer To Saddam**, 2nd Eddition, Macmilian Press.

- Sluglett , Peter , 1976 , **Britan In Iraq 1914-1932**, London.

- Stocking , George W. , 1971 , **Middle East Oil**, London.

- **The New Encyclopedia Britannica**,1973-1974, 15Edition, Helen Hemingway Bentan.

الدوريات:

- التكريتي، هاشم صالح،1986، **التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى**، المؤرخ العربي، جامعة البصرة، العدد 27، السنة 12.

- الحلو، صادق ياسين محمد،1988، **البصرة في الوثائق الوطنية الفرنسية ووثائق وزارة الخارجية الفرنسية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، البصرة ، الخليج العربي ، العدد3.

- مصطفى، احمد عبد الرحيم،1975، **أسس السياسة البريطانية في العراق**، مجلـــة البـــصرة، العدد4، بغداد.

المواقع الالكترونية :

www.wikipedia.org

الملاحق :

ملحق1:

نص معاهدة 1922 بين بريطانيا والعراق، نقلا عن : الحمداني، حامد، صفحات من تاريخ العراق الحديث من الأحتلال البريطاني حتى ثورة 14 تموز 1958 (1915-1958)، فيشونميديا، الطبعة الأولى، السويد، د.ت.

بما أن جلالة ملك بريطانيا قد أعترف بفيصل أبن الحسين ملكاً دستورياً على العراق، وبما أن جلالة ملك العراق يرى من مصلحة العراق، ومما يؤول الى تأمين سرعة تقدمه، أن يعقد مع جلالة ملك بريطانيا معاهدة على أسس التحالف.

وبما أن جلالة ملك بريطانيا قد أقتنع بأن العلاقات بينه وبين جلالة ملك العراق يمكن تحديدها الآن بأحسن وجه، وهوعقد معاهدة تحالفيه كهذه، تفضيلاً لها على أي وسيلة أخرى فبناء على ذلك، قد عين المتعاقدان الساميان وكيلين عنهما مفوضين لأجل القيام بهذا الغرض وهما:

من قِبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وأيرلندا، والممتلكات البريطانية وراء البحار، إمبراطور الهند، السير بيرسي كوكس، المعتمد السامي البريطاني في العراق.

ومن قبل جلالة ملك العراق، صاحب السماحة والفخامة عبد الرحمن النقيب رئيس الوزارة العراقية، ونقيب أشراف بغداد.

اللذان بعد أن تبلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر، ووجداها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية، قد اتفقا على ما يأتي :

المادة الأولى :

بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقوم في أثناء مدة هذه المعاهدة، مع التزام نصوصها، ما يقتضي لدولة العراق من المشورة، والمساعدة، بدون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية، ويمثل جلالة ملك بريطانيا بمعتمد سامٍ، وقنصل جنرال، تعاونه الحاشية الكافية.

المادة الثانية :

يتعهد جلالة ملك العراق بأن لا يعيين، مدة هذه المعاهدة، موظفاً ما في العراق من تابعية غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إرادة ملكية، بدون موافقة جلالة ملك بريطانيا، وستعقد اتفاقية منفردة لضبط عدد الموظفين البريطانيين، وشروط استخدامهم على هذا الوجه، في الحكومة العراقية.

المادة الثالثة :

جلالة ملك العراق على أن ينظم قانوناً أساسياً، ليعرض على المجلس التأسيسي العراقي، ويكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة، وأن يأخذ بعين الاعتبار حقوق ورغائب ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق، ويكفل للجميع حرية الوجدان التامة، وحرية ممارسة جميع أشكال العبادة، بشرط أن لا تكون مخلة بالآداب والنظام العموميين، وكذلك يكفل أن لا يكون أي تمييز بين سكان العراق، بسبب القومية أوالدين أواللغة، ويؤمن لجميع الطوائف عدم نكران، أومساس حقها بالاحتفاظ بمدارسها، لتعليم أعضائها بلغاتها الخاصة، على أن يكون ذلك موافقاً لمقتضيات التعليم العامة التي تفرضها حكومة العراق، ويجب أن يعين هذا القانون الأساسي، الأصول الدستورية، تشريعية كانت أم تنفيذية، التي ستتبع في اتخاذ القرارات في الشؤون المهمة المرتبطة بمسائل المالية، والنقدية، والعسكرية.

المادة الرابعة :

يوافق جلالة ملك العراق، وذلك من غير المساس بنصوص المادتين 17، 18 من هذه المعاهدة، على أن يستدل بما يقدمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة، بواسطة المعتمد السامي، جميع الشؤون المهمة، التي تمس بتعهدات جلالة ملك بريطانيا الدولية والمالية، وذلك طول مدة هذه المعاهدة. ويستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي، الاستشارة التامة فيما يؤدي الى سياسة مالية ونقدية سليمة، ويؤمن ثبات وحسن نظام مالية الحكومة العراقية، مادامت تلك الحكومة مديونة لحكومة صاحب الجلالة البريطانية.

المادة الخامسة:

لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن، وغيرها من العواصم والأماكن الأخرى، مما يتم الاتفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين، وفي الأماكن التي لا ممثل فيها لجلالة ملك العراق، يوافق جلالته على أن يعهد الى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها، وجلالة ملك العراق هوالذي يصدر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعينهم.

المادة السادسة :

يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم في أقرب ما يمكن.

المادة السابعة :

يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدم من الإمداد والمساعدة، لقوات جلالة ملك العراق المسلحة، ما يتفق عليه من وقت لآخر الفريقان المتعاقدان الساميان، وتعقد بينهما اتفاقية منفردة، لتعيين مقدار هذا الإمداد، وهذه المساعدة، وشروطها، وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الأمم.

المادة الثامنة :

لا يتنازل عن أراضى ما في العراق، ولا تؤجر الى أي دولة أجنبية، ولا توضع تحت سلطتها بأي طريقة كانت. على أن هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من أن يتخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجانب، ولأجل القيام بمقتضيات المادة السابقة.

المادة التاسعة :

يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة، التي يشير بها جلالة ملك بريطانيا، ويكفل تنفيذها في أمور العدلية، لتأمين مصالح الأجانب، بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء، بموجب الامتيازات الأجنبية، أوالعرف، ويجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة، وتبلغ إلى مجلس جمعية الأمم.

المادة العاشرة :

يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان، على عقد اتفاقية منفردة، لتأمين تنفيذ المعاهدات أوالاتفاقات، أوالتعهدات، التي قد تعهد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة فيما يتعلق بالعراق. وجلالة ملك العراق متعهد بأن يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها، وتبلغ هذه الاتفاقات الى مجلس جمعية الأمم.

المادة الحادي عشرة :

يجب أن لا يكون ميّزة ما في العراق للرعايا البريطانيين، أولغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى، على رعايا أية دولة هي عضوفي جمعية الأمم، أورعايا أي دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا، بموجب معاهدة، على أن يضمن لها عين الحقوق التي تتمتع بها فيما لوكانت من أعضاء الجمعية المذكورة، وتشمل كلمة رعايا الدولة الشركات المؤلفة بموجب قوانين تلك الدولة في الأمور المتعلقة بالضرائب، أوالتجارة أوالملاحة، أوممارسة الصناعة، والمهن، أومعاملة السفن التجارية ، أوالسفن الهوائية الملكية، وكذلك يجب أن لا تكون ميزة ما في العراق لدولة ما من الدول المذكورة على الأخرى فيما يتعلق بمعاملة البضائع الصادرة منها، أوالمصدرة إليها، ويجب أن تطلق حرية مرور البضائع وسط أراضي العراق بموجب شروط عادلة.

المادة الثانية عشرة :

لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التبشير، أوالمداخلة فيها، أولتميّز مبشر على غيره، بسبب اعتقاده الديني، أوجنسيته، على أن لا تخل تلك الأعمال بالنظام العام، وحسن إدارة الحكومة.

المادة الثالثة عشرة :

يتعهد جلالة ملك العراق، بأن يساعد، بقدر ما تسمح به الأحوال الاجتماعية والدينية وغيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها جمعية الأمم، لمنع الأمراض ومقاومتها، ويدخل في ذلك أمراض الحيوانات والنباتات.

المادة الرابعة عشرة :

يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام الآثار القديمة، في خلال اثنتي عشر شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة، ويكفل تنفيذه، ويكون هذا النظام مؤسساً على القواعد الملحقة بالمادة 421 من معاهدة الصلح الموقع عليها في [سيفر] في 10 آب 1920، فيقوم مقام النظام العثماني السابق للآثار القديمة، ويضمن المساواة في مسائل تحري الآثار القديمة بين رعايا جميع الدول، من أعضاء جمعية الأمم، ورعايا أية دولة مما قد وافق جلالة ملك بريطانيا، بموجب معاهدة، على أن يضمن لها عين الحقوق التي تتمتع بها فيما لوكانت من ضمن أعضاء جمعية الأمم.

المادة الخامسة عشرة :

تعقد اتفاقية لتسوية العلاقات المالية بيم الفريقين الساميين، ينص فيها من جهة، على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا الى حكومة العراق، ما يتفق عليه من المرافق العمومية، وعلى تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية، حسبما تقتضيه الحاجة في العراق، من وقت الى آخر، وينص من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجياً جميع الديون المتكبدة في هذا السبيل، وتبلغ هذه الاتفاقية الى مجلس جمعية الأمم.

المادة السادسة عشرة :

يتعهد جلالة ملك بريطانيا، على قدر ما تسمح به تعهداته الدولية، بان لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق، لمقاصد جمركية وغيرها، مع من يرغب من ذلك من الدول العربية المجاورة.

المادة السابعة عشرة :

في حالة وقوع خلاف بين الفريقين المتعاقدين الساميين، فيما يتعلق بتفسير نصوص هــذه المعاهدة، يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة، المنصوص عليها في المادة 14 من عهد جمعية الأمم، وإذا وجد في حالة كهذه، أن هناك تناقضاً في المعاهدة، بين النص الإنكليزي والنص العربي، يعتبر النص الإنكليزي المعول عليه.

المادة الثامنة عشرة :

تصبح هذه المعاهدة نافذة العمل حال ما تُصدّق من قبل الفريقين المتعاقدين الساميين، بعــد قبولها من المجلس التأسيسي، وتظل معمولاً بها لمدة عشرين سنة، وعند انتهاء هذه المدة تفحــص الحالة، فإذا أرتأ الفريقان الساميان المتعاقدان أنه لم يبقَ حاجة إليها، يصير الى إنهائها، ويكون أمر الإنهاء عرضة للتثبيت من قبل جمعية الأمم، ما لم تدخل المادة السادسة في حيز التنفيذ قبــل ذلــك التاريخ، وفي الحالة الأخيرة يجب أن يبلغ إشعار الإنهاء الى مجلس جمعيــة الأمــم، ولا مــانع للفريقين الساميين المتعاقدين من إعادة النظر من وقت لأخر في شروط هذه المعاهــدة، وشــروط الاتفاقية المنفردة الناشئة عن المواد 7، 15، 17، بقصد إدخال ما يتراءئ مناسبته من التعــديلات، حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنئذٍ، وكل تعديل يتفق عليه الفريقان الساميان المتعاقدان، يجب أن يبلغ الى مجلس جمعية الأمم، ويجب أن تتبادل تواقيع التصديق في بغداد.وقد وضعت هذه المعاهدة بالإنكليزية والعربية، وستبقى صورة منها بكل من اللغتين في خزانة ســجلات حكومــة صــاحب الجلالة البريطانية، وللبيان قد وقع الوكيلان المفاوضان المختصان على هذه المعاهدة وثبتا ختميهما عليها.

ملحق 2:

يمثل المناطق المتفق على تقاسمها بين بريطانيا وفرنسا في اتفاقية سايكس بيكو عام1916م:

خريطة

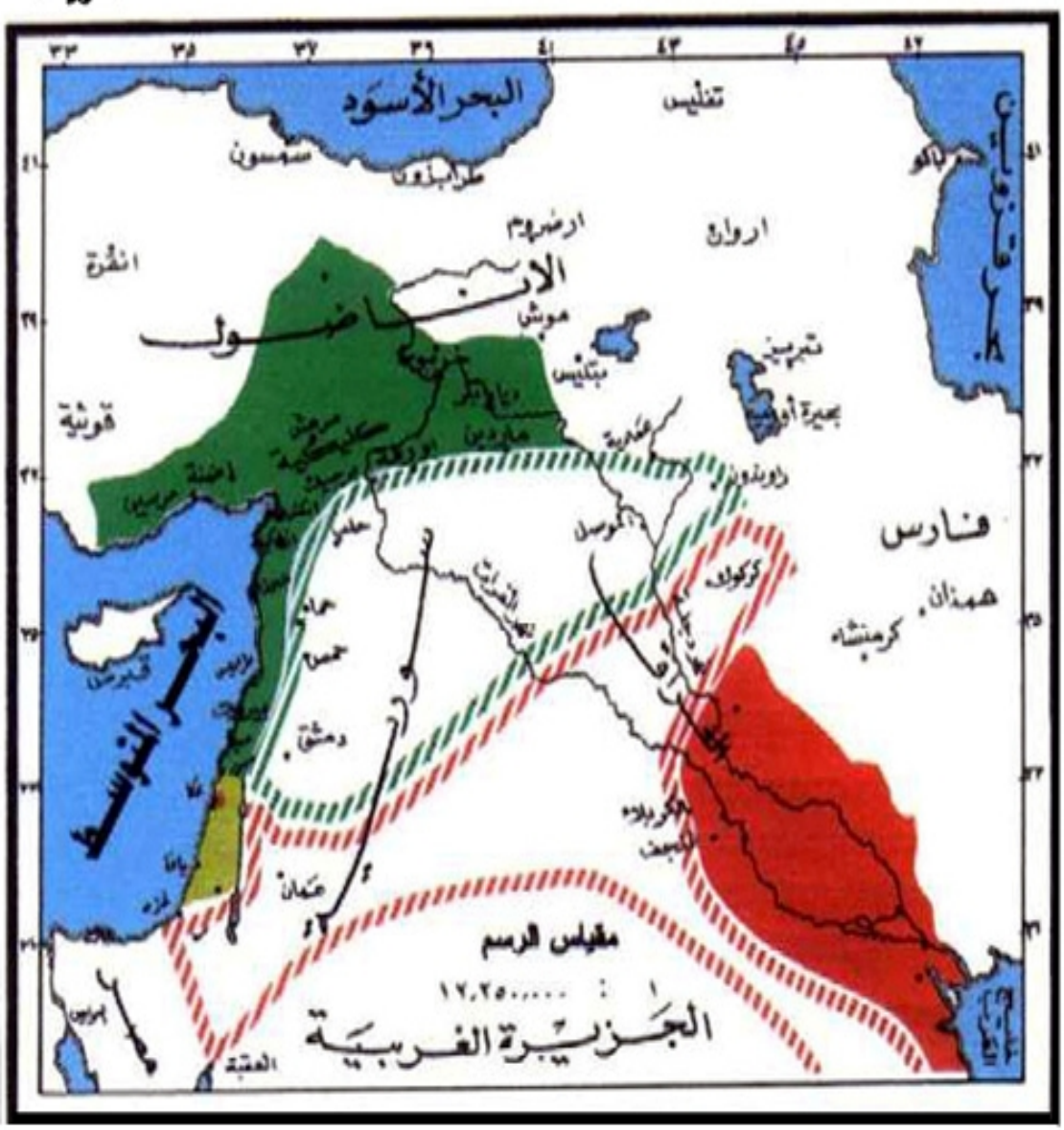

اتفاقية سايكس/ بيكو
٢٣ مايو ١٩١٦

المنطقة باللون الأخضر تمثل منطقة النفوذ الفرنسي.

المنطقة باللون الأحمر تمثل منطقة النفوذ البريطاني.

الخريطة مأخوذة من موقع :www.moqatel.com

ملحق 3: يمثل مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي :

خريطة

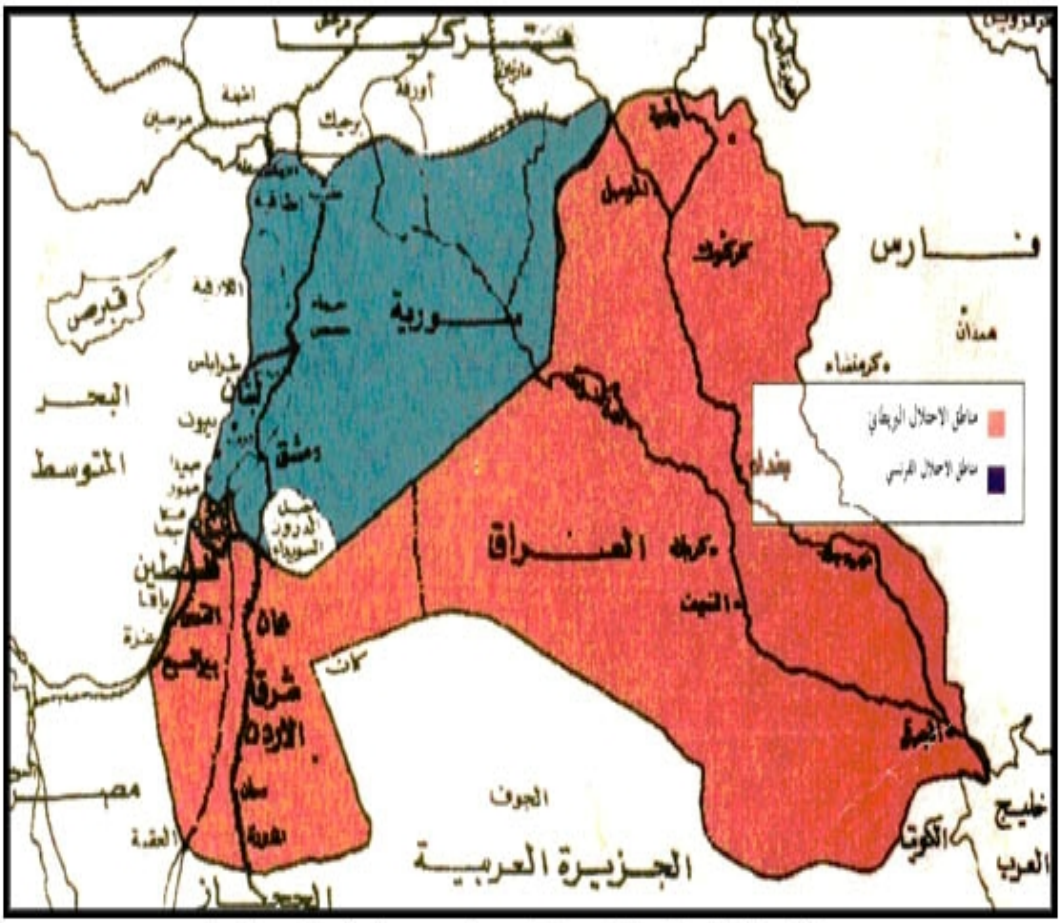

مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي في سورية وفلسطين والعراق

المنطقة باللون الأخضر تمثل منطقة الإنتداب الفرنسي .

المنطقة باللون الأحمر تمثل منطقة الإنتداب البريطاني .

الخريطة مأخوذة من موقع :www.moqatel.com

BRITISH, FRENCH AND GERMAN RIVALRY OVER IRAQI OIL 1908 - 1925.

By

Raghad Salameh Aloudat

Supervisor

Dr. Abdel Majeed Al Shannag, Prof .

ABSTRACT

This study consists of an introduction and three chapters and a conclusion consistent number and size to detect light on the historical contracts entered a very important subject of the study area where a Target of the European Almtills on the wealth of the East. This study on the expansive mood came to an overview of the approach the British and the French and German interest in sources of the region's economic and especially the energy (oil) drive wheel of production-west, and even revealed the purposes of political colonial inherent in denying the state the attic Ottoman nationals of Arab revenues and oil revenues from the handcuffed during the Ottoman government loans and grants for obtaining long-term concessions.

I ran the study in the first chapter to shed light on the political, economic and internal social each from Britain, Germany and France in the century known as the era of blocs and alliances European charged compete not only internally but also showed symptoms of squares away from Europe, and taking into existence in the study area, including Iraq, different forms of missionary and commercial, including a diplomat.

And has given this kind of study, analysis and detail in the second chapter to the issue of Iraqi oil, and within it the revealed marginal crowding and fighting the British and German diplomatic and political attic especially during the period 1908 -1914 AD. And clear in that, along with oil was the subject of the attempt to extend railway Berlin - Baghdad on the part of Germany the greatest impact in raising the alert policy to become the roof top military that ended world war a major in 1914 and exit of Germany and the Ottoman Empire from the scene without being demarcation lines first the subject of the agreement and the discovery of oil in my work in Iraq.

What happened to the third chapter in the Ajalth after the end of the war is the French presence in the scene and maneuver for a share of Iraq's oil through consensus and understandings between the two British and French took place in the corridors of the Sykes-Picot and San Remo, and Lausanne, and did not forget Chapter whole precursors of America and its hand also to enter the game and collect what can be collected from the affairs of Iraq's oil, with emphasis on the role the U.S. has had a far-reaching impact in giving people the right to self-determination and the formation of the Iraqi monarchy to be the first party in the forthcoming negotiations in relation to Bnaftha. The study followed the historical method of analytical and critical as possible during the briefing documents, sources and references available relevant addition to collecting information from primary sources and take advantage of recent studies and translated and the use of dictionaries, maps, and other languages.